جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي
تخصص: دراسات أمنية و إستراتيجية

تأثير الإنفاق العسكري على التنمية
دراسة حالة الجزائر(1990-2015)

إعداد الطالب: إشراف :
علي خازن د/ شمسة بوشنافة

تاريخ المناقشة :30 ماي 2016

أمام اللجنة المتكونة من الأساتذة :

الدكتورة فريدة طاجين .....رئيسا
الدكتورة شمسة بوشنافة .....مشرفا ومقررا
الأستاذ مسلم بابا عربي.....مناقشا

السنة الجامعية :2016/2015م

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي
تخصص: دراسات أمنية و استراتيجية

تأثير الإنفاق العسكري على التنمية
دراسة حالة الجزائر(1990-2015)

إعداد الطالب: علي خازن
إشراف : د/ شمسة بوشنافة

تاريخ المناقشة :30 ماي 2016

أمام اللجنة المتكونة من الأساتذة :

الدكتورة فريدة طاجين .....رئيسا
الدكتورة شمسة بوشنافة .....مشرفا ومقررا
الأستاذ مسلم بابا عربي.....مناقشا

السنة الجامعية :2016/2015م

الإهداء

إلى روح والديّ الكريمين

أسأل الله أن يرحمهما كما ربياني صغيرا

إلى كل العائلة كل واحد باسمه

إلى كل براعم العائلة

أسأل الله أن يجعل هذا العمل حافزا لهم على طلب العلم

إلى كل الأصدقاء

إلى كل رفقاء الدراسة بقسم العلوم السياسية

شكر وعرفان

أشكر الله عظيم الشكر الذي وفقني على إنجاز هذا العمل المتواضع فله الحمد والمنة على ذلك

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة بوشنافة شمسة على ما قدمته من تشجيع وفير وتوجيهات وإرشادات قيمة في سبيل إنجاز هذه المذكرة حفظها الله وبارك في عمرها

إلى كل أساتذتي بقسم العلوم السياسية وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور بوحنية قوي والأستاذ باباعربي مسلم على المجهودات المقدمة في سبيل انجاز هذه المذكرة

لكم فائق التقدير والاحترام أساتذتي الكرام

ملخص الدراسة :

الكلمات المفتاحية: إنفاق عسكري ، مؤسسة عسكرية ، تنمية ، الأمن ، الأمن الضيق ،الأمن الموسع ، الجزائر.

يعبّر مصطلح الإنفاق العسكريّ عن حجم الميزانيّة المخصّصة للنّشاطات العسكريّة والّتي هدفها توفير الأمن ضدّ مختلف التّهديدات ، حيث تعدّ الجزائر من بين الدّول النّامية الّتي عرف فيها الإنفاق العسكري ارتفاعا كبيرا خلال الفترة 1990-2015 وهذا راجع لعدّة عوامل وأسباب تتعلق بالأمن القومي الجزائري، و التهديدات التي أصبحت تترصده على الحدود الجنوبية الممتدة على مسافة شاسعة ،حيث تتجاور الجزائر مع دولة مالي و النيجر اللتين تعرفان نشاط واسع للشبكات الإرهابية ، إلى جانب سباق التّسلّح مع المغرب و ما يحمله من آثار على اختلال توازن القوى لغير صالح الجزائر.

و بالرغم من اتفاق معظم الدراسات بأن الإنفاق العسكري يمثل عبئا كبيرا على اقتصاديات الدول النامية وله انعكاسات سلبية على التنمية، إلا أن هذا الإنفاق في الحالة الجزائرية له ما يبرره بالنظر إلى التهديدات التي تواجهها ومن جهة أخرى لا يمكن إنكار الأدوار الهامة التي تقوم بها المؤسسة العسكرية الجزائرية في مجال التنمية بمختلف أبعادها.

Résumé :

Mots Clés : Dépenses Militaires, Institution Militaire, Développement, Sécurité, Sécurité Serrée, Sécurité Elargie, Algérie.

L'expression "dépenses militaires" désigne le taux du budget affecté aux activités militaires dont l'objet est d'assurer la sécurité contre les diverses menaces. L'Algérie fait partie des pays en développement où les dépenses militaires ont connu une forte augmentation au cours de la période de 1990-2015 et cela est dû à plusieurs facteurs et motifs de sécurité nationale algérienne ainsi qu'à des menaces qui la guette tout au long des frontières de l'Algérie avec les pays voisins le Mali et le Niger qui connaissent une large activité des réseaux terroristes. En outre, la course aux armements avec le Maroc renforce le déséquilibre des pouvoirs au détriment de l'Algérie.

La quasi-totalité des études conviennent que les dépenses militaires représentent un fardeau considérable sur les économies des pays en développement et a des répercussions négatives sur le développement. Toutefois, les dépenses dans le cas de l'Algérie sont justifiées tenant compte des menaces auxquelles elle fait face d'une part, et d'autre part les rôles importants menés par l'institution militaire Algérienne sont indéniables dans le cadre du développement avec ses différentes dimensions.

Abstract :

Keywords: Military Spending, Military Institution, Development, Security, Tight Security, Broad Security, Algeria.

The term "military spending" refers to the budget rate assigned to military activities whose purpose is to ensure security against various threats. Algeria is one of the developing countries where military spending is experiencing a significant increase during the period 1990-2015 and this is due to several factors and Algerian national security reasons as well as the threats that awaits all along the borders between Algeria and neighboring countries Mali and Niger that know a large activity of terrorist networks. In addition, the arms race with Morocco reinforces the imbalance of power to the detriment of Algeria.

Almost all studies agree that military spending represents a significant burden on the economies of developing countries and has a negative impact on development. However, expenditure in the case of Algeria is justified taking into account the threats it faces on the one hand and secondly the important roles undertaken by the Algerian military institution are undeniable in the development with its various dimensions.

الفهرس

الإهداء .....

شكروعرفان .....

ملخص الدراسة .....

الفهرس .....

فهرس الجداول والأشكال.....

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطارالنظري والمفاهيمي للإنفاق العسكري والتنمية.....2

المبحث الأول: مفهوم الإنفاق العسكري.....3

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للإنفاق العسكري.....7

المطلب الأول: نظرية الجغرافيا السياسية 7

المطلب الثاني: النظرية الإستراتيجية "سباق التسلح" 12

المبحث الثالث : التنمية وعلاقتها بالإنفاق العسكري 17

المطلب الأول : مفهوم التنمية..... 17

المطلب الثاني :علاقة الإنفاق العسكري بالتنمية..... 20

خلاصة الفصل:..... 28

الفصل الثاني: مكانة المؤسسة العسكرية في الجزائر..... 30

المبحث الأول : المكانة التاريخية والقانونية للمؤسسة العسكرية في الجزائر 31

المطلب الأول: المكانة التاريخية للمؤسسة العسكرية في الجزائر 31

المطلب الثاني : الإطارالقانوني للمؤسسة العسكرية في الجزائر 34

المبحث الثاني : الأدوارالتنموية للمؤسسة العسكرية في الجزائر 38

المطلب الأول : الدورالاقتصادي للمؤسسة العسكرية في الجزائر 39

المطلب الثاني : الدورالاجتماعي للمؤسسة العسكرية في الجزائر 43

خلاصة الفصل :..... 49
الفصل الثالث : الإنفاق العسكري في الجزائروانعكاساته على التنمية (1990-2015) 51
المبحث الأول : تطورالإنفاق العسكري في الجزائر 52
المطلب الأول : الإنفاق العسكري في الجزائرخلال الفترة(1990-2000) 53
المطلب الثاني : الإنفاق العسكري في الجزائرخلال الفترة (2001-2015) 56
المبحث الثاني : أسباب زيادة الإنفاق العسكري في الجزائر 63
المطلبالأول : تنامي التهديدات الجوارية وتزايد النشاط الإرهابي في منطقة الساحل 64
المطلب الثاني : سباق التسلح (الجزائري -المغربي) 69
المبحث الثالث: انعكاسات الإنفاق العسكري على التنمية في الجزائر 72
المطلب الأول : الاثارالايجابية للإنفاق العسكري في الجزائر 73
المطلب الثاني: الاثارالسلبية للإنفاق العسكري في الجزائر 75
خلاصة الفصل:..... 81
الخاتمة : 84
قائمة المراجع 88
الملحق..... 98

فهرس الجداول والأشكال

الجداول	الصفحة
جدول رقم (01): المؤشرات التي تحدد الإنفاق العسكري في الدول النامية	16
جدول رقم (2): جدول يوضح الشركات التي تم إنشاؤها في إطار التعاون الجزائري –الإماراتي –الألماني في مجال الصناعات العسكرية.	42
جدول رقم (3) : حجم الإنفاق العسكري في الجزائر (1990–2000)	53
جدول رقم(4): من مكونات منظومة الدفاع وحجم القوات العسكرية للجزائر سنة2002	56
جدول رقم (5): حجم الإنفاق العسكري في الجزائر(2001–2015)	57
جدول رقم (06): واردات الدولة الجزائرية من السلاح في الفترة (2006–2010)	61
جدول رقم(7): تطور مكونات منظومة الدفاع وحجم القوات العسكرية الجزائرية (2015)	62

الأشكال	الصفحة
الشكل رقم (01): منحنى بياني يوضح اتفاقيات الجزائرية للأسلحة و التسليم من مزوديها الرئيسيين (1987–2000)	55
الشكل رقم (02): منحنى يبين تطور واردات السلاح لدول مختارة من بينهم الجزائر خلال الفترة (2000–2012)	60
الشكل رقم (03): خريطة توضح موقع الجزائر الجغرافي	65

مقدمة

مقدمة

عرفت البيئة الدولية خاصة مع نهاية الحرب الباردة تنامي اتجاه ثقيل يدعوا إلى تخفيض نسب الإنفاق العسكري وإعادة تخصيصها للإنفاق على القضايا التنموية بوجه عام ، إلا أن الملاحظ هو استمرار تزايد النفقات العسكرية في العديد من الدول ، حيث تشير العديد من البيانات المتعلقة بالإنفاق العسكري وتجارة السلاح التي تصدر من بعض المعاهد الدولية المتخصصة في هذا المجال ، التوجه العالمي المتزايد للإنفاق على القطاع العسكري، كما تشير إلى أن معدلات الارتفاع الكبيرة لهذه النفقات لا تقتصر على البلدان المتقدمة فقط بل تخص بلدانا كثيرة في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا ، تنفق قسما كبيرا من ثرواتها الوطنية على الجيوش واقتناء الأسلحة وذلك لدواعي حماية الأمن الوطني ومواجهة التهديدات الخارجية و الداخلية الفعلية والمحتملة .

وتثير قضايا الإنفاق العسكري في الدول النامية إشكاليات رئيسية ، إذ أن الوقائع والمعطيات المتوافرة تشير إلى أن هذه البلدان أهدرت خلال العقود الأخيرة موارد ضخمة على التسلح كان من الممكن أن توجهها لمواجهة الفقر والتخلف وتحقيق التنمية المستدامة لشعوبها.

وتعد الجزائر من بين البلدان النامية التي تشهد في السنوات الأخيرة ارتفاعا متزايدا في الإنفاق المخصص للدفاع والأمن العسكري مقابل تلك النفقات المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يطرح العديد من التساؤلات حول الجدوى من هذه النفقات في تحقيق استقرار الدولة.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع، بناءا على أسباب ذاتية، وموضوعية، يمكن توضيحها في ما يلي:

الأسباب الذاتية:

- رغبة الباحث في التخصص في مجال البحث في موضوع يكون ضمن صلب تخصص الدراسات الأمنية والإستراتيجية ، وبغرض توسيع التحصيل العلمي ، والمشاركة في البحث العلمي الأكاديمي مستقبلا.
- اهتمامات الباحث بالبحث في الدراسات العسكرية كانت عاملا مهما في اختيار الموضوع.

الأسباب الموضوعية:

-يعتبر موضوع الإنفاق العسكري من المواضيع التي أصبحت تطرح عدة تساؤلات على المستوى الأكاديمي أو السياسي أو حتى على مستوى الأفراد ، وهذا باعتبار أن النفقات العسكرية تستحوذ على موارد اقتصادية هائلة وضخمة ، في الوقت الذي يمكن توجيه هذه الموارد في مشاريع أكثر إنتاجية .

-تقديم بحث علمي أكاديمي يبرز مدى تشابك العلاقة الموجودة بين الإنفاق العسكري والتنمية في ظل الحالة الجزائرية ومنه إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه الموضوعات.

الأهمية العلمية و العملية للموضوع:

الأهمية العلمية للموضوع:

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في كونها ترصد موضوع الإنفاق العسكري الذي يعد في الوقت الراهن قضية جوهرية لدى الكثير من الدول ، خاصة منها التي تسعى إلى المحافظة على أمنها في مواجهة التهديدات الأمنية ،و لكنها بالمقابل مطالبة بالتنمية الاقتصادية و تلبية حاجات المجتمع التي هي بالدرجة الأولى اقتصادية واجتماعية ، وبهذا تكمن أهمية الدراسة في كونها تبحث في العلاقة الجدلية بين الأمن العسكري و الأمن الاقتصادي من خلال تحليل الانعكاسات الايجابية والسلبية للإنفاق العسكري على التنمية.

الأهمية العملية للموضوع:

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحليل أسباب الإنفاق العسكري وأثاره على التنمية والأمن في الجزائر.

إشكالية الدراسة: تبحث الدراسة في الإجابة على السؤال التالي:

ما هي حدود تأثير الإنفاق العسكري على التنمية في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

-ما المقصود بالإنفاق العسكري والتنمية؟

-ما هي العوامل والأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري؟

-إلى أي مدى يمكن اعتبار زيادة الإنفاق العسكري عامل سلبي على التنمية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- كلما زاد الإنفاق العسكري كلما تقلصت فرص التنمية
- كلما تم توجيه الإنفاق نحو التنمية كلما قلت التهديدات.
- -كلما زادت الهواجس الأمنية كلما زاد الإنفاق العسكري

حدود ومجالات الدراسة:

المجال المكاني: تبحث هذه الدراسة حالة الإنفاق العسكري في الدولة الجزائرية .

المجال الزماني: تتركز حدود دراستنا الزمنية في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2015م ، وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر نمو النشاط الإرهابي على المستوى الداخلي و ذلك إلى غاية تراجع هذا

النشاط مع قانون المصالحة الوطنية .كما تشمل المرحلة أيضا الحرب الدولية على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ،و نمو الإرهاب في منطقة الساحل و تهديده للأمن القومي الجزائري.

الإطار النظري للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في تحليل موضوع الإنفاق العسكري على النظريات التالية:

-**نظرية الجغرافيا السياسية:** حيث تبرز هذه النظرية تأثير أهمية الموقع و المساحة وما ينتج عنها من حدود في تفسير سلوك الدول وبناء استراتيجياتها خاصة منها الأمنية و العسكرية.

-**النظرية الإستراتيجية "سباق التسلح"**: تؤمن هذه النظرية بالزيادة في امتلاك الأسلحة وتطويرها وتطوير التقنية العسكرية بمختلف أنواعها وهذا من أجل ردع العدو وهذا لا يتأتى إلا بامتلاك الموارد المالية اللازمة.

تدخل هذه النظريتان ضمن إطار **النظرية الواقعية**، التي تركز على الدولة القومية كوحدة أساسية للتحليل و تستقي مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي ، الذي تبقى علاقات القوة والمصلحة المحددات الرئيسية له .[1]

حيث يعتقد "نيكولاس سبيكمان"(1893-1943) في إطار هذه النظرية أن الدولة لكي تضمن بقائها،عليها أن تجعل هدفها الأول في سياستها الخارجية هو الحفاظ على القوة أو زيادتها ، والقوة في معناها الأخير تعني القدرة على خوض الحرب فإن الدول تؤكد دائما على أهمية بناء مؤسساتها العسكرية.[2]

[1]- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة :وليد عبد الحي .بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، ط1، 1985م ، ص59.

[2]- **نفس المرجع** ، ص66.

كما يؤكد الواقعيون على أهمية الموقع الجغرافي للدولة ومدى تأثيره على إمكانياتها وتوجهاتها السياسية الإستراتيجية[1] ، كما يعتبر الواقعيون أن الأمن سلعة نادرة لذلك يفسر السلوك الذي تقوم به الدول من أجل توفيره –مثل شراء الأسلحة – على أنه تهديد لأمن الدول الأخرى وقد يتطور الشعور إلى أن يصل إلى حالة المأزق الأمني أو ما يطلق عليه بالمعضلة الأمنية[2]، والتي هي انعكاس لسباق التسلح.

–**مدخل "التدخل العسكري بفعل مسائل التحديث"**: من أهم ما توصلت إليه الدراسات في هذا المجال أن القوات المسلحة يمكن أن تكون وسيلة تحديث وتنمية للمجتمع بالنظر إلى ما تتمتع به من قدرة تنظيمية وسيطرة على مصادر القوة ،لكن هذه القدرة تتوقف على العلاقة بينها وبين المؤسسات الأخرى وعلى خلفيتها التاريخية وواقع المجتمع.

مناهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المناهج التالية :

–**المنهج الوصفي التحليلي** :حيث تتطلب هذه الدراسة تفكيك المتغيرات عن بعضها البعض ، ثم محاولة الربط بينها لفهم التفاعلات الموجودة بنيها ، أي الانتقال من جزئيات الدراسة للوصول إلى أهم انعكاساتها على المستوى الكلي .

–**منهج دراسة الحالة:** لدراسة الإنفاق العسكري من خلال حالة الدولة الجزائرية ، وهو المنهج المركزي للدراسة يستخدم لتفسير الظاهرة من خلال الخلفيات والأسباب و تأثيراتها على التنمية في الجزائر ، حيث يعرف على أنه "المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما ، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة

---

[1]– **نفس المرجع** ،ص44إلى49.

[2]– سليمان عبد الله الحربي، <<مفهوم الأمن (مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)>>، **المجلة العربية للعلوم السياسية** العدد19،2008،ص21.

مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها ، وذلك بقصد الوصول إلى تعليمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة و بغيرها من الوحدات المشابهة لها". [1]

-**تقنية المسح التاريخي** :وهذا من أجل تتبع مسار تطور النفقات العسكرية للدولة الجزائرية .

-**تقنية الإحصاء الوصفي** :كمنهج تحليلي للدلالات الإحصائية من خلال البحث في الوثائق ، من أجل الوصول إلى جمع المعطيات والبيانات حول الظاهرة المدروسة ، فتوفر المعطيات والبيانات الإحصائية الاستدلالية عامل مهم في تفسير الظواهر والمواضيع في الدراسات الأمنية والإستراتيجية بصفة عامة ومنه موضوع الإنفاق العسكري بصفة خاصة .

الأدبيات والدراسات السابقة:

قبل بداية الموضوع ومناقشة فصوله ، اطّلع الباحث في حدود ما توصل إليه ، على مجموعة من الدراسات السابقة ، وذلك لكي لا يقع التكرار وتوجيه البحث ضمن زاوية جديدة ، والإجابة على إشكالية جديدة ، أو طرح الموضوع بطريقة مختلفة ، ومنه تسمح للباحث إضافة شيء جديد، هذه الدراسات هي كالتالي :

أولا-المذكرات :

*-حابس فؤاد يوسف عصفور ،**أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق (الأردن،سوريا،مصر ،إسرائيل)** ، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في جامعة اليرموك "الأردن" سنة 1996م ، حيث درست هذه الرسالة أثر النفقات العسكرية على التنمية الاقتصادية لمجموعة دول الطوق من جهة واسرائيل من جهة أخرى خلال الفترة الزمنية (1968-1989م) هذا عن طريق استعمال مناهج اقتصادية بحتة ،حيث توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العسكري قد ترك آثار سلبية على النمو الاقتصادي على مجموعة دول الطوق باستثناء مصر ،كما

[1] -محمد شلبي ،**المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم ،المناهج ،الاقترابات والأدوات** .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1997، ص87.

أوصت هذه الدراسة إلى ضرورة تخفيض وترشيد النفقات العسكرية ، والاستفادة القصوى من الخدمات التي تقدمها القوات المسلحة من خلال الإمكانيات الهائلة المتوفرة لديها في المشاريع التنموية ، وضرورة الاستفادة من مسيرة السلام التي لها آثار اقتصادية واجتماعية ايجابية جدا والتي من خلالها سيتم الحد من سباق التسلح الذي تعيشه المنطقة وتوجيه الموارد الاقتصادية لهذه الدول نحو المشاريع التنموية .

*-اسماعيل عميرة ، **دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص التنظيم والعمل ،جامعة الجزائر ، السنة الدراسية (2009/2008م)، حيث ركزت هذه الدراسة على أهمية المؤسسة العسكرية في بناء الدول و المجتمعات من خلال دورها التنموي الشامل الذي لا يقل أهمية عن باقي المؤسسات ،لذلك يجب التغيير النظرة التقليدية حول المؤسسة العسكرية عن طريق توعية أفراد المجتمع بهذا الدور ، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أنه ليس بالضرورة أن تطوير المؤسسة العسكرية والإنفاق عليها سيكون على حساب التنمية الاقتصادية في كل حال من الأحوال .

*-مي محمد احمد زيادة،**جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي :دراسة تطبيقية على اسرائيل – الدول العربية .** قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة الأزهر "غزة "،2014م. حيث درست هذه المذكرة طبيعة العلاقة القائمة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي لمجموعة من دول الصراع والمواجهة (اسرائيل، الأردن، مصر، سوريا ، لبنان)، بالإضافة إلى عينة المملكة العربية السعودية ، على اعتبارها أكبر دول الشرق الأوسط إنفاقا على التسلح ، استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية الاقتصادية (سببية جرانجر وكذلك معامل الارتباط لتفسير تلك العلاقة)، بالإضافة إلى أسلوب التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة ، من أهم ما توصلت إليه الدراسة ما يلي:

-إجمالي الناتج المحلي يسبب الإنفاق العسكري (زيادة في النمو الاقتصادي سيؤدي إلى زيادة في حجم الأنفاق العسكري)

-الإنفاق العسكري لا يحدث أي نمو اقتصادي ، ولا يصب في قنوات منتجة لجميع دول العينة ماعدا جمهورية مصر.

-هناك علاقة تبادلية في كلا الاتجاهين لتفسير طبيعة سباق التسلح بين إسرائيل و الدول الأخرى (كلما ارتفع حجم الإنفاق العسكري لمصر ،ارتفع حجم الإنفاق العسكري الإسرائيلي ، والعكس غير صحيح "أحادية الاتجاه").

ومن أهم توصيات الدراسة :

-ضرورة خفض عمليات سباق التسلح وتوجيه الإنفاق العسكري نحو قنوات أكثر إنتاجية و ذلك من خلال ربط القطاع المدني بالقطاع العسكري لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية ، كما يعد التكامل الاقتصادي هو السبيل الوحيد لتفعيل عمليات الإنفاق العسكري لتصب في صالح نمو اقتصادي متوازن .

ثانيا-الملتقيات:

*-نصر الدين الاخضري، **الجيش الشعبي الوطني بين واجب حماية الحدود، والالتزام بالمشاركة في بعث أسباب التنمية** ،مداخلة ألقيت في ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية و التحديات الإقليمية. عمان:دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع ،ط1، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2015م، ص349.، استهدفت هذه المداخلة البحث فيما إذا كانت المؤسسة العسكرية الجزائرية ذات صلة بفكرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال التعرض إلى الجانب التاريخي لها، حيث توصلت أن الجيش الجزائري استطاع أن يضمن لنفسه بناءا عصريا في طريق تمشيه نحو الاحترافية من دون أن تنسى قيادته دورها المساعد في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، بالرغم من وجود هواجس ثقيلة في مجال

البناء الديمقراطي ، وأوصت المداخلة بعدم الإقتداء بالتجربة المصرية بناءا على التغول الذي بلغه الجيش المصري أن تكتفي المؤسسة العسكرية الجزائرية بدور المساعد فقط في مجال التنمية.

*-مصطفى بلعور، **دور القوات المسلحة في التنمية : دراسة في الجوانب الدستورية والتنظيمية** مداخلة ألقيت في ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية و التحديات الإقليمية .عمان:دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع ،ط1، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2015م، ص378. تناولت هذه المداخلة الجانب التاريخي لنشأة القوات المسلحة الجزائرية واهم الأدوار التنموية المنوط لها ، كما أخذ الإطار القانوني و التنظيمي الذي يحكم هذه المؤسسة حيزا هاما من الدراسة ، ومن أهم ما توصلت إليه هو أن نجاح الدفاع و الأمن الوطني يتطلب تنسيق الجهود الحكومية مع مختلف الفواعل مع الأخذ في الحسبان المقومات الثلاثة للدفاع و الأمن وهي القوة العسكرية و التنمية و المواطن ومن أهم التوصيات التي طالب بها الباحث ضرورة إنشاء مراكز بحثية تعنى بمجال الدفاع والأمن تساهم -بدون شك- في تقديم المعلومات اللازمة و الاستشارات العلمية لصانع القرار.

رابعا-المقالات :

*- رياض المومني وفوزي الخطيب ،<<الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية في الأردن:دراسة تطبيقية>> ، **مجلة اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، المجلد 9 ، العدد4 ، 1990 .

استهدفت هذه الدراسة استقاء أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية في الأردن وذلك وفق نموذج قياسي متكون من ثلاث معادلات آنية وسلوكية ، وتوصلت الدراسة إلى أن الأثر النهائي الذي تركه الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية في الأردن كان سلبيا خلال الفترة (1968-1987) ،وعلى أساس هذه النتيجة أوصت الدراسة بأن أي إجراء حكومي يستهدف خفض الإنفاق العسكري أو ترشيده سيترك أثارا ايجابية على معدلات النمو الاقتصادي في الأردن.

*-جولي أبي غانم،<< العلاقة التبادلية بين الإنفاق العسكري والتنمية >>،**مجلة الدفاع اللبناني**.

العدد78، تشرين الأول 2011.

تطرق الباحث من خلال هذه المقالة إلى إشكاليات كثيرة المتعلقة بالإنفاق العسكري و علاقته بالتنمية معتمدا في ذلك على لغة الأرقام و الإحصائيات العالمية للنفقات العسكرية وشراء الأسلحة ، كما تطرق إلى الإشكال النظري الحاصل بشأن تأثير الإنفاق العسكري (السلبي أو الايجابي) على التنمية من خلال التطرق إلى العديد من الدراسات المنجزة بشأن هذا الموضوع التي كانت جلها ذات خلفية اقتصادية ،ومن أهم النتائج المتوصل لها أن تحقيق التنمية في الدول العربية لا يرتبط فقط بتخفيض الإنفاق العسكري ، بل أيضا يرتبط بتراجع الأنظمة الديكتاتورية وممارسة الديمقراطية و الحكم الصالح ، والاستثمار في الموارد البشرية أي في الإنسان إذ أن التنمية لا تتحقق إلا بواسطة الإنسان ومن أجل الإنسان حسب مفهوم منظمة الأمم المتحدة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

حيث يمكن تصنيف هذه الدراسات من حيث المحتوى التي جاءت به إلى صنفين :

-دراسات تناولت إشكالية العلاقة بين الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي واتفقت فيما بينها على أن الإنفاق العسكري يمثل عبئا كبيرا على اقتصاديات الدول خاصة النامية منها .

-دراسات تناولت دور المؤسسة العسكرية الجزائرية في التنمية ،والتي أكدت تاريخيا على أن الجيش الشعبي الوطني الجزائري قام بأدوار تنموية كبيرة في شتى الميادين .

أما ما يميز هذه الدراسة محاولة الباحث ربط المتغيرات للوصول إلى نتائج أكثر دقة و موضوعية ، كما أن الفترة الزمنية تتناول مرحلة مهمة من تطور الأمن القومي الجزائري.

مفاهيم الدراسة:

-**الإنفاق العسكري(Military spending):** المخصصات المالية لوزارة الدفاع الجزائرية المعلن عنها في الجريدة الرسمية .

-**المؤسسة العسكرية(Military institution):** تشمل المؤسسة العسكرية قطاعات القوات المسلحة البرية، البحرية والجوية وحرس الحدود والشواطئ، بينما يستبعد من نطاقها قوات حفظ الأمن والنظام العمومي، سيرد ذكر المؤسسة العسكرية في هذا البحث بهذا اللفظ كما يمكن أن يعبر عنه ب"الجيش" أو "القوات المسلحة" أو"مؤسسة الجيش"، أو "الجيش الوطني الشعبي" وهي التسمية الرسمية للمؤسسة العسكرية الجزائرية.

-**التنمية (Development):**هي سياسة تلجأ إليها الدول النامية لكي تتخلص من التبعية الاقتصادية للأجنبي حيث تتطلب توجيه مجمل الموارد المادية و البشرية نحو زيادة مجمل الانتاج القومي ومتوسط انتاج الفرد في المجتمع ، هناك عدة مؤشرات لقياسها، والحديث عن التنمية يعني بالدرجة الأولى التنمية الاقتصادية التي تؤدي بالضرورة إلى تنمية اجتماعية شاملة. [1]

-**الأمن(Security):**من ناحية التعريف اللغوي هو نقيض الخوف و حسب المعجم الوجيز يفيد الطمأنينة والأمان وزوال الخوف ، أما من الناحية الاصطلاحية هو من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي ،لأنه مفهوم نسبي و متغير ومركب وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة[2]،أما في تعريفه البسيط ومستواه الأدنى هو حاجة أساسية من حاجات البشر ، تحتل المرتبة الثانية من حاجاته وتتلو مباشرة في أهميتها إشباع الفرد لحاجاته الفسيولوجية الطعام والشرب ، لذلك يؤثر الإحساس بفقده أو بنقصه على كيان المجتمع ككل.[3]

---

[1] -عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسية ج1**. بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ص795.

[2] - سليمان عبد الله الحربي ، **نفس المرجع** ، ص9.

[3] - محسن بن العجمي بن عيسى ، **الأمن و التنمية** . الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،ط1، 2011،ص15.

-**الأمن الضيق (Tight Security)**:سلامة أركان الدولة من كل تهديد وهذا لا يتأتى إلا من خلال امتلاكها قوة عسكرية قادرة على رد هذا التهديد، وهو ما يعرف في الدراسات الحديثة بمصطلح المفهوم الضيق أو التقليدي للأمن.[1]

-**الأمن الموسع (Broad Security)**: تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا ، وتأمين مصالحها ، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا التام في المجتمع.[2]

8-صعوبات الدراسة:

واجه الباحث عدة صعوبات خاصة في جانب دراسة الحالة و التي تتعلق بالحصول على المعلومات و البيانات المتعلقة بالإنفاق العسكري من مصادرها الأصلية وهذا راجع للسرية التي تتمتع بها خاصة في ظل ترشيح معظم الباحثين الذين استشارهم أن ميزانية وزارة الدفاع المعلن عنها في الجريدة الرسمية هي ميزانيات تسيير ولا تدخل في حسابها ميزانية التسلح ، مما أدى بالباحث بالاعتماد كثيرا على إحصائيات المعاهد المتخصصة في مجال النفقات العسكرية، كذلك من الصعوبات التي واجهت الطالب ضيق الوقت لحصر عناصر الموضوع المتشعبة ، وتقليص عدد الصفحات إلى 60 صفحة.

[1]- مالك عوني، <<الأمن غير التقليدي : اتجاهات تهديد "موازية " للأمن في المنطقة العربية>>**مجلة السياسة الدولية**. العدد 186،مصر ، أكتوبر 2011، ص3.

[2]- سليمان عبد الله الحربي ، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي

للإنفاق العسكري والتنمية

الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للإنفاق العسكري والتنمية

تسعى الدول في سبيل حماية أمنها ودرء التهديدات التي تواجهها إلى تدعيم قدراتها العسكرية والأمنية وتحقيق ما يسمى بالأمن العسكري الذي يعد من أكثر عناصر الأمن فاعلية وتأثيرا وأن ضعفه ينعكس بشكل مباشر على أمن الدولة ويعرضها إلى الأخطار العنيفة التي قد تؤدي بها إلى حد الانهيار و الزوال ، حيث إن الدولة التي تمتلك قوة عسكرية تخلق قناعة لدى مواطنيها بقدرتها على حفظ الأمن والنظام وتحقيق مصالح الدولة وتنفيذ سياستها الداخلية و الخارجية.

ولكن مع توسع مفهوم الأمن إلى الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، الذي أصبح أهم أبعاد السياسات الأمنية ، حيث تتجه الدول نحو تغليب البعد التنموي عن البعد العسكري في تحقيق أمنها واستقرارها ، وهو ما طرح بدوره إشكالية الإنفاق العسكري موضع النقاش.

حيث إن هذا المفهوم لايمكن إدراك الخلفية النظرية له إلا من خلال النظرية الواقعية التي تركز على الدولة القومية كوحدة أساسية للتحليل و تستقي مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي ، الذي تبقى علاقات القوة والمصلحة المحددات الرئيسية له .[1]

إن دراسة الإنفاق العسكري وتأثيره على التنمية في الجزائر ، سيتطلب بداية توضيح المعاني المختلفة لمصطلحيّ الإنفاق العسكري والتنمية ، ومناقشة العلاقة بين هذين المفهومين ، وهو ما سيتناوله هذا الفصل .

[1]– جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **مرجع سبق ذكره**، ص59.

المبحث الأول: مفهوم الإنفاق العسكري

يعد الإنفاق العسكري عبارة عن التكلفة المالية التي يتكبدها البلد عن نشاطه العسكري ، من أجل تحقيق القوة العسكرية التي تعد من أهم رموز الدولة ، فهو يمثل حاجة أساسية لجميع دول العالم الذي من خلاله يمكن تحقيق الأمن والتنمية على حد سواء ، وذلك عبر تحقيق الاستقرار لمختلف الأبعاد (السياسية الاقتصادية ، الاجتماعية ..).

ثمة عدة تعريفات مختلفة لمفهوم الإنفاق العسكري، بعضها يتناوله من منظور ضيق حيث يختصره بتلك "**الموارد المكرسة للدفاع في الموازنة العامة للدولة أو ذلك الجزء من الإنفاق العام للدولة تقوم به من أجل الدفاع عن نفسها في حالة تعرضها لخطر خارجي أو لمواجهة خطر واقع عليها فعلا أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية**"[1] بحيث أن هذا المنظور لا يأخذ بالحسبان مختلف أوجه الإنفاق المرتبط بالأغراض العسكرية وإنما يركز فحسب على الإنفاق الوارد في الموازنة العامة للدولة كما أنه يتضمن الأنشطة المدنية التي تقع ضمن موازنة الدفاع كمشاريع الأبنية التحتية وأعمال الإغاثة،من ضمن التعريفات التي تندرج تحت هذا المنظور نجد تعريف المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية الذي يعرف النفقات العسكرية على أنها عبارة عن"**ميزانيات الدفاع المعلنة من الدولة باعتبارها نفقات دفاعية**"[2]

وهناك من يتناوله من منظور أوسع من السابق فيعتبر الإنفاق العسكري هو الذي يضم كلا من البنود التالية:[3]

-النفقات الكلية لوزارة الدفاع للأغراض العسكرية .

-النفقات التي تدعم بشكل مباشر البرامج الدفاعية ،بصرف النظر عن الإدارة التي تقوم بها .

---

[1] - جولي أبي غانم،<< العلاقة التبادلية بين الانفاق العسكري والتنمية >>،مجلة الدفاع اللبناني. العدد78 ،تشرين الأول 2011، متاح على الرابط: **http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content**

[2] - **نفس المرجع .**

[3] - **نفس المرجع .**

-نفقات البرامج الأخرى المبررة باسم حماية الأمن القومي.

-المدفوعات الناتجة عن الحروب السابقة أو البرامج العسكرية السابقة .

ومن أهم التعريفات التي تندرج تحت هذا المنظور نجد:

-تعريف تقرير التنمية البشرية الذي يعرف الإنفاق العسكري على أنه عبارة عن "**نفقات وزارة الدفاع وغيرها من الوزارات على قضايا تجنيد العسكريين وتدريبهم ،فضلا عن بناء وشراء المواد و المعدات العسكرية كما يشمل هذا البند أيضا المساعدات العسكرية في نفقات الدولة المانحة**" .[1]

-تعريف حلف شمال الأطلسي:"**نفقات وزارة الدفاع والوزارات الأخرى ذات العلاقة بالنواحي العسكرية بما في ذلك التجنيد والتدريب والتشييد وشراء اللوازم و المعدات العسكرية كما يشمل هذا البند أيضا المساعدات العسكرية في نفقات الدولة المانحة**".[2]

-تعريف معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الذي يستند إلى تعريف حلف شمال الأطلسي ويعرف الإنفاق العسكري على أنه كل النفقات المتعلقة ب:

*القوات المسلحة "بما في ذلك قوات حفظ السلام"

*وزارات الدفاع و الوكالات الحكومية المنخرطة في المشاريع الدفاعية.

*القوات شبه عسكرية عندما يقدر أنها تدرب وتجهز للعمليات العسكرية.

*النشاطات الفضائية العسكرية.

كما يجب أن يشمل كل الأموال المنفقة على :

*الأفراد العسكريين و المدنيين ،بما في ذلك تعويضات تقاعد العسكريين و الخدمات الاجتماعية للعسكريين .

*العمليات و الصيانة

[1]-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة2004**.ص40.

[2]-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة2008**.ص353.

*المشتريات

*البحث و التطوير العسكري

*المعونة العسكرية(في الإنفاق العسكري للجهة المانحة).[1]

ومن أهم العناصر التي تدخل ضمن إطار الإنفاق العسكري نجد الإنفاق على التسلح الذي عادة ما يتم التعبير عنه بصفة منفردة وهذا راجع لعدة أسباب منها أنه لا يتم الإعلان عنه في إطار الميزانية العامة للدفاع للدولة بحجة السرية وحماية الأمن القومي من جهة ومن جهة أخرى استهلاكه لموارد مالية كبيرة خاصة بالنسبة للدول التي تقوم باستيراده بالعملة الصعبة.

حيث يتم إعداد ميزانية التسلح وفق سياسة يتم رسمها من طرف الدولة و التي عن طريقها يتم وضع الخطط والتدابير اللازمة والرامية إلى تزويد قواتها المسلحة زمن السلم بأحدث الأسلحة والمعدات وذخائرها وقطع غيارها ،وفق التصور المسبق لخدمة الحرب التي ستقودها في المستقبل ،وكذلك تأمين الحاجيات التسليحية لتلك القوات في زمن الحرب ،بكمية ونوعية تتناسبان مع التسليح المعادي وتطوره ،وتكملان النقص الناجم عن الخسائر والاستهلاك[2].

وتتم عملية التسليح ARMAMENT OPERATION وفق سياسة متكاملة تنطلق من ثلاثة مفاهيم هي:الهدف، الخطة، والإمكانيات ،وتشارك في إعدادها هيئات عليا من العسكريين و الصناعيين والتكنولوجيين ورجال الاقتصاد والسياسة ،مهمتها دراسة حاجات التسليح ،وإمكانية تلبيتها عن طريق التصنيع أو الشراء ، ووضع خطة تلائم بين الحاجة الآنية والمستقبلية من جهة وبين الإمكانيات المتاحة و المتوقعة من جهة أحرى وتبرمج مراحل للحصول على الأسلحة واستيعابها.[3]

---

[1]– معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي،**التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي2003**،ترجمة:فادي محمود وآخرون. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1 ،2004، ص561.

[2]– إبراهيم إسماعيل كاخيا،<<ضبط التسلح في المنطقة وأثره على التوازن الاستراتيجي العربي الإسرائيلي>> ، **مجلة الفكر السياسي** العدد 20 ،سوريا ،2004،ص84.

[3]– **نفس المرجع** ، ص85.

وتتم عملية الإنفاق على التسلح وفق آلية تعاون بين الخبراء والعسكريين على اعتبار أن الفاعل الأخير على علاقة مباشرة بالميدان ،لكن هذه العملية يجب أن تتم وفق آليات رشيدة ومتطلبات الحكامة حتى لا يضر الإنفاق على التسليح بجوهر الاقتصاديات الوطنية و بالتالي التأثير على حياة المواطنين ،فرغبة العسكريين في الحصول على أحدث الأسلحة المتطورة وما يمكن أن يترتب على ذلك من أضرار بالموازنة العامة للبلاد، كما أن توصيات الخبراء لا يجب أن تنحصر في الجوانب النظرية و الفلسفية دون الأخذ بعين الاعتبار مستجدات البيئة الداخلية والخارجية للدولة، فبناء منظومة دفاعية فعالة أحيانا تتطلب التضحية بالكلفة والموازنة ، فالأمن هو أساس الحياة الاقتصادية و المجالات الأخرى بما فيها العمليات التنموية.[1]

عموما يمكن القول أن الإنفاق العسكري يشمل كل ما تنفقه الدولة على القطاع العسكري ، بحيث يعد الإنفاق على التسلح من أهم العناصر التي تدخل ضمنه ،كما يشمل كل نفقات وزارة الدفاع والنفقات التي لها علاقة بالبرامج العسكرية في الوزارات الأخرى ، ولكن لا يدخل ضمنه تلك النفقات الموجهة للقطاع المدني، والمساعدات الخارجية تسجل في بند الإنفاق العسكري للدول المانحة فقط ولا تدرج ضمن بنود الإنفاق العسكري للدول الممنوح لها.

لكن عمليا لايمكن تطبيق هذا التعريف الذي يتطلب معلومات أكثر تفصيلا بكثير مما هو متوفر عما في الميزانيات العسكرية وبنود الإنفاق العسكري من خارج الميزانية ، لذلك يعتمد الباحث في دراسة الحالة المعلومات الواردة في ميزانية الدفاع المعلنة من طرف الدولة ، ومن ثم فالتعريف الإجرائي للإنفاق العسكري في هذه الدراسة يعني المخصصات المالية لوزارة الدفاع الجزائرية المعلن عنها في الجريدة الرسمية .

[1]– مبروك كاهي ،<<الإنفاق على التسلح كآلية للدفاع الوطني>> . في بوحنية قوي و من في حكمه ،**ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية جامعة قاصدي مرباح ورقلة**.عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع ،ط1، 2015،ص160.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للإنفاق العسكري

تعتبر الحاجة إلى الإنفاق العسكري من أجل الأغراض الأمنية و الإستراتيجية من أهم الأولويات للدول سواء المتقدمة أو النامية،ولكن أيضا هناك مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية التي تستدعي زيادة مخصصات الإنفاق في المجال العسكري ، وقد تعددت النظريات والاتجاهات المفسرة لأسباب الإنفاق العسكري.

المطلب الأول: نظرية الجغرافيا السياسية

تعتبر الجغرافيا السياسية فرعا جغرافيا هاما قائما بذاته استقر عليها الرأي بين الأكاديميين الجغرافيين، وهي بذلك تشبه غيرها من فروع الجغرافيا التي تتطلب التكامل المعرفي بين المناهج العلمية والعديد من فروع المعرفة .

حيث تعرف الجغرافيا السياسية بأنها ذالك العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا على السياسية أي الطريقة التي تؤثر بها المساحة والتضاريس والمناخ على أحوال الدول والناس،لذلك يعد جوهر نظرية الجغرافيا السياسية هو الأرض ،أو المساحة السياسية التي تنتظم فيها الدولة بسكانها ومواردها وفي إطار هذه المساحة تقوم الدولة.[1]

حيث تهتم الجغرافيا السياسية بالبحث عن العوامل الجغرافية المشكلة للأنماط السياسية وذلك باعتبارها كثيرة ومتنوعة يتصل بعضها بطبيعة الأرض التي يقوم عليها النمط السياسي والإنسان الذي يشكل جوهر هذا النمط.

[1]–محمد حجازي محمد ،**الجغرافيا السياسية** . مصر : جامعة القاهرة ،1997/1996.ص32.

ولد مصطلح الجغرافيا السياسية في ألمانيا في القرن 19م و الذي أطلقه الجغرافي الألماني فريدريك راتزل (1904/1844) ، والذي كان يعبر عنه بمصطلح الجغرافيا السياسية الأنثروبولوجية وهو كما يلاحظ مركب من ثلاثة فروع : الجغرافيا–السياسة –الأنثروبولوجية (علم الإنسان).[1]

وتسعى هذه النظرية إلى دراسة تأثير عناصر الجغرافيا في السياسة، حيث يمكن تصنيف هذه العناصر إلى اثنين :

–عناصر طبيعية: الموقع الجغرافي ، الحدود، التضاريس ، المناخ ، الموارد الطبيعية.

–عناصر بشرية: عدد السكان ومعدل النمو ،التركيبة العرقية و المذهبية وغيرها .

وبناءا على ما سبق يمكن الإشارة إلى أن العناصر الجغرافية الطبيعية عامة تلعب دورا كبيرا في توجيه سياسة الدولة وفي مقوماتها الاقتصادية ، وهذا ما يسعى إليه الباحث من خلال هذه النظرية لتوضيح كيف تؤثر أهم العوامل الطبيعية الجغرافية (الموقع والحجم ،الحدود) في تحديد سياسة الدولة في الإنفاق العسكري.

1–**الموقع:** هو عامل أساسي بالنسبة للجغرافيا السياسية وعليه تتوقف الاتصالات مع الخارج والتي تعتبر شرطا أساسيا للقوة ، كما أن الموقع الجغرافي للدولة يحدد إلى درجة بعيدة دورها الدولي وعلاقتها بالدول الأخرى[2]، بالمقابل كذلك تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تتخذها الدولة[3] .

ومكان الدولة أو موقعها الجغرافي يحدد بالنسبة لما يأتي :

–موقع الدولة الفلكي (بالنسبة لخطوط الطول والعرض).

---

[1]– جيمس دورتي وروبرت بالستغراف،**مرجع سبق ذكره** ، ص49

[2]–بيير سيليريه ، **الجغرافيا السياسية و الجغرافيا الإستراتيجية** ، ت:أجمد عبد الكريم . دمشق : الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 ، 1988 ، ص77.

[3]– عبد الرزاق عباس ، **الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية**. بغداد: مطبعة اسعد ،1976،ص273.

-موقع الدولة من اليابس و الماء.

-موقع الدولة بالنسبة للدول المجاورة .

كذلك الموقع الجغرافي يحدد شكل الدولة (الشكل الطولي ، الشكل المتراص ، الشكل المثلث الشكل غير المنتظم ، الشكل المحتوى ، الدول المغلقة).

لذلك يعتبر الموقع الجغرافي هو الذي على أساسه تبنى السياسيات الدفاعية والهجومية وذو أهمية كبيرة للدول في أوقات السلم و الحرب، فتسعى الدول القارية مثلا كروسيا إلى تعزيز قوتها البرية، في حين تسعى دول بحرية كبريطانيا مثلا إلى تعزيز قوتها البحرية، كذلك مثلا يقف الشكل الطولي للدول خاصة تلك التي تمتد باتجاه شمالي جنوبي مثل: التشيلي، النرويج ، السويد فإن هذا الشكل يقف عائقا كبيرا أمام عملية الدفاع عن حدود الدولة وحمايتها، بالمقابل قد يمنح الشكل الطولي وخاصة تلك التي تمتد باتجاه شمالي جنوبي على طول عدد كبير من دوائر العرض فوائد اقتصادية كبيرة تتمثل في توفر الثروات المعدنية التي قد تنعكس بمردود اقتصادي جيد ينعكس على القوة العسكرية و الاقتصادية للدولة.[1]

2-**حجم الدولة:** يعتبر حجم الدولة عامل مهم في قوة الدولة ، لكن ليس هناك حجم معين يمكن اعتباره الحجم المثالي للدول ،والذي يجب على الدول أن تسعى لتحقيقه ، غير انه يمكن القول أن الحجم الصغير للدول هو أحد عوامل ضعفها ، غير أن المعادلة ليست عكسية دائما،بمعنى انه ليس بالضرورة أن الحجم الأكبر للدول هو أفضل دائما ،لكن بالمقابل يوفر الحجم الكبير للدولة ما يسمى بالعمق الإستراتيجي*

[1]-محمد حجازي محمد ، **مرجع سبق ذكره**،ص80-99.

* - للتوسع أنظر: قاسم محمد الدويكات ،<<العمق الجغرافي الاستراتيجي>>. في بوحنية قوي ومن في حكمه، **مرجع سبق ذكره** ، ص141.

الذي يعطيها هامش كبير من المناورة والوقت أثناء الدفاع، كما يوفر لها فرصة أكبر للتوفر وتعدد الثروات والموارد الطبيعية و البشرية التي تمكنها من بناء قوة عسكرية.[1]

ومنه يصبح لحجم الدولة ومساحتها أهمية كبيرة في تحديد نسبة الإنفاق العسكري الذي يعكس حجم ونوع القوات العسكرية وعدد و نوع الأسلحة التي يجب أن تمتلكها.

3-الحدود السياسية : حيث تعرف على أنها الإطار الفعلي الذي تنتهي عنده السيادة و الصلاحيات التنفيذية وما يسمى بتنظيم الدولة للأراضي[2] ، كما يعرفها راتزل منظر الجغرافيا السياسية بأنها ذلك الوعاء الممتد والذي يحتوي جسد الدولة ويسمح بنموها وحمايتها ونطاق الحدود هو الحقيقة الواقعة أما الخط فليس سوى تجرد لهذا النطاق .[3]

حيث تؤثر الحدود السياسية من حيث كبرها أو صغرها على القوة السياسية و العمل الدبلوماسي ،وشكل قواتها المسلحة ، والتأثير بالسلب والإيجاب على المقدرة الاقتصادية ودورها في حرية الانتقال والتبادل التجاري و الثقافي و التكنولوجي، لذلك تعد الحدود نقطة التماس والتي من خلالها تقوم الدولة بوظيفتها الأساسية وهي حماية أركانها من المخاطر الخارجية و الاعتداءات الأجنبية ، إذ تعتبر الحدود أحد المقومات الأساسية التي تستمد منها الدولة أمنها الداخلي ويعزز روح القوة والثقة لدى أفرادها ،كما يعطيها العامل الحدودي الفعالية و الحيوية و الحصانة الأمنية و العسكرية و الاقتصادية .

كانت مشكلات الحدود في السابق تمثل مناطق صراع بين الدول لذلك يطلق علماء الجغرافيا السياسية عليها مصطلح "الحدود المتحركة"[4]، حيث أدت هذه الصراعات إلى وجود مشاكل بين الدول في ترسيم تلك الحدود وتحديد فواصلها ، إلا أن هذه المشكلات تغيرت مع تغير القضايا الأمنية الدولية بحيث عرف

---

[1]- محمد حجازي محمد ، **مرجع سبق ذكره** ،ص100-109.

[2]-**نفس المرجع** ،ص227.

[3]- عدنان صافي ، **الجغرافيا السياسية بين الماضي و الحاضر** . الأردن : مركز الكتاب الأكاديمي للنشر ، 1999 ،ص222.

[4]- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف،**مرجع سبق ذكره** ، ص49.

العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة ظهور تهديدات جديدة وأصبحت مشكلات الحدود لا تقل حدّة عن مناطق الصراع الحدودية ذاتها بحيث تحولت خطوط الدول إلى خطوط ساخنة بغض النظر ّ إن كانت واقعة في منطقة الصراع أم لا، وهذا بفعل الظواهر العابرة للقوميات والقارات مثل: ظاهرة الإرهاب الدولي و الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية[1].

ومنه أصبح تأمين الحدود بالنسبة للدول هو الضامن الأساسي لحماية أمنها وهذا يتطلب جهدا كبيرا ويقظة من الأجهزة الأمنية المكلفة وهذا لا يتأتى إلا عن طريق جيش قوي ووسائل عسكرية متطورة ، خاصة بالنسبة للدول التي لها حدود ممتدة ، وتدعيمها ماديا من خلال التجهيزات و المعدات الحديثة مثل وسائل الانتقال الأرضية و الجوية والبحرية ووسائل الاختراق والتجسس ووسائل التصوير و الرؤية الليلية و المعلومات ذات الفائدة العملية أو ذات النفع الاستراتيجي[2] .

تاريخيا ، عرفت الدول ذات الحدود المفتوحة والممتدة تركيزا كبيرا على المجال العسكري برز في تقوية جيوشها ، ونفقاتها المتزايدة ، ولعل أبرز مثال على ذلك ، فرنسا (60.747 مليار دولار) ، روسيا (91.081 مليار دولار) ، حيث أن العمق الاستراتيجي لهذه الدول ووقوعها في مناطق ذات اضطراب جعلها مهددة ، بانتقال الصراع إلى أراضيها ، وهو ما دفعها بالاهتمام بترسانتها العسكرية ، وبالنسبة للجزائر فإن حدودها الممتدة على مسافة 2000كلم مع تونس وليبيا ، ومع المغرب وموريتانيا ب2037 كلم ، ومنطقة الساحل ب2332 كلم ، وانفتاحها على أوروبا بساحل يمتد على مسافة 1622كلم [3]، يدفعها إلى تقوية قدراتها العسكرية ، كأهم وسيلة لضمان أمنها الحدودي .

---

[1]– زكرياء وهبي ، << رهان الأمن الحدودي في إستراتيجية الدفاع الوطني الجزائري>> . في بوحنية قوي ومن في حكمه ، **مرجع سبق ذكره** ،ص203.

[2]– بحري ركن ،مسفر بن صالح الغامدي، **تطوير الأجهزة الأمنية المعنية بأمن منطقة الحدود البرية و مراقبة الملاحة البحرية وتأثيرها على الأمن** ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ،2012، ص22.

[3] – محند الصالح إسريق ، <<مفهوم الدفاع في القانون الجزائري :الجذور والأركان والمبادئ>> .في بوحنية قوي ومن في حكمه ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 44–45.

وقد تضاعفت أهمية حماية الحدود والأمن الوطني في إطار التهديدات اللاتماثلية والعابرة للحدود ، وذلك في إطار إستراتيجية الخطوط المتقدمة والحروب الإستباقية ، وهذا ما نلمسه في الاستراتيجيات الحديثة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا ، التي لا تنتظر وصول التهديد إلى أراضيها لكي تتحرك .

وباعتبار أن الجهاز العسكري هو الجهاز الأمني الأساسي المعني بحماية الحدود فإن التغيرات الأمنية الجديدة المتعلقة بالحدود أثرت بشكل كبير على سياسات الدول من خلال زيادة المخصصات المالية لهذا القطاع لمواجهة هذه التغيرات والتهديدات.

المطلب الثاني:النظرية الإستراتيجية "سباق التسلح"

تقوم هذه النظرية على فرضية أن سباق التسلح يؤدي إلى تصعيد النزاعات الدولية فيما يتعلق بزيادة وتطوير نوعية الأسلحة ومصادر الطاقة و التقنية العسكرية ومحاولة امتلاك أسلحة الدمار الشامل على اختلاف أنواعها و التهديد باستخدامها وذلك من أجل :[1]

- تحقيق تفوق على القوى المنافسة ومنه تحقيق الردع ومحاولة السيطرة والهيمنة للوصول إلى الأهداف المبتغاة.
- قياس ردة فعل العدو من الناحيتين السياسية و العسكرية

حيث يعرف سباق التسلح (Arm Race) على أنه نزاع تنافسي بين دولتين أو أكثر تسعيان إلى تحسين أمنهما من خلال بناء قوة عسكرية ،وغالبا ما يعرف منطق سباق التسلح بظاهرة الفعل ورد الفعل ،ففي حال شرعت دولة (أ) تطوير برنامج عسكري عدواني ، تتوقع الدولة (ب) المجاورة لها الأسوأ ، أي أن الدولة (أ) تحضر لحرب ،إن الحذر وكون العلاقات الدولية قائمة في جو الاعتماد الكامل على الذات يفترضان أن تزيد الدولة (ب) المجاورة نفقاتها العسكرية لتتلاءم وإنفاقات الدولة (أ)، حيث إن عدم قيامها

[1]- عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص92.

بذلك يعرضها للاعتداء، إلا أن محاولة الدولة(ب) الحفاظ على توازن القوى قد تبوء بالفشل ، وقد ترى الدولة (أ) أن رد فعل الدولة(ب)عدائي ، والنتيجة زيادة العداء بين الطرفين وتصعيد في نوعية الأسلحة المتوافرة لديهما أو كميتها أوكليهما ومنه تضاؤل في أمن كلّ من الدولتين.[1]

ظهر سباق التسلح على أوجّه مع الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر ، لكن تمثلت أبرز مظاهره في فترة ما يسمى بالحرب الباردة التي كانت بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي ، والتي انتهت بانهزام هذا الأخير الذي لم يستطع اقتصاده مسايرة النفقات الدفاعية المتزايدة وهو العامل المهم الذي أدّى إلى انهياره، لذلك تعتبر ظاهرة سباق التسلح ترتبط ارتباطا وثيقا ببعدها الاقتصادي والذي يتمثل فيما يعرف بنفقات الدفاع أو النفقات العسكرية.[2]

كما يستشهد الدكتور عبد القادر رزيق المخادمي في تحليله لنظرية سباق التسلح وتطبيقاتها على المستوى الدولي ،أن العالم يشهد حالة من سباق التسلح الدولي ليس كظاهرة عسكرية فقط لكن في الواقع كظاهرة سياسية واقتصادية وصناعية ، كما أن عملية شراء الأسلحة وعقد الصفقات الضخمة لامتلاك أحدث أنظمة القنابل و المعدات العسكرية هي السمة الجارية في دول العالم الثالث لمجاراة التطور، لإن القدرات العسكرية للدولة مفروض عليها مواكبة التطورات الحاصلة في التكنولوجيا العسكرية وطبيعة التهديد ، وهي عملية تجعل الإستراتيجيين حريصين على تزويد الجيوش بأحدث المعدات والآلات العسكرية الحديثة من أجل الحفاظ على التوازن الإستراتيجي ويؤكد على أن ظاهرة سباق التسلح فضلا عن تطورها ونتائجها الكارثية أدّت بالمقابل إلى استنزاف القدرات الاقتصادية لدول العالم الثالث.[3]

---

[1]– مارتن غريفيتش وتيري أوكلاهان .**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** .الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008، ص245.

[2]– **نفس المرجع**، ص246–247.

[3]– ملخص كتاب سباق التسلح الدولي الهواجس والطموحات و المصالح ، متاح على الرابط :
http://www.opu-dz.com/site/ar/index.php?option=mod_livre&task=detail&id=884

إن زيادة الإنفاق العسكري ضمن هذا السياق ، تفسر بالتحولات الأمنية والجيو استراتيجيه التي فرضت على الإستراتيجيات العسكرية تطوير وظائف الجيوش ، بسب ظهور التهديدات الأمنية الجديدة و الحروب اللاتماثلية التي غيرت من طبيعة التهديد و الحروب الكلاسيكية ، وضمن هذا السياق طرحت مسألة إعادة تنظيم الجيوش ، والتوجه نحو الاحترافية وتحديث المؤسسات الأمنية والدفاعية ،وفي هذا إطار ظهرت الشراكات الأمنية التي أصبحت من أهم آليات محاربة التهديدات ، حيث تسعى الدول إلى تكييف جيوشها مع الجيوش الحديثة ، مثلما هو حال التمارين والمناورات في إطار الحوار الإستراتيجي مع الحلف الأطلسي ، وفي إطار الشراكة العابرة للصحراء (2005) بين الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الإفريقية ، ومشروع ريكومب بين فرنسا وعدد من الدول الإفريقية الذي يعتمد على التكوين وإتاحة فرصة الدعم المالي والتجهيز ، ومنه أصبحت الدول تتسابق لعقد مثل هذه الشركات في إطار المحافظة على جاهزية جيوشها وتسليحها، وهي عمليات تدخل ضمن السباق نحو المحافظة على التوازن الإستراتيجي [1].

كما يربط معظم المحللين نظرية سباق التسلح بنظرية المركب الصناعي العسكري ، التي تؤكد على وجود فئة من العسكريين والصناعيين تعمل من أجل مصالح مشركة تتمثل في إبقاء التوتر ،وزيادة الإنتاج الحربي، حيث يعرف المركب الصناعي العسكري بتلك الشبكة المعقدة من المؤسسات و المصانع العسكرية المعنية مباشرة بإنتاج وتطوير الأسلحة المختلفة وتتألف من الدوائر العسكرية الرسمية ووزارات الدفاع و الصناعات الحربية الخاصة و الشركات الكوكبية العابرة للقارات و الوكلاء الذين يروجون هذه الأسلحة ويعقدون الصفقات المربحة بين الدول و المصانع ، حيث تعمل هذه المجمعات على الوقوف ضد أي تخفيض في الأسلحة وتحارب كل الأفكار التي تروج لنزع السلاح ، كما تمتلك قدرات وإمكانيات مالية ودعائية هائلة توظفها في تغذية التوترات الدولية والتأثير في صناعة القرارات ورسم السياسات

[1]– شمسة بوشنافة ، << السياسات الدفاعية والأمنية : قراءة في تأثير التحولات الجيواستراتيجية>> . في بوحنية قوي ومن في حكمه ، **مرجع سبق ذكره** ، ص539–543.

الدفاعية للدول ،إن التعرف على حجم مبيعات هذه المؤسسات والمصانع السنوية الذي يبلغ ألاف مليارات الدولارات ، وأن اقتصاديات عدد من الدول الكبرى يعتمد على هذه الصناعة، من خلال ذلك سيفهم البعد الحقيقي لسباق التسلح.[1]

ومن أهم الملاحظات التي وضعها اسماعيل صبري مقلد على تطبيقات نظرية سباق التسلح باعتبارها انعكاس لدور القوات المسلحة في تنفيذ السياسات الخارجية للدول نجد:[2]

-زيادة القوة العسكرية للدولة قد لا يتبعها أبد وبالضرورة زيادة الشعور بالأمن في مواجهة التحديات والأخطار الخارجية وينتج ذلك عن عدة أسباب منها أن دعم الإمكانيات العسكرية للدولة غالبا ما يؤدي بخصومها إلى دعم قوتهم في مواجهتها مما يتركها باستمرار تحت الشعور بالخوف من التفوق العسكري لأعدائها (ومنه الدخول في استمرار طردي في زيادة النفقات العسكرية بين الدول المتصارعة).

-إن استخدام القوة المسلحة كثيرا ما يؤدي إلى استنزاف قوى الدول الضعيفة اقتصاديا بسب ما يتطلبه هذا الاستخدام من حشد لطاقات الدولة ومواردها وهي عملية مجهدة ولا تقدر عليها إلا الدول القوية اقتصاديا (مثل الولايات المتحدة الأمريكية)، أما الدول ذات الإمكانيات المحدودة فإن التعبئة للحرب تنتج مضاعفات اقتصادية خطيرة مثل تدهور مستوى المعيشة ،عجز ميزان المدفوعات ، وتحول العمالة في الدولة من عمالة منتجة إلى عمالة غير منتجة.

-يؤدي مضاعفة الإنفاق العسكري إلى وضع ضغوط تضخمية على اقتصاد الدولة ومثل هذه المضاعفات الاقتصادية الحادة قد تنتهي بالمجتمع إلى حالة من الانهيار الاقتصادي وبالتالي الفوضى السياسية والاجتماعية.

---

[1]- سكينة بوشلوح ، << سباق التسلح الدولي>> ، متاح على الرابط :
/http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2011/4/10

[2]-اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** .القاهرة:المكتبة الأكاديمية،1991،ص537-593 .

وعليه يعد سباق التسلح من أهم دوافع زيادة الإنفاق العسكري بغض النظر عن أهميته في توفير الأمن وتحقيق الاستقرار على المستوى الداخلي.

عموما إن الإنفاق العسكري للدول النامية يرتبط بالعديد من الأبعاد و الأسباب التي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:[1]

جدول رقم (01): المؤشرات التي تحدد الإنفاق العسكري في الدول النامية

	العوامل المحلية	العوامل الإقليمية	العوامل العالمية
الإطار السياسي	1-طبيعة الدولة	2-التحالفات الإقليمية	3-الالتزام بحلف عالمي
النشاط العسكري	4-حماية مصالح المؤسسات العسكرية 5-كبح المعارضة الداخلية 6-الحرب الأهلية	7-حرب إقليمية أو الأعمال الفدائية الداخلية	8-الهيئات العسكرية الأجنبية
الروابط الاقتصادية	9-مستوى التنمية الاقتصادية 10-نمو الدخل الحقيقي 11-حجم ميزانية الدولة 12-تأثير المجمع الصناعي العسكري	13-التجمعات الإقليمية الاقتصادية	14-نمو في احتياطي العملات الصعبة 15-تأثير رأس المال الأجنبي 16-تأثير المنح والهبات

المصدر: -Maizels and Nissak, **de terminant of military expenditure In : developing countries**" world development ;(1986);vol.14;N09;p1129.

إن تأثير هذه العوامل وتداخلها في الكثير من الأحيان يجعل من الإنفاق العسكري ، بمثابة قرار سياسي واستراتيجي واقتصادي في آن واحد .

[1]- حابس فؤاد يوسف عصفور، <<أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق(الأردن،سوريا، مصر، إسرائيل >>، **مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد** ،جامعة اليرموك "الأردن" سنة 1996، ص13.

المبحث الثالث : التنمية وعلاقتها بالإنفاق العسكري

المطلب الأول : مفهوم التنمية

تشير المعاجم العربية إلى أن التنمية في اللغة تعني الزيادة في كم الأشياء أو كيفها ونوعيتها ، فقد قالت العرب :نما الزرع ونما المال، أي زاد.

أما على المستوى الاصطلاحي هناك عدد لا يحصى من التعريفات المختلفة وهذا راجع للتطور الذي عرفه المفهوم عبر الزمن .

تعريف الموسوعة السياسية :التنمية هي سياسية تلجأ إليها الدول النامية لكي تتخلص من التبعية الاقتصادية للأجنبي من مؤشراتها ارتفاع مستوى الاستهلاك الفردي، توزيع اليد العاملة على كافة القطاعات الاقتصادية ،نمو القطاع الصناعي وتحسين قطاع الخدمات والمواصلات وتراكم رأس المال ،وتدريب التقنيين والأجهزة الإدارية وازدياد حجم المشاريع الاقتصادية بالإضافة إلى التحسن في مركز المرأة الاقتصادي ومكانتها الاجتماعية .[1]

إن أول استخدام لكلمة تنمية (**Development**)بالمعنى المعاصر يرجع إلى "يوجين ستيلي" "**EUGENE STALYE**" الذي اقترح خطة لتنمية العالم سنة1939م، وقد انتشر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية خاصة بعد موجة التحرر التي شهدتها دول العالم الثالث والتي كانت تحت سيطرة الاستعمار ، ومن ثم ظهرت التنمية كآلية للقضاء على التخلف و الوصول إلى مصاف الدول المتطورة ، وفي البداية ظهر مفهوم التنمية الاقتصادية التي تركز على العوامل الاقتصادية لتحقيقها وهي تهدف إلى تضييق الفجوة في دخل الفرد بين الدول المتقدمة و الدول الفقيرة وزيادة الدخل القومي ، ولكن بعد الستينيات القرن الماضي تغير مدلول التنمية حيث تأكد أنه لايمكن الاعتماد على العوامل الاقتصادية

[1]–عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسية ج1**. بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ص795.

وحدها لتحقيقها بل لابد من الاهتمام و التركيز على العديد من العوامل المختلفة والمتنوعة :الاقتصادية ،والاجتماعية و الثقافية و السياسية و الإدارية .[1]

وتعرف التنمية وفق التصور الحديث بأنها: تعني حصيلة تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية متداخلة ومستمرة تشكل كل منها وبدرجة متفاوتة عاملا مستقلا وتابعا في آن واحد.

كم تعرّف أيضا بأنها" التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها ".[2]

وبالرجوع إلى إعلان الحق في التنمية "الصادر عن الأمم المتحدة " نجده يعرف التنمية في الفقرة الثانية من الديباجة بأنها "" عملية اقتصادية و اجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم ،النشطة والحرة والهادفة ،في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها ""[3]والمقصود هنا جميع السكان في الدولة الواحدة وفي العالم بأسره وجميع الأفراد دون التمييز بينهم .

ومنه يمكن القول أن التنمية تتطلب توجيه مجمل الموارد المادية والبشرية نحو زيادة مجمل الإنتاج القومي ومتوسط إنتاج الفرد في المجتمع ، والحديث عن التنمية يعني بالدرجة الأولى التنمية الاقتصادية التي تؤدي بالضرورة إلى تنمية اجتماعية شاملة .[4]

إن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تنطوي على تغيرات اقتصادية معينة وتتضمن كذلك تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية ،بالإضافة إلى هذه التغيرات تشمل التنمية الاقتصادية كذلك

---

[1]– لعلى بوكميش ،<<الحق في التنمية كأساس لتنمية الموارد البشرية و تحقيق التنمية الشاملة >>،**مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية** العدد 11، جوان 2013 ، ص81.

[2]–.عبد الكريم بكّار ، **مدخل إلى التنمية المتكاملة** .دمشق :دار القلم ، ط1، 1999، ص9.

[3]– **إعلان الحق في التنمية** ،أعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 41/128 المؤرخ في04ديسمبر 1986.

[4]– عبد الوهاب الكيالي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص795.

على تحسين كل مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل ،وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل ،وتطوير وسائل النقل والمواصلات وزيادة معدل تحضر المجتمع.[1]

ومنه يتضح أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ماهي إلا عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة متطورة تعتمد على جدية صانعي القرار في الالتزام بتحقيق التغيير من واقع متخلف إلى واقع متطور ومتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل حتى في المجال العسكري تحتاج الدولة دائما إلى التطور والمتابعة والتدريب على أحدث الوسائل التكنولوجية المستخدمة.[2]

كما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحاجة إلى بيئة تتمتع بالاستقرار السياسي والاقتصادي ومن دون هاذين العاملين لايمكن للتنمية أن تتحقق، فتعزيز الاقتصاد يتأتى من خلال إحقاق الأمن[3]،لذلك تتجه الدول إلى تعزيز قدراتها العسكرية وتطويرها وتحديثها لكي تضمن سلامة أمنها ومجابهة التهديدات التي تواجهها وهذا يتطلب منها أموالا لتغطية هذه النفقات العسكرية .

لذلك يعد الإنفاق العسكري من النفقات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة من أجل تطوير القطاع العسكري كأحد المجالات المستهدفة من التنمية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى من أجل تلبية المتطلبات الأمنية ،فالأمن يتعلق بالحماية والدفاع عن كيان الدولة ووحدة أراضيها من التهديدات الداخلية و الخارجية وتحصيل أهداف المواطنين عامة واهتماماتهم المتعلقة بالاستقرار والطمأنينة والتماسك الاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1]– محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي ،**التنمية الاقتصادية: مفهومها – نظرياتها–سياساتها** .الإسكندرية :الدار الجامعية،2004، ص20–21.

[2]– حربي موسى عريقات ،**مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي** .عمان : دار الفكر ،ط1، 1992، ص27.

[3]–مي محمد احمد زيادة ، **جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي :دراسة تطبيقية على اسرائيل – الدول العربية .** قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة الأزهر "غزة "،2014.، ص153.

المطلب الثاني :علاقة الإنفاق العسكري بالتنمية

لقد أدى تزايد الإنفاق العسكري على مستوى العالم وذلك بدواعي حماية الأمن الوطني ومواجهة التهديدات خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث إلى ظهور جدل كبير حول الجدوى من هذه النفقات خاصة أنها تستحوذ على مبالغ مالية ضخمة كان من الممكن أن توجه لمواجهة الفقر والتخلف وتحقيق التنمية لشعوب هذه الدول، ومن خلال هذا أثيرت عدة تساؤلات بشأن العلاقة بين الإنفاق العسكري وتحقيق التنمية .

وتنقسم الدراسات التي تناولت هذه العلاقة إلى قسمين أو اتجاهين وهما :

-الاتجاه الأول(السلبي) : أولوية الأمن عن التنمية

ينطلق هذا الاتجاه من اعتبار أن الأمن الوطني بمفهومه العسكري الضيق أحد أهم أولويات الدولة الذي يجب أن توجه نحوه الموارد ، باعتباره القيمة الأساسية والحيوية وهو ما يسميه "ادم سميث" "مأزق الاختيار بين الرخاء و الدفاع"، ويكون الاختيار وفق هذا الاتجاه في صالح البندقية ،على حساب رغيف الخبز، ويرى هذا الاتجاه أن الاستقلال والسيادة الوطنية أكثر أهمية في الأمن الوطني ،لذلك فإن البعد العسكري يجب أن تحسب قدراته على أساس التفوق على الخصم (الحقيقي أو المحتمل)[1]، لذلك يعتبر "ادم سميث" أن الأمن الوطني هو أحد أهم السياسات التي تتخذها الدولة قبل اهتمامها بالجانب الاقتصادي ويقول"إن الاختيار بين الدفاع والثروة يستدعي الانحياز إلى الدفاع" .[2]

من بين التعاريف التي جاءت ضمن هذا الاتجاه نجد :

[1]- جمال منصر ، <<تحولات في مفهوم الأمن : من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف>> ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون جامعة قاصدي مرباح ورقلة** ، العدد 01 ، جوان 2009 ، ص143.

[2]- محمد غربي ،<<من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن :حالة منطقة البحر المتوسط>>، **مجلة دفاتر السياسة والقانون جامعة قاصدي مرباح ورقلة** ، العدد 01، جوان 2009، ص89.

–تعريف والتر ليبمان WOLTER LIPPMANN:"إن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب ،وتكون قادرة على حماية تلك المصالح ،وأن أمن الدولة يجب أن يكون مساويا للقوة العسكرية و الأمن العسكري إضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه"[1].

ومنه فإن التركيز على جوهر الأمن ضمن هذا الاتجاه ،يدفع بالدول بالتأكيد على زيادة قدراتها العسكرية ،ويسيطر المفهوم العسكري للأمن عادة على سياسات هذه الدول ويكون دور المدنيين من القادة والسياسيين محدودا للغاية ،ومنه يؤدي إلى التوجيه الأكبر للموارد إلى هذا القطاع مستبعدا مطالب التنمية في القطاعات الأخرى غير(العسكرية) ومنه يكون الإنفاق العسكري على حساب التنمية .

هناك العديد من الدراسات التي أثبتت هذه العلاقة السلبية بين الإنفاق العسكري و التنمية ضمن هذا الاتجاه ، مثل دراسة "سميث و ديجر"" smith and deger"" سنة 1980 ودراسة "أنيز وتايلور Anniz"" and Taylor""، واستندت في إثبات ذلك على الحجج والبراهين التالية :[2]

– إن الإنفاق العسكري – على غرار سائر الإنفاق الحكومي– يتطلب فرض ضرائب والضرائب لا تؤدي فحسب إلى التقليل من حجم الموارد المتاحة للعملاء في القطاع الخاص، لكنها تؤثّر أيضًا على سبيل المثال على الأجور ومعدلات الفائدة الحقيقية، وبالتالي تشوّه القرارات الاقتصادية و علاوة على ذلك، إنّ الاستثمار الخاص سيتضرر، وهو عامل رئيس لتحقيق النمو الاقتصادي.

– إن الإنفاق العسكري قد يزاحم أنواعًا أخرى من النفقات الحكومية التي يمكن أن تخصص لتكوين رأس المال البشري ، مثل التعليم والصحة، أو لغيرها من مصادر الإنتاج الخارجي.

– الإنفاق العسكري قد يسبّب اختناقات في الطلب على العمال ذوي الكفاءات العالية ويأخذ الموارد بعيدًا من المدنيين في نشاطات البحث والتطوير، وبسبب انخفاض إنتاجية القطاع الحكومي فإنّ

[1]– جمال منصر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 143.

[2]– رياض المومني وفوزي الخطيب ،<<الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية في الأردن:دراسة تطبيقية>> ، **مجلة اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، المجلد 9 ، العدد4 ، 1990 ، ص64.

تحويل هذه الموارد من أغراض مدنية إلى أغراض عسكرية يمكن أن يكون له تأثير ضار في المدى الطويل على إنتاجية البلد، على الموقع التكنولوجي، وأيضًا على النمو.

- تستورد الدول النامية متطلباتها الدفاعية من الدول الأجنبية وهذا يتطلب منها تحويل جزء كبير من مواردها المالية لتلك الدول مما يضعف رأس المال المحلي والإنتاج المحلي ، كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري وميزان المدفوعات لهذه الدول وزيادة الطلب على السلع الدفاعية سيزيد من تفاقم هذا العجز واعتماد هذه الدول وبصفة أكبر على الاقتراض الخارجي ذو الشروط الصعبة.

كما يؤدي الاعتماد على هذا مفهوم الأمن ضمن هذا الاتجاه إلى التورط في سباق القوة بين الدول (سباق التسلح)، والذي يعني زيادة الإنفاق من أجل زيادة القدرات العسكرية ، هذا السباق له سلبيات كثيرة على التنمية يمكن إجمالها في ما يلي:[1]

- الإفراط في الإنفاق على التسلح يكون دوما على حساب فرص التنمية المحلية الأمر الذي يجعل هذه الدول تقبع في دائرة التخلف والتبعية ،وتكنولوجيا السلاح المستوردة وهي موارد كان بالإمكان توجيهها للنهوض بقطاع التنمية المحلية وتحسين حياة المواطنين.
- الإنفاق على التسلح هو مضر بالاقتصاد الوطني ،ذلك لأنه غير منتج وغير كفؤ ويحصل عادة في ظروف غير تنافسية اقتصادية ،بعكس الإنفاق على برامج التنمية.
- ومن جهة أخرى فإن صيانة بعض الأسلحة قد يتطلب تكلفة جد عالية مما يزيد في رفع الضرائب على المواطنين ،كما أن التكنولوجيا الموجهة للإنفاق على التسليح كان بالإمكان توجيهيها لخدمة أغراض مدنية.

[1]- مبروك كاهي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص166-167.

- استحداث أسلحة جديدة وتدمير أخرى قديمة قد يكلف مبالغ طائلة وفي بعض الحالات تتم الاستعانة بالخبرات الأجنبية خاصة إذا تعلق الأمر بالأسلحة غير التقليدية ومن جهة ثانية تدمير الأسلحة من شأنه الإضرار بالمحيط البيئي.
- ومن نتائج الإنفاق على التسليح أن هذه الأسلحة ذات صلاحية محدودة وغالبا لا يتم استخدامها ، خاصة في الدول التي تتمتع ببيئة آمنة ومستقرة ، وفي الأخير تضطر للتخلص منها علما أن تكلفة التخلص من بعض الأسلحة هي أكثر أضعاف من تكلفة شرائها.
- كما أن التنافس على التسليح قد يساهم من تغذية أسباب الحرب والقطيعة ويقضي على فرص العيش السلمي ،ويؤدي إلى عسكرة المنطقة الأمر الذي قد تنجر عنه سوء العلاقات بين الدول والقضاء على فرص التعاون والتعايش السلمي.

وفي ضمن هذا السياق هناك من يعتبر الجيش يمثل عائقا للتنمية ، حيث اعتبر "أندرو ويبستر" أن الجيش عاجزا عن قيادة عملية التنمية للأسباب التالية :[1]

- افتقاره إلى الأساس السياسي و الخبرات اللازمة لرسم و تنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية.
- تكلفة الجيوش في الدول النامية فهي تقطع نصيبا معتبرا من المداخل الوطنية التي توجه نحو النفقات العسكرية على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن هذه النظرة الكلاسيكية للأمن والتي برزت خاصة مع المدرسة الواقعية ، التي تربط الأمن بزيادة القوة العسكرية من أجل حماية حدود الدولة (الأمن التقليدي) ، وهذا من خلال استنزاف مواردها و قدراتها على تطوير المؤسسات العسكرية وعلى الجيوش ، إن هذا التوجه لم يعد كافيا لتأمين الدول في ظل

[1]– مصطفى بلعور ،<<دور القوات المسلحة في التنمية :دراسة في الجوانب الدستورية والتنظيمية ..>> . في بوحنية قوي وآخرون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص382–383.

المفهوم غير التقليدي للأمن ، الذي تطور إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، حيث أصبحت السياسات الأمنية تقوم بالدرجة الأولى على تلبية حاجيات المواطنين الأساسية خوفا من الاضطرابات والاحتجاجات التي تعد منطلقا للعنف والإرهاب .

-الاتجاه الثاني(الايجابي):الأمن الوطني ذو بعد اقتصادي وتنموي شامل

أوضحت تداعيات أزمة النفط في حرب أكتوبر 1973، أهمية تأمين الموارد الحيوية والإستراتيجية ، والحفاظ على معدلات تدفقها إلى شرايين الاقتصاد العالمي ، الذي يخص في معظمه الدول الصناعية الكبرى ،وقد أدى ذلك إلى تصاعد أهمية الموارد الإستراتيجية في درجات الأمن الوطني ،وأصبحت إحدى ركائز الأمن الوطني للمجتمع الأوروبي والأمريكي ، فالأمن ضمن هذا الاتجاه حسب لورنس كروز ، وجوزيف.ناي LAWRENCE KRANSE;J.NYE:"الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد ،من الرفاهية الاقتصادية"[1].

وحسب هذا التصور ارتبط الأمن ذو البعد الاقتصادي بالحرب ، ووضع اختيارا صعبا بين السلاح والغذاء ،فبينما عارض البعض ارتفاع نفقات التسليح ونظم الدفاع للدولة ،رأى آخرون(خاصة الدول المصدرة) غير ذلك نظرا لأنها توفر عمالة معتبرة وتضخ عائدات مالية مهمة وتطوير الصناعة فضلا عن خدمات ما بعد البيع بتوريد مستلزمات الإصلاح و الصيانة والتدريب والذخائر والتطوير، وقد رفضت الدول النامية الاعتراف بهذا الاتجاه قولا و مارسته فعلا من خلال تكديس الأسلحة ومواصلة صيانتها بمبالغ ضخمة.[2]

كما عبر عن هذا الاتجاه روبرت ماكنمار R.MCNAMARA في كتابه "جوهر الأمن" عندما قال "الأمن عبارة عن التنمية ،ومن دون تنمية لا يوجد أمن" ، من خلال هذا التعريف عبر ماكنمارا عن مفهومه للأمن الوطني بكلمة واحدة شاملة هي "التنمية" ، حيث تشمل أبعادا كثيرة فهي تنمية عسكرية

[1]- جمال منصر ، ، **مرجع سبق ذكره** ، ص145.

[2]-**نفس المرجع** ، نفس الصفحة.

واقتصادية واجتماعية ، تنمية للموارد والقوى المختلفة ، تنمية للدولة والمجتمع تنمية للعلاقات الخارجية والسياسية الداخلية .[1]

فقد لاحظ ماكنمارا أن امتلاك الأسلحة لم يمنع الثورات والعنف والتطرف ، كما أن الدول الأكثر استخداما للأسلحة والعنف والحروب هي الدول الأكثر فقرا في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية ، وأرجع ماكنمارا هذه الظاهرة إلى الفقر وضعف البنية الاقتصادية لتلك الدول مما يضر بالأمن وأن السلاح والقوة العسكرية قد تكون جزءا من أجزاء الأمن ولكن ليست أهمها ، وأكد على أن التنمية لا تعني البعد الاقتصادي فقط بل تشمل كل الأبعاد ، فتنظيم الأمة لمواردها وتنمية قدراتها يجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها الذاتية وهو ما يساعدها على مقاومة الإخلال بالأمن أو اللجوء إلى العنف.[2]

ومنه أدى مفهوم الأمن الوطني من منظار تنمية شاملة ، إلى زيادة الفهم لمطالب وظروف الدول الفقيرة والتأكيد على أن معالجة مشاكلها ، تتطلب حلولا اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية ، من دون اللجوء إلى المغالاة في رفع القدرات العسكرية وحدها ، وبذلك تنجو تلك الأمم من الوقوع في معادلة الغذاء مقابل السلاح وزيادة النفقات العسكرية على حساب التنمية .

وضمن هذا الاتجاه تبرز العلاقة الايجابية بين الإنفاق العسكري والتنمية في أن القوات المسلحة يمكن أن تكون وسيلة تحديث وتنمية للمجتمع بالنظر إلى ما تتمتع به من قدرة تنظيمية وسيطرة على مصادر القوة ، حيث يمكن أن تساهم في :[3]

- التدريب الفني :كمجال للتدريب للحصول على المهارات الإدارية والفنية .

---

[1]- **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

[2]- **نفس المرجع** ، نفس الصفحة .

[3]- فؤاد الأغا ، **علم الاجتماع العسكري** . الأردن –عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع ، ط1، 2008 ، ص230–233.

- الإشراف على المشروعات : يمكن للقوات المسلحة أن تدفع بالعديد من المديرين المدربين للإشراف على الأنشطة وسد احتياجات الصناعة .
- المساهمة في الأعمال العامة :يمكن للقوات المسلحة أن تساهم في الأعمال التحديثية العامة كبناء الطرق والمشاريع الهندسية لاسيما وأن لها قدرة خاصة على مواجهة الكوارث التي تحدث في البلاد كالفيضانات والزلازل.
- النواحي التعليمية: تساهم في محو الأمية لاسيما وأنها تنظر إلى التعليم فيها كلمة جوهرية للقائد العسكري.
- التغيير الاجتماعي: على اعتبار أن المؤسسة العسكرية تضم كل الفئات من سكان البلد و منه إحداث تغييرات أساسية فيهم ،إذ يمكن للقروي المجند أن يلمس لأول مرة في حياته أساليب التنظيم العصري وقواعد الانضباط و تفتح أمامه فرصة التعلم المهني الجديد حيث تكون بعد تسريحه عاملا في تغيير مسار حياته وتقفز به إلى فئة اجتماعية مختلفة.

وفي هذا الإطار أكدت العديد من الدراسات أن الإنفاق العسكري يلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية ، من أهمها دراسة الاقتصادي "بيونيت benoit" سنة 1973 حيث أظهرت هذه الدراسة وجود علاقة ارتباط موجبة بين حجم الإنفاق العسكري ومعدلات النمو للناتج المحلي ، و أشار إلى وجود آثار ايجابية مباشرة للإنفاق العسكري و أخرى غير مباشرة تتمثل في استقطاب المساعدات الأجنبية و تشجيع الاستثمار الأجنبي ، و أن هذه الآثار تفوق بكثير الآثار السلبية التي قد يتركها مثل هذا الإنفاق على معدلات النمو الاقتصادي كما يعتقد البعض.[1]

وفي دراسة أخرى قام بها "جافين كيندي Gabin kennedy" سنة 1974، حيث أشار إلى أن الإنفاق العسكري يكون أكثر نجاحا من غيره في القطاعات الصناعية لأن لها أسواقا جاهزة ومضمونة ، كما

[1]– رياض المومني وفوزي الخطيب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص61.

تتمتع بحماية وإعفاءات ضريبية معتبرة و لنجاح هذا القطاع أثر هام على باقي قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال توفير السوق للصناعات المحلية.[1]

وعليه تظهر العلاقة الإيجابية بين الإنفاق العسكري والتنمية في :[2]

- إنّ الإنفاق العسكري يخلق الأمن، الذي يسمح للعاملين في القطاع الاقتصادي الخاص والعام بتنفيذ الأنشطة الاقتصادية المنتجة من دون خوف خاصة من جانب الاستثمار الأجنبي.
- في كثير من البلدان، يخصص جزء من الإنفاق العسكري لنشاطات البحث والتطوير، وإن البحث والتطوير العسكري يؤديان لاحقًا إلى ابتكارات يمكن تطبيقها في القطاع المدني وبالتالي زيادة الإنتاجية والدخل،إذ أن جزءًا من النمو الكبير في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يعزى في كثير من الأحيان إلى الاختراعات العسكرية الكبيرة التي تمت أثناء الحرب.
- قد ينتج عن الإنفاق العسكري عوامل خارجية إيجابية لتكوين رأس المال البشري فالجيش على سبيل المثال، يسهم في تحسين رأس المال البشري من خلال توفير التدريب المهني والتقني، الذي يمكن استخدامه لاحقًا في القطاع الخاص.
- إنّ النفقات العسكرية (على سبيل المثال، الطرق والجسور والمطارات) تزيد رأس المال العام وتحسّن إنتاجية رأس المال الخاص، محفّزة الاستثمار والنمو.

وعموما يمكن القول إن الأمن هو كل لا يتجزأ فهو عسكري واقتصادي واجتماعي ...، وعليه فإن إحداث توازن في الإنفاق هو الأمن في حد ذاته ، لذلك تتوقف علاقة الإنفاق العسكري بالتنمية على هذا التوازن ، خاصة بالنسبة للدول النامية التي يجب عليها إجراء موازنة دقيقة في مجال تخصيص الأموال بين الإنفاق العسكري والإنفاق التنموي لتحقيق الأمن بمفهومه الشامل.

[1] – **نفس المرجع**، ص64.

[2] - جولي أبي غانم ، **نفس المرجع** .

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول أن الإنفاق العسكري هو عبارة عن التكلفة المالية التي تخصصها الدولة للقطاع العسكري ، كما هناك مجموعة من الأسباب والعوامل التي تلعب دورا مهما في تحديد هذه التكلفة يمكن تلخيصها في :

- العامل الجغرافي : وما يتعلق به من مساحة وحدود وموقع جغرافي ودول مجاورة .
- العامل السياسي : طبيعة النظام السياسي ، درجة الاستقرار ، طبيعة التكتلات الإقليمية.
- العامل الإستراتيجي: يكمن في خطر نشوب الحرب ، إذ إن الإنفاق العسكري يكون عاليا في المناطق التي تلوح في أفقها احتمالات الحرب ، وكذلك بوجود الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية ، التي تتطلب سباقا في التسلح بين دول المنطقة .
- العامل الاقتصادي : أي كلما كانت الدولة غنية بمواردها الاقتصادية ، كانت أكثر قدرة على الإنفاق على المجالات العسكرية .

كما تتوقف العلاقة بين الإنفاق العسكري و التنمية على تحقيق التوازن بينهما خاصة في الدول النامية ، لأن الإفراط في الإنفاق العسكري قد يحول الموارد المالية والتكنولوجيا والموارد البشرية بعيدا عن التنمية ، بالمقابل يعد الإنفاق العسكري عاملا مهما في تحقيق الأمن والاستقرار وهما من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية .

الفصل الثاني

مكانة المؤسسة العسكرية

في الجزائر

الفصل الثاني: مكانة المؤسسة العسكرية في الجزائر

المؤسسة العسكرية (Military institution)تعتبر إحدى مؤسسات الدولة ، شأنها في ذلك شأن المؤسسات السيادة الأخرى، كالقضاء و الرئاسة...في النظام الجمهوري الديمقراطي أو الملكي الدستوري،وتتميز هذه المؤسسة بمجموعة من الخصائص أبرزها احتكارها لعنصر القوة والعنف الشرعي، الموجه أساسا للدفاع الخارجي عن الدولة لا عن السلطة أو النخبة الحاكمة، وتشمل المؤسسة العسكرية قطاعات القوات المسلحة البرية، البحرية والجوية وحرس الحدود والشواطئ، بينما يستبعد من نطاقها قوات حفظ الأمن والنظام العمومي، التي تتبع في الدول ذات الطابع الجمهوري سلطة المؤسسات المدنية، سيرد ذكر المؤسسة العسكرية في هذا الفصل بهذا اللفظ كما يمكن أن يعبر عنه ب"الجيش" أو "القوات المسلحة" أو"مؤسسة الجيش"، أو "الجيش الوطني الشعبي" وهي التسمية الرسمية للمؤسسة العسكرية الجزائرية[1].

[1]–مسلم باباعربي،الجيش والانتخابات في الجزائر(2004/1991)، **مذكرة مقدمة لاستكمال الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وادارية من جامعة الجزائر**،2005/2004، ص20–21.

المبحث الأول : المكانة التاريخية والقانونية للمؤسسة العسكرية في الجزائر

إن الدور المنوط للمؤسسة العسكرية في مجالات الدفاع والأمن يجعلها إحدى أهم مؤسسات الدولة في مختلف الأنظمة ، وبالنسبة للجزائر بالإضافة إلى ذلك ، فقد ساهمت في الثورة التحريرية ، والدور التاريخي الذي لعبه جيش التحرير الوطني ، مكّن من اكتساب هذه المؤسسة مكانة هامة على المستوى السياسي والاجتماعي.

المطلب الأول: المكانة التاريخية للمؤسسة العسكرية في الجزائر

ترجع العديد من الدراسات المهتمة بالمؤسسة العسكرية في الجزائر نشأتها إلى المنظمة الخاصة لحزب الشعب الجزائري التي أنشئت بقرار من اللجنة المركزية للحزب سنة 1947 وعقب اجتماع مجموعة 22 التاريخي تمّ الإعلان عن بدء الكفاح المسلح باسم جبهة التحرير الوطني وعن تأسيس جيش التحرير الوطني في أول نوفمب1954.[1]

تكون جيش التحرير الوطني من عناصر مؤمنة بالكفاح المسلح ، مستفيدة من رصيد المقاومات الشعبية والتي أدركت من خلالها أن الدعم الشعبي يمثل قوة حقيقة يمكن الاعتماد عليها لمواجهة قوات الاحتلال الفرنسي ، حيث أخذ قادة الثورة على عاتقهم مسؤولية وضع هياكل لجيش التحرير الوطني وذلك بتشكيل مجموعات صغيرة قادرة على خوض حرب عصابات تبعا لظروف المعركة مع جيش الاحتلال، الذي كان متفوقا عدة وعددا ،لكن كان الدعم الشعبي المتعاظم الذي لقيه جيش التحرير الوطني وازدياد عدد المنخرطين في صفوفه إيمانا بالثورة ودفاعا عن الوطن سندا قويا للثورة التحريرية.[2]

وبعد الاستقلال خرجت الجزائر من الاستعمار مثقلة بأحمال أزيد من 130سنة من الاستدمار الفرنسي الاستيطاني الذي خلف أوضاع اجتماعية واقتصادية جد صعبة ،كما أدت الحرب التحريرية التي دامت 07 سنوات إلى تدمير شامل للبنى والهياكل القاعدية وخلفت خرابا في مختلف المجالات ، وما من شك

[1]– ولد دادة أحمد وآخرون ،**الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002،ص63.

[2]– مصطفى بلعور، **مرجع سبق ذكره** ، ص381.

من أنّ جيش التحرير الوطني الذي تحول منذ سبتمبر 1962 إلى الجيش الشعبي الوطني كان أداة أساسية في عملية بناء الدولة الجزائرية باعتباره المؤسسة الوحيدة في ذلك الوقت التي تتمتع بالقوة المتجانسة والمنظمة والقادرة على العمل في كل الظروف[1]، حيث تم تعزيزه بشعار "الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني " وهي دلالة على جملة من المعاني مثل الوفاء للثورة ولجذورها الشعبية والحرص على رصيد جيش التحرير الوطني.

كما أن التحديات الخارجية التي برزت على الساحة خلال الأشهر الأولى للاستقلال خصوصا النزاع الحدودي مع المغرب في ما يعرف "بحرب الرمال" قد زادت الحاجة إلى الإسراع ببناء وتحديث الجيش الوطني الشعبي وتجهيزه ، وفي هذا الإطار شهد الجيش تدعيما نوعيا من خلال اهتمامه بالتكوين العسكري وإرسال البعثات الجزائرية إلى الدول الصديقة لتتخرج من كبريات المعاهد والمدارس في مختلف التخصصات ،وفي سياق متصل تم تدعيم هياكله من خلال إنشاء العديد من مدارس التكوين كمدرسة أشبال الثورة في ماي 1963 والكلية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال في جوان 1963 ، مدرسة الدرك الوطني بلعباس في 27 مارس 1964 ، وفي سنة 1965 تم إنشاء المدرسة الوطنية للسلاح المضاد للطيران بالرغاية ، وبتاريخ 15 سبتمبر 1965 تم فتح المدرسة التكتيكية للعتاد العسكري تلتها مدرسة الصحة العسكرية في 11 نوفمبر 1965، كما أنشئت المدرسة الفنية للملاحة الجوية بالبليدة في 1965 ، ثم تلاها إنشاء هياكل التكوين الأخرى في مختلف الأسلحة حتى يتكيف الجيش مع متطلبات الجيوش الحديثة والتقنيات العسكرية المعاصرة والتزويد بالأسلحة والتجهيزات المتطورة ، وكذلك من أجل الحصول على موارد بشرية ذات كفاءة قتالية عالية ومحترفة وإطارات عسكرية ملمة بمختلف التطورات وهذا لضمان الجاهزية الحربية و المشاركة في عملية بناء وتشييد الدولة.[2]

[1]- مسلم باباعربي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص49-50.

[2]– **نفس المرجع** ، ص 59.

إن الحديث عن المكانة التاريخية للمؤسسة العسكرية في الجزائر سيجرنا حتما إلى الحديث عن الخصائص التي تميز الجيش الجزائري والتي ينفرد بها دون سواه من الجيوش الأخرى في العالم ، والتي ترتبط أساسا بنشأته وتاريخه وممارساته والتي تعد المدخل الأساسي في فهم هذه المكانة ، حيث يمكن إجمال هذه الخصائص في :[1]

- **المشروعية الثورية :** من بين المفارقات التي ينفرد بها الجيش الجزائري أنه من حيث النشأة سابق عن وجود الدولة الجزائرية ، وبهذا الصدد يقول رشيد تلمساني " الجيش هو الذي أنشأ الدولة في الجزائر ،بينما كان من المفروض أن الدولة هي التي تنشئ الجيش".
- **التركيبة البشرية :** إن المؤسسة العسكرية الجزائرية في بداية نشأتها من حيث تركيبتها البشرية تكاد تكون فريدة من نوعها ، فهي ليست على شاكلة الجيوش الإفريقية التي كونتها السلطات الاستعمارية غداة نهاية الاحتلال التي كان جنودها أعضاء في الجيوش الاستعمارية ودرب قادتها في دفعات خاصة داخل المدارس العسكرية الغربية ، كما أنها ليست جيشا وطنيا تشكل عقب الاستقلال من مجندين آثروا الحياة الجندية ، بل هي امتداد لجيش التحرير الوطني الذي تشكل في أغلبيته من الفلاحين وبعض المناضلين السياسيين الذين لبوا نداء الكفاح .
- **المساهمة في التنمية :** من المميزات الأساسية للجيش الجزائري مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية طيلة العقدين الأولين للاستقلال حيث ساهم أفراد الجيش بصفة مباشرة في انجاز المشاريع الاقتصادية ، لاسيما تلك المتعلقة بانجاز البنى التحتية من طرق وجسور وسدود ، فالجيش الجزائري وبفضل المجندين في إطار الخدمة الوطنية التي أقرت سنة 1968 ساهم في انجاز : مشروع السد الأخضر ، طريق الوحدة الإفريقية القرى الاشتراكية ، بناء المطارات والمرافق الصحية.....

[1]– مسلم بابا عربي ، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي ، متاح على الرابط :
http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=12174.0;wap2

- **الماضي السياسي** : وهو من بين العناصر الأساسية في تفسير المكانة التاريخية للجيش الجزائري الذي شكل– إلى غاية مارس 1989 تاريخ انسحابه من الحزب ومنعه من ممارسة السياسية – طرفا أساسيا في السلطة الحاكمة في الجزائر ، وكان منذ نشأته يعتبر الوظيفة السياسية أصيلة في تكوينه ، ومهمة أساسية من مهامه .

ومنه يمكن القول أنّ هذه الخصائص تعكس لنا مدى قوة المكانة التاريخية التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية في الجزائر، ومع التوجهات الجديدة التي سلكتها المؤسسة العسكرية الجزائرية والتي أصبحت تواجه تحديات كبيرة ومتمثلة في محاربة الإرهاب ، والتوجه نحو الاحترافية والتحديث ، سياسة التقارب والتعاون مع حلف الأطلسي، وصعود جيل جديد من القيادات العسكرية أكثر ميلا إلى المهنية والاحترافية ، كلها تحديات زادت من تعزيز مكانة المؤسسة العسكرية الجزائرية وحددت أدوارها المستقبلية.

المطلب الثاني : الإطار القانوني للمؤسسة العسكرية في الجزائر

يعد تطبيق التشريعات و القوانين هو السبيل الوحيد لفرض النظام وهي السمة المميزة داخل المؤسسة العسكرية والذي يتيح لها من جهة انتظام العمل وبالتالي نجاحها في أداء مهامها ، ومن جهة أخرى انتظام علاقاتها بسائر المؤسسات المجتمع بما يتيح تطوره وازدهاره .

حيث فرض مسار التنمية بعد استقلال الجزائر على المؤسسة العسكرية المشاركة بقوة في تنفيذ البرامج التنموية باعتبارها مؤسسة قوية التنظيم ومهيكلة حيث خولتها المادة الثامنة (08) من دستور 1963 صلاحيات اجتماعية وسياسية واقتصادية ، واعتبرت أن الجيش الشعبي الوطني في خدمة الشعب والجمهورية ويشارك في النشاطات السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية في إطار الحزب [1].

أما الميثاق الوطني الذي جاء في يوم 05 جويلية 1976 فقد نص صراحة على تجاوز المفهوم التقليدي لمهام المؤسسة العسكرية من خلال إسناد مهام التنمية الكبرى إلى مؤسسة الجيش حيث ورد "...**ومن هنا**

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . **دستور سنة 1963**. الجزائر، 1963.

استبعد المفهوم التقليدي الذي يجعل من الجيش على هامش المجتمع ، بعزل الجندي عن الشعب ، لأنه لا يمكن أن تقوم ثورة في بلدان العالم الثالث بدون جيش ملتزم " ويضيف في فقرة أخرى "**....فالجيش الوطني الشعبي يشكل أيضا عنصرا محركا لتقدم الثورة و.....عنصرا هاما في ترقية الثورة الثقافية ، الثورة الزراعية ، الثورة الصناعية ، وفي إطار إعادة بناء البلاد ، وتحقيق التقدم الاجتماعي ، فإن الجيش الوطني الشعبي ، كان دائما في طليعة خدمة الإنجازات الوطنية ، وذلك في معظم القطاعات ، فمهام التنمية الكبرى التي يقوم بها تجعل منه مؤسسة تامة الاندماج في الحركة الشاملة للثورة.**"[1]

أما دستور سنة 1976 الذي أكد على مركزية المؤسسة العسكرية الجزائرية المتمثلة في الجيش الوطني الشعبي من خلال تخصيص له فصلا كاملا (الفصل السادس) والذي نصّ على أن المهمة الأساسية الدائمة للجيش الوطني الشعبي تتمثل في المحافظة على الاستقلال والسيادة الوطنيين ، والقيام بوظائف الدفاع عن وحدة وتماسك التراب الوطني وحماية إقليمها برا وجوا وبحرا وجرفها القاري ومنطقته الاقتصادية الخاصة به ، كما نصّ على أن الجيش هو أداة للثورة الاشتراكية وأضاف له مهمة أخرى هي المشاركة في تنمية الوطن ، وأكد على أهمية البعد الشعبي للجيش الذي يتمحور حوله تنظيم الدفاع ودعمه بالإضافة إلى ذلك ، تحدثت المادة (84) من هذا الدستور عن الخدمة الوطنية لا كضرورة لتلبية حاجات الدفاع فحسب ،وإنما كذلك "**لتأمين الترقية الاجتماعية والثقافية لأكبر عدد ممكن ، وللمساهمة في تنمية البلاد** ".[2]

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**الميثاق الوطني 05جويلية 1976**، ص145.

[2]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **دستور 22 نوفمبر 1976**، الفصل السادس ، المادة 82،83،84.

وأكد الميثاق الوطني لسنة 1986 في الفصل الرابع ، على أن الدفاع الوطني يستمد قيمه من القيم العريقة للشعب الجزائري ، و من واجبه "التصدي لكل الأخطار والاعتداءات التي تهدد الاستقلال ، وأمن الثورة وسلامة التراب الوطني "، حيث أسند هذا الميثاق للجيش الوطني الشعبي المهام التالية :[1]

– الدفاع عن سلامة التراب الوطني وحدوده الثابتة .

– الدفاع عن الثورة الثابتة .

– المساهمة في تنمية البلاد و تشييد مجتمع جديد ، من خلال التحسين التكنولوجي وإقامة صناعة عسكرية مندمجة في المنظومة الاقتصادية الوطنية ، على أن يكون الجيش مدرسة حقيقية للتكوين الإيديولوجي لكافة المجندين بتعميق وعيهم السياسي ورفع مستواهم العلمي والتقني وتمتين التزامهم وصهر استعدادهم لخدمة الثورة ، أما الخدمة الوطنية التي عليها أن تضطلع بالتكوين العسكري للشباب المجند ، فتشكل قاعدة للدفاع الوطني الشعبي ، ضمن أهداف تشييد الثورة الاشتراكية ، وضمن تصور شامل للدفاع الوطني يجعله امتداد عمليا في كل القطاعات ذات أهمية بالنسبة للاستقلال الوطني واستمرارية أمن التشييد الاشتراكي.

هذه الوظيفة الدفاعية – التنموية للجيش الجزائري عرفت تطورا مع دستور 1989 الذي تبنته الجزائر مع بداية الانفتاح والتحولات الدولية والإقليمية التي عرفتها العلاقات الدولية من جهة ومن جهة أخرى التحولات السياسية والاقتصادية التي ميزت أوضاع الجزائر على المستوى الداخلي ، فقد أعاد دستور 1989 تعريف المهام الأساسية للجيش الوطني الشعبي من خلال المادة 24 والتي تنص على "**تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي** " وتضيف هذه المادة " **تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني ، والدفاع عن السيادة الوطنية** "، "**كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي**

[1]–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الميثاق الوطني لسنة 1986**، ص 35–37.

ومختلف مناطق أملاكها البحرية "[1]، ومنه اختفت من هذا النص الدستوري ، المهام التنموية للمؤسسة العسكرية الجزائرية لتظهر النزعة الاحترافية الصرفة في مهامها ووظائفها ، وهو ما أعاده في المادة 25 من دستور سنة 1996.

إن الهدف من حصر مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية في المهام التقليدية هو محاولة المشرع الجزائريّ إبعاد الجيش عن الممارسة المباشرة لأدوار سياسية تدخل في صميم التنافس الديمقراطي بين الأحزاب السياسية ، حيث تجسد ذلك فعليا باستقالة إطارات الجيش في 30 مارس 1989 من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني ، كما صدر قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989 الذي منع لأول مرة أعضاء الجيش الشعبي الوطني وموظفي الأمن من الانخراط في أية جمعية ذات طابع سياسي حسب نص المادة (07) منه حتى لا يتعاطى الجيش السياسية و يتفرغ سوى لمهامه الأساسية وهي الدفاع عن الوطن[2].

إن مهمة الدفاع عن الوطن تتيح للمؤسسة العسكرية الجزائرية الاستمرار في تأدية المهام التنموية ، لأن مدلول الدفاع الوطني قد يتعدى الجوانب العسكرية إلى تكوين وبناء المجتمع المنسجم الآمن[3] ، وهذا ما يفسر العديد من المشاريع التنموية التي مازالت تقوم بها المؤسسة العسكرية الجزائرية خاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي .

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1989 . الجزائر، 1989.

[2]– مصطفى بلعور ، **مرجع سبق ذكره**، ص386 و37.

[3]–محمد غربي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص91.

المبحث الثاني : الأدوار التنموية للمؤسسة العسكرية في الجزائر

إن المهام التنموية المدسترة للمؤسسة العسكرية الجزائرية في أولى مراحل تطور الدولة انعكست بشكل مباشر على مردودية أدائها الاقتصادي والاجتماعي ، فكانت نتائج مساهمتها في البناء والتشييد واضحة وجلية بفعل مشاركتها الفعالة في مشروع التنمية الوطنية الهادف إلى استكمال الاستقلال في جميع الميادين حيث قامت عقب الاستقلال الوطني بما يلي:[1]

تطهير الحدود الشرقية و الغربية من الألغام الممتدة على خطي شال و موريس و إزالة أثار الحرب المدمرة .

-بناء المرافق الخدماتية وتقريبها من المواطنين لفك العزلة عنهم .

-رسم الحدود مع الدول المجاورة و تأمين سلامتها .

-سد شغور المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية و الإدارية و المساهمة في عدة مشاريع وطنية كالمخطط الرباعي الأول و مشاريع البرامج الخاصة بتنمية المناطق الريفية و الفقيرة ، كما شاركت بشكل فعّال في العديد من المشاريع الكبرى التي أطلقتها الدولة كبناء القرى الاشتراكية ومد طريق الوحدة الإفريقية ، وخطوط السكة الحديدية ....

ثم توسعت تلك المهام التنموية وفق منظور الدفاع الوطني وتطبيق السياسات الاحترافية حيث أصبحت تشمل حتى المهام الإنسانية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي،حيث أتاح انخراط الجزائر (مارس 2000) في الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي والذي في إطاره يتم إشراك الجيش الشعبي الوطني في العمليات الإنسانية وحفظ الأمن في منطقة المتوسط و إفريقيا ، حيث مكنت هذه المهام الجديدة أفراد الجيش الشعبي الجزائري من اكتساب الخبرة في مجالات حفظ الأمن و الإغاثة الإنسانية[2].

---

[1]-مصطفى بلعور ، **مرجع سبق ذكره** ، ص383و384.

[2]- قاسم حجاج ، <<التدخل الإنساني للجيش الشعبي الوطني في مواجهة الكوارث الطبيعية دراسة للشراكة عسكري- مدني خلال فيضان وادي مزاب سنة 2008>>**مجلة دفاتر السياسة والقانون جامعة قاصدي مرباح ورقلة** ، العدد 14،جانفي2016،ص16.

المطلب الأول : الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية في الجزائر

كما قلنا في السابق أن المؤسسة العسكرية في الجزائر غداة الاستقلال كان دورها الاقتصادي واضح بفعل مساهمتها الفعالة في معركة البناء والتشييد من خلال انجاز العديد من البنى التحتية أو المشاريع الكبرى التي أطلقتها الدولة في ذلك الوقت والتي أعطت دفعا قويا للاقتصاد الوطني في بدايات هيكلته .

في مجال النقل والموصلات قامت المؤسسة العسكرية بإنجاز العديد من الطرق والسكك الحديدية من أجل تسهيل حركة الأشخاص والبضائع مثل طريق الوحدة الإفريقية العابر للصحراء في 16 سبتمبر 1971 وخط السكة الحديدية الرابط بين بئر التوتة والمسيلة وكذلك خط الهضاب الرابط بين المسيلة ومغنية ، هذه الطرق والخطوط استطاعت فك العزلة وأعطت نفسا جديدا للصناعة والتجارة .[1]

كذلك قامت المؤسسة العسكرية في الجزائر بتدعيم الاقتصاد الوطني من خلال المدارس و المعاهد التي تتيح التعليم و التكوين و التدريب الفني من أجل الحصول على الكوادر والإطارات و الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية التي سيسند لها مهمة تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وأحسن مثال على ذلك نجد المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات المهندس التي أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي 119/98المؤرخ في 18 أفريل 1998 و التي تقدم أحسن الإطارات التي تتمتع بالتكوين العسكري العالي والمعارف النظرية والميدانية والتي لها حرية الاختيار بين الحياة العسكرية والالتحاق بالمدرسة العسكرية المتعددة التقنيات بالبرج البحري أو الحياة المدنية من خلال الالتحاق بإحدى الجامعات الجزائرية ، وكذلك نجد القاعدة المركزية للإمداد التي تقوم باستقبال المتربصين من مختلف المعاهد والجامعات و مراكز التكوين من أجل تكوينهم وتدريبهم في مجال الميكانيكا وفي نفس الوقت تفتح أبواب التشغيل للمتفوقين بعد نهاية التربص.[2]

[1]–اسماعيل عميرة ، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص التنظيم والعمل ، جامعة الجزائر** ، 2009، 98–99.

[2]– **نفس المرجع**، ص92–95

أما في مجال الزراعة الفلاحة يعتبر مشروع السد الأخضر الذي تكفل بإنجازه الجيش الوطني الشعبي من خلال شباب الخدمة الوطنية خير دليل على ذلك والذي بدأ انجازه سنة 1971 ، وهو عبارة عن غطاء نباتي يمتد على مساحة تقدر ب03مليون هكتار بطول قدره 160كلم وعرض 20كلم ، وهو مشروع هام من أجل مكافحة التصحر وزحف الرمال نحو الشمال ، كما أن دور المؤسسة العسكرية لم يتوقف عند هذا الحد بل تتعداه ليشمل مكافحة الجراد الذي يأتي على المحاصيل الزراعية في المناطق الجنوبية والداخلية ، وذلك عن طريق رشه بالمبيدات بواسطة الوسائل والإمكانيات المتوفرة لدى المؤسسة العسكرية من معدات وطائرات تمكنها من تقديم الدعم للفلاحين ، حيث تعتبر هذه التدخلات من قبل الجيش الوطني الشعبي مساهمة مهمة في حماية الاقتصاد الوطني من خلال إنقاذ المحاصيل الزراعية والمحافظة على الغطاء النباتي. [1]

أما في مجال الصناعة قامت المؤسسة العسكرية الجزائرية بإنشاء العديد من المشاريع الصناعية الهامة ، وكان لها دور كبير في إبقاء المؤسسات الاقتصادية تشتغل بعد مغادرة الإطارات الأجنبية لمناصبهم بعد التأميم ، ومن أهم تلك المشاريع الصناعية العسكرية ، نجد مصنع الأسلحة الخفيفة والمواد الحارقة بسريانة ولاية باتنة الذي بدأت به الأشغال سنة 1983 ويتربع على مساحة تزيد عن 83 هكتار ويشغل أكثر من 1537 عاملا ، كذلك مصنع الأسلحة الخفيفة بخنشلة الذي انطلقت الأشغال به سنة 1986 وتم تدشينه في ماي 1990 والذي يتربع على مساحة تقدر ب27 هكتار ويشغل حوالي 700 عامل ، وكذلك القاعدة المركزية للإمداد بالبليدة التي تعود نشأتها إلى شركة سوناطراك سنة 1975 ولكن بسب تراجع دور هذه القاعدة ،فقد أسندت مهامها إلى المؤسسة العسكرية سنة 1982 التي قامت بإعادة بعث نشاطها وتجديدها ، ومع بداية سنة 2000 أصبحت القاعدة تمثل قطبا صناعيا بعد إدخال التقنيات الحديثة ، حيث استطاعت التوفيق بين الجانب العسكري و الاقتصادي ، حيث تقوم بتجديد العتاد الحربي

[1] – **نفس المرجع** ، ص103.

للوحدات القتالية للجيش الوطني الشعبي وتجديد الرادارات ومنظومات التسليح لمختلف الأسلحة القتالية هذا من جهة ومن جهة أخرى تقوم بتأهيل القطع الرئيسية لمختلف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، وصناعة و توفير قطع الغيار خاصة المفقودة منها أو التي تكلف ميزانية الدولة بسب استيرادها من الخارج.[1]

إن هذه المهام الاقتصادية جعلت من المؤسسة تخوض غمار الإنعاش الاقتصادي لتصبح طرفا فاعلا في مسار تطوير النسيج الوطني الصناعي و المساهمة في الارتقاء إلى مصاف الدول المصنعة ، وذلك من خلال إرساء قاعدة صناعية صلبة ومتينة وخلق مشاريع واعدة بين مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري تابعة للقطاع الاقتصادي لوزارة الدفاع الوطني ومؤسسات صناعية وطنية من جهة ، وشركاء أجانب ذوي سمعة عالمية ، على غرار الشريك الألماني "ديلمر" والشركة الإماراتية آبار للاستثمار من جهة أخرى.[2]

حيث تم بمقر وزارة الدفاع الوطني في يوم 15 جويلية 2012 توقيع على مراسيم إنشاء ثلاث شركات ذات رأسمال مختلط في إطار تفعيل بروتوكولات الاتفاق الجزائرية –الإماراتية –الألمانية لتطوير الصناعة الميكانيكية الوطنية ، حيث يندرج هذا الاتفاق في إطار التنمية الصناعية الوطنية في مجال التكنولوجيات ذات الجدوى التي من شأنها إعطاء دفع جديد للاقتصاد الوطني في مجالات الصناعة والفلاحة و الأشغال العمومية وتعزيز متطلبات واحتياجات الجيش الشعبي الوطني فيما يتعلق بوسائل العتاد وكذا خلق مناصب شغل جديدة بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا والخبرة والتي بدورها بدون شك ستساهم في التنمية الوطنية.[3]

[1]– **نفس المرجع**، 100–103.

[2]– علي بوشرية ، <<الصناعات العسكرية دفع قوي للصناعة الوطنية >> ، **مجلة الجيش** ، العدد 618، الجزائر ، جانفي2015، ص28.

[3]– التعاون الجزائري – الإماراتي – الألماني في مجال الصناعات العسكرية ، **مجلة الجيش**، العدد588،الجزائر، جويلية 2012، ص45.

جدول رقم (2): جدول يوضح الشركات التي تم إنشاؤها في إطار التعاون الجزائري –الإماراتي –الألماني في مجال الصناعات العسكرية.

اسم الشركة والمقر	الشركة الجزائرية لإنتاج الأوزان الثقيلة لعلامة مرسيدس بنز /ش ذ أ/ الرويبة	الشركة الجزائرية لصناعة المركبات لعلامة مرسيدس بنز /ش ذ أ/ تيارت	الشركة الجزائرية لصناعة المحركات للعلامة(Mercedes-Benz, Deutz et MTU) ش ذ أ/ واد حميم /قسنطينة
عدد وحدات الإنتاج	16500شاحنة وحافلة	1000 مركبة (VTT)	26000 محرك
تاريخ بداية الإنتاج	2013	2013	2014
عدد مناصب الشغل	3360	600	/

المصدر:من إعداد الباحث بالاستناد إلى المعلومات الواردة في مجلة الجيش ، العدد618، الجزائر ،جانفي 2015، ص30.

بالإضافة إلى الشركات الواردة في الجدول السابق، تم في شهر أكتوبر 2014 تدشين الشركة المشتركة الجزائرية لصناعة الأنظمة الإلكترونية بسيدي بلعباس التي تضطلع بإنتاج وصناعة أجهزة الرادار والاتصال ووسائل وأدوات المراقبة والكشف ، كما يعرف تنفيذ مشاريع أخرى وتيرة سريعة مثل مجمع ترقية الصناعة الميكانيكية بعين السمارة بقسنطينة المكلف بتصنيع العربات المدرعة المدولبة سداسية الدفع "فوكس2" التي سيتم إنتاج 120عربة منها سنويا ، وتصنيع المحركات الحرارية لتجهيز السيارات الصناعية و آلات الفلاحة و آلات الأشغال العمومية وكذا إنتاج العربات المدرعة الخفيفة رباعية الدفع "نمر الجزائر" التي سيتم تصنيع منها 200 عربة .[1]

[1]– علي بوشربة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص30.

تترجم هذه المشاريع إستراتيجية المؤسسة العسكرية الجزائرية من خلال النهوض بقطاع الصناعة العسكرية بما يلبي احتياجات القوات المسلحة ، كما تساهم في تخفيض حجم الوردات وتقليص فاتورة الاستيراد ونقل التكنولوجيا والمعرفة من جهة ، ومن جهة أخرى تسمح بخلق 20 ألف منصب شغل مباشر و 25000 منصب شغل في إطار المناولة .[1]

من خلال ما سبق نلاحظ الجهود التي قامت بها المؤسسة العسكرية في الجزائر منذ الاستقلال لتدعيم وهيكلة وحماية الاقتصاد الوطني ، ومازالت مستمرة من أجل دفع وتقوية الاقتصاد الوطني من خلال تكثيف الجهود في مجال احترافية وعصرنة القوات المسلحة والتركيز على التصنيع والتطوير من خلال تطوير صناعة عسكرية حديثة متماشية مع احتياجات الدولة العسكرية منها والمدنية والتي بدورها بدون شك ستساهم بدعم قوي لعملية التنمية الاقتصادية الوطنية .

المطلب الثاني : الدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية في الجزائر

بالرغم أن الدور الرئيسي للمؤسسة العسكرية يتمثل في حماية الدولة من أي تهديد خاصة في زمن اللاسلم ، فهي بالمقابل يمكن أن تكون في زمن السلم هيئة اجتماعية شعبية تساهم في البناء والتشييد ، حيث تعد المؤسسة العسكرية في نظر الكثيرين مدرسة عامة لإعداد الشعب فهي تعمل على رعاية كل أفرادها من الناحية الصحية ، كما تحضرهم اجتماعيا ونفسيا وتمحو أميتهم وتعمل على إثراء ثقافتهم ، ومن خلال هذا الدور تعمل المؤسسة العسكرية على ترقية ورفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع .

إن المسار التاريخي للمؤسسة العسكرية في الجزائر يبيّن أن دورها لا يقتصر فقط على المهام العسكرية وإنما يمتد إلى أدوار اجتماعية وإنسانية والتي استطاعت من خلالها أن تحقق العديد من الإنجازات.

[1]- **نفس المرجع** ، ص30.

في مجال التنمية الاجتماعية نجد مشروع الألف قرية ، الذي جاء في إطار انجاز المشاريع الاجتماعية الكبرى لتنمية المناطق الفقيرة و المحرومة ، حيث أسندت الدولة مهمة إنجازه إلى الجيش الوطني الشعبي حيث تكفل شباب الخدمة الوطنية ببناء ألف قرية بغية القضاء على الأكواخ وإحداث تغيرات في المجتمع الريفي قصد إعادة التوازن بين المدن والأرياف والحد من ظاهرة النزوح الريفي .[1]

كما أن ما تتيحه المؤسسة العسكرية الجزائرية من فرص التعليم والتدريب الفني والتكوين لأفراد المجتمع والتي يستفيد منه العسكريون والمدنيون سواء تعلق الأمر بالالتحاق بمختلف المدارس التابعة لها مثل مدرسة أشبال الثورة التي أنشئت غداة الاستقلال وانتقلت في سنة 2009 إلى نظام أكثر قوة من الناحية الانتقائية في المجال العلمي حيث أنشئ ما بات يسمى بمدارس أشبال الأمة ، إلى جانب المدارس العسكرية التطبيقية والمدارس العليا مثل أكاديمية شرشال ومدرسة باتنة وطفراوي وبرج البحري ، وما تشمله من مختلف الأنشطة والفروع العلمية سواء ما تعلق بقطاعات الصحة العسكرية أو العلوم القانونية أو الترجمة أو الإدارة أو الهندسة المدنية أو البيطرة أو الغابات أو الطيران ، وامتد الأمر ليشمل تخصصات القانون الدولي الإنساني والإعلام الآلي واللغات الأجنبية ، وهي مدارس ساهمت في إعداد وتكوين العديد من الإطارات في مختلف التخصصات.[2]

كما تؤدي المؤسسة العسكرية الجزائرية دورا مهما في التنشئة الاجتماعية من خلال واجب الخدمة الوطنية ، حيث تربي الشباب على العلم وحب العمل والإدراك والاحترام على أساس مبدأ الحقوق والواجبات ونشر الوعي الوطني ، وكذلك تنمية ثقة الشباب بنفسه و اتكاله على ذاته ومن هنا نصت المادة (84) من دستور 1976"" **لقد تأسست الخدمة الوطنية تلبية لمتطلبات الدفاع وتأمين الترقية الاجتماعية والثقافية**

[1]– ب.بوعلام ،<<40 سنة تمر على تأسيس الخدمة الوطنية مدرسة البناء والتشييد>> ، **مجلة الجيش** ، العدد573 ، الجزائر ، أفريل 2008، ص26.

[2]– نصر الدين الأخضري، <<الجيش الوطني الشعبي بين واجب حماية الحدود والالتزام بالمشاركة في بعث أسباب التنمية>> .في بوحنية قوي ومن في حكمه ، **مرجع سبق ذكره** ، ص364–365.

لأكبر عدد ممكن ، وللمساهمة في تنمية البلاد"[1] كما أن الدور الايجابي للخدمة العسكرية يكمن في عودة هؤلاء الشباب إلى مجتمعاتهم بثقة عالية بالنفس وبشخصية متزنة وبمعتقدات وأفكار وطنية وبلورة شخصيته ودوره الاجتماعي، كما أن التكوين الإضافي الذي يستفيدون منه سيؤهلهم للاندماج بطريقة سهلة في سوق الشغل ومنه المشاركة بايجابية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ككل.[2]

وامتد دور المؤسسة العسكرية الجزائرية إلى إعداد المدنيين لتشغيلهم (أزيد من 25ألف عامل مدني موزعة على أهم المدارس و المصانع العسكرية بالإضافة إلى عشرات الآلاف من العمال المدنيين في الثكنات والمؤسسات التابعة لها) وما تخلفه هذه العملية من راحة نفسية وثقة أخلاقية وأمان اقتصادي وما ترسخه من قيم اجتماعية كما أنّ للمؤسسة العسكرية الجزائرية دورا كبيرا في مجال الرعاية الصحية ، فما توفره الصحة العسكرية من أفراد وبنية تحتية وتجهيزات وتقنيات حديثة وخدمات مختلفة على غرار ما يوفره المستشفى العسكري بعين نعجة بالعاصمة والذي يعتبر من بين العديد من المستشفيات العسكرية الموزعة عبر التراب الوطني ، ما فتئت تحاول منذ إنشائها مواكبة التطورات من جهة ومن جهة أخري تقديم مختلف الخدمات من خلال التدخلات المباشرة مثل الكشف عن الأمراض وعلاجها وحملات التلقيح والتدخل في الكوارث والتنقل إلى المناطق النائية بالجنوب لمعالجة من يستحقون مد يد العون ، بالإضافة إلى محاصرة بعض الآفات الصحية وتدعيم البحث العلمي ، كل هذه التدخلات يعم نفعها فئات كبيرة من المجتمع الجزائري.[3]

كما أثبتت المؤسسة العسكرية الجزائرية حضورها الدائم في خدمة المجتمع أوقات الشدة والحاجة ، ففضلا عن دورها الحاسم في محاربة الإرهاب وحماية الممتلكات العمومية والخاصة كان لها إسهامات مهمة في إدارة الأزمات في حالات الكوارث الطبيعية ، على الرغم من أن ذلك يدخل في صلاحيات

[1]–الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **دستور 22 نوفمبر 1976**، الفصل السادس، المادة (84).

[2]– الطاهر بيداني ، تسلسل السلطة في المؤسسة الأمنية الجزائرية . في بوحنية قوي ومن في حكمه ، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني** .عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1، 2015، ص226–227.

[3]– اسماعيل عميرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص91–98.

وصلب مهام السلطات المدنية ، إلا أن طبيعة وخصوصية الجيش الجزائري الذي يستمد ذخره البشري من عموم أبناء الشعب ، دفعته إلى المساهمة الفعالة و الناجعة في تسيير العديد من الأزمات في حالات الكوارث الطبيعية ، على غرار تدخلاته لمحو آثار الزلازل وإنقاذ المواطنين وتقديم المساعدة لهم (الشلف سنة 1980، عين تيموشنت 1999، بومرداس 2003)[1]، كما سجل الجيش الجزائري حضوره في الكارثة التي ألمت بالعاصمة جراء فيضانات "باب الواد" بتاريخ 10 نوفمبر 2001، كما كان الجيش في الموعد بأفراده وعتاده بولاية غرداية وولاية بشار أثناء فيضانات أكتوبر 2008.[2]

ومن أجل تفعيل هذا الدور الاجتماعي المهم قامت المؤسسة العسكرية الجزائرية باتخاذ بعض التدابير والإجراءات الإدارية والإستشرافية لتمكين وحداتها من التدخل الأنجع لإدارة الأزمات في حالات الكوارث الطبيعية وذلك من خلال :

- **إنشاء مكتب التعبئة والأخطار الكبرى سنة 2005:** كجهاز قانوني لإدارة الأزمات وذلك في إطار تقنين و تنظيم عمليات تدخل الجيش في إدارة الأزمات في حالات الكوارث الطبيعية لأنها لا تعتبر من صلب مهامه الدستورية [3].
- **تأسيس وتنصيب "أجهزة الأخطار الكبرى" 2006 و2007** : التي تعتبر كهياكل إدارية و عملياتية لامركزية مكلفة باستشراف و رصد وتسيير الأخطار الكبرى ، تبعا لأحكام المرسوم الوزاري المؤرخ في 24 فيفري 2007 الذي أوكلت له مهمة دائمة تتمثل في وضع و تحديث محاور تدخل الجيش الشعبي الوطني أثناء حدوث الكوارث الطبيعية .[4]

---

[1]- ب.بوعلام ، **مرجع سبق ذكره** ، ص26.

[2]-<<الجيش الوطني دائما في الموعد >>.**مجلة الجيش** ، العدد545 ، الجزائر ، ديسمبر 2008، ص43-44.

[3]-<<إنشاء الهياكل ، مخططات تسيير الكوارث ، التعاون المدني العسكري على الصعيد الوطني ، التعاون الدولي : كيف يواجه الجيش الوطني الشعبي الأخطار الكبرى>>. **مجلة الجيش** ،العدد 527 ، الجزائر ، جوان 2007، ص15.

[4]- **نفس المرجع**، ص17.

- **تكثيف التعاون العسكري المدني في مجال إدارة الأزمات في حالات الكوارث الطبيعية** : من أهم أشكاله إقامة ندوات وملتقيات و أيام دراسية و تنظيم و رشات عمل بين المؤسسة العسكرية و الجماعات المحلية ، والمؤسسات العمومية و الأجهزة المنوط بها التدخل لإدارة الكوارث الطبيعية مثل : جهاز الحماية المدنية ، الشرطة الجزائرية ، الدرك الوطني ، فعاليات المجتمع المدني مثل الهلال الأحمر المدني وجمعيات التبرع بالدم .....[1]
- **تنمية التعاون الدولي في مجال إدارة الأزمات في ظل حالات الكوارث الطبيعية** : من أهم أشكاله تنظيم "مكتب التعبئة و الأخطار الكبرى " لملتقيات دولية لإدارة الأزمات في حالات الكوارث الطبيعية في إطار مبادرة مجموعة 5+5 لوزارات الدفاع ، منها تنظيم ملتقى سنة 2007 لمكافحة الجراد في الصحراء الجزائرية و الساحل الإفريقي على اعتباره خطرا بيئي واقتصادي[2].
- **إنشاء الفوج متعدد المهام لهندسة القتال في ديسمبر 2008:** (بعد فيضان غرداية بشهرين) و هو عبارة عن أول انعكاس لاتفاقيات التعاون بين المؤسسة العسكرية و الهيئات شبه العسكرية (الحماية المدنية) ، بغرض تفعيل التكوين والتدريب و التعلم الجماعي على التدخل المنسق في مجالات لإنقاذ والإغاثة ورفع الأنقاض والمشاركة في إدارة الأخطار الكبرى[3].

من خلال ما سبق نلاحظ المساهمة المهمة للمؤسسة العسكرية في مجال التنمية الاجتماعية وذلك عن طريق قيامها بدور اجتماعي فعّال سواء عن طريق مساهمتها في معركة البناء والتشييد خاصة في مجال المشاريع الاجتماعية الكبرى غداة الاستقلال ، أو عن طريق التنشئة الاجتماعية من خلال ما تتيحه من فرص للتعليم والتكوين والتدريب الفني بواسطة المدارس والمعاهد التابعة لها أو من خلال

[1]– منصور لخضاري ، في العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر . في بوحنية قوي و من في حكمه، **مرجع سبق ذكره** ، ص236–237.

[2]– <<إنشاء الهياكل ، مخططات تسيير الكوارث ، التعاون المدني العسكري على الصعيد الوطني ، التعاون الدولي : كيف يواجه الجيش الوطني الشعبي الأخطار الكبرى>>. **مرجع سبق ذكره** ، ص15.

[3]–قاسم حجاج ، **مرجع سبق ذكره** ، ص18.

الخدمة الوطنية التي تعتبر من أهم الآليات التي تمارس من خلالها المؤسسة العسكرية دورها الاجتماعي بالإضافة إلى ما تقدمة من خدمات اجتماعية متنوعة خاصة في مجالات الأمن والتشغيل و الصحة و دورها الفعال في الحد ومحو آثار الكوارث الطبيعية وإنقاذ الضحايا ومجالات الإغاثة ، ومن خلال هذا الدور لايمكن إلا أن نستنتج أن المؤسسة العسكرية جزأ لا يتجزأ من المجتمع الجزائري .

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق نلاحظ أن المؤسسة العسكرية في الجزائر تحتل مكانة خاصة ، انطلاقا من نشأتها وتاريخها باعتبارها مؤسسة وجدت قبل نشأة الدولة ، وتستمد ريادتها من خلال الأدوار التنموية التي أسندت لها غداة الاستقلال .

ومع التوجهات الجديدة التي سلكتها المؤسسة العسكرية في الجزائر في إطار مهمة الدفاع الوطني ، جعلها أكثر نزوعا نحو الاحترافية والتحديث خاصة وأنها أصبحت تواجه تحديات كبيرة والمتمثلة في محاربة الإرهاب على المستوى الداخلي ثم على المستوى الدولي ، وهذا ما عزز من مكانتها الريادية خاصة وأن دورها لم يقتصر على حماية الدولة الجزائرية وحدودها ، بل تعدى ذلك من خلال استمرارها في تأدية أدورها التنموية سواء على :

- المستوى الاقتصادي : وذلك من خلال تطوير صناعة حديثة متماشية مع احتياجات الدولة العسكرية والمدنية ، وما تهدف إليه من تنويع للاقتصاد الوطني ، ونقل للخبرة وامتلاك التكنولوجيا الحديثة ، وما تتيحه من فرص عمل لامتصاص البطالة.
- المستوى الاجتماعي : عن طريق التنشئة الاجتماعية وما تتيحه المؤسسة من فرص للتعليم والتدريب والتكوين ، ومن خلال ما تقدمه من خدمات اجتماعية في مجالات الأمن والتشغيل و الصحة والإغاثة الإنسانية.

إن هذا الدور المتنامي والمسؤوليات التي تضطلع بها المؤسسة العسكرية في الجزائر يجعلها في حاجة دائمة للتطوير والتجديد وهو ما يتطلب ميزانية معتبرة .

الفصل الثالث

الإنفاق العسكري في الجزائر

وانعكاساته على التنمية

(2015-1990)

الفصل الثالث : الإنفاق العسكري في الجزائر وانعكاساته على التنمية

أشار تقرير للتنمية البشرية لعام 1994 إلى " أن البلدان التي تنفق القليل على الدفاع والكثير على التنمية كانت أكثر نجاحا في الدفاع عن سيادتها الوطنية من تلك التي تنفق بإفراط على التسلح ، وأن الإنفاق على التسلح يقوض الأمن البشري ،أي أنه يستحوذ على أكبر الموارد التي كان يمكن استخدامها في أغراض التنمية ".[1]

فالإحصائيات والأرقام تؤكد أن دول العالم أنفقت خلال 30سنة الماضية موارد ضخمة على التسلح ، كان يمكن توجيهها لعلاج مشاكل أخرى كالفقر ، وتلبية حاجيات الإنسان الأساسية وتأسيس تنمية بشرية متوازنة .

تعتبر الطفرة التنموية التي شهدها العالم في التسعينيات من القرن الماضي ثمرة مباشرة بعد انتهاء الحرب الباردة ، حيث أن جزءا أساسيا من الأموال التي كانت تنفق على سباق التسلح أخذت تتوجه حينذاك نحو مشاريع تطوير البنية التحتية المادية والاجتماعية في الدول النامية غير أن تلك الفترة لم تدم طويلا ، وسرعان ما انتشرت النزاعات والحروب لتعود النفقات العسكرية للارتفاع وتسارعت عجلة سباق التسلح ، سواء في الدول الكبرى أو في الدول النامية ذات الدخول المتوسطة و المنخفضة في آسيا و إفريقيا بالدرجة الأولى .[2]

تتدرج الجزائر ضمن قائمة الدول الإفريقية الأكثر إنفاقا في الفترة محل الدراسة ، للعديد من الأسباب التي سوف نوضحها في هذا الفصل .

---

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **تقرير التنمية البشرية لعام 1994**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994، ص50–51.

[2]– محمد دياب ، جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية . متاح على الرابط :
https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/kl7-9kZCJSY

المبحث الأول : تطور الإنفاق العسكري في الجزائر

تعتبر دولة الجزائر ضمن قائمة الدول الأكثر إنفاقا على المجالات العسكرية على المستوى الإفريقي، خاصة في الفترة محل الدراسة ، وهي عملية تعزى إلى العديد من الأسباب الداخلية والخارجية ، والمتمثلة في التهديدات التي واجهت الأمن القومي الجزائري لاسيما في منطقة الساحل و إفريقيا ، إلى جانب عملية تحديث الجيش وتجهيزه بالمعدات الحديثة وشراء الأسلحة لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال ، وهو ما يدخل في إطار الروتين العام الذي تتبعه كافة الجيوش الموجودة في العالم .

وقبل البدء في سرد توجه الإنفاق العسكري في الجزائر ، لابد من الإشارة إلى أن معظم أراء الباحثين في الشأن العسكري بالجزائر ، تشير إلى أن تقديرات الإنفاق العسكري في الجزائر غير واضحة ويكتنفها الكثير من الغموض ، وأن الإنفاق العسكري الحقيقي كان بأكثر بكثير مما تذكره الحكومة الجزائرية في تقاريرها ، بحيث أن الأرقام المعلنة التي تشير إلى الأموال المخصصة لوزارة الدفاع في الجريدة الرسمية تأتي في إطار ميزانية التسيير ، في حين لا يتم الإشارة إلى الأموال المخصصة لقطاع الدفاع التي تأتي في إطار ميزانية التجهيز والتي يعبر فيها عن ميزانية الإنفاق على التسلح ، وهذا بدعوى السرية وحماية الأمن القومي للدولة .

وقد قسمت فترة محل الدراسة إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى (1990-2000) وهي المرحلة التي شهدت فيها الجزائر إنفاقا عسكريا ارتبط بمحاربة الإرهاب خلال العشرية السوداء.
- المرحلة الثانية (2001-2015) في هذه المرحلة دخلت الجزائر في محاربة الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي .

المطلب الأول : الإنفاق العسكري في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)

شهد منحنى الإنفاق العسكري في الجزائر خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا بعد فترة استقرار خلال نهاية ثمانينيات القرن الماضي ، فقد لجأت الحكومة إلى رفع نفقاتها العسكرية للوفاء بمتطلبات الأمن القومي الذي أصبح مهددا بسبب انتشار الشبكات الإرهابية وعدم الاستقرار الذي دخلت فيه البلاد منذ وقف المسار الانتخابي سنة1991 (مثل الجماعة الإسلامية المسلحة "الجيا" التي تأسست في أكتوبر 1992 بالجزائر العاصمة والتي كانت تدعوا إلى تصعيد أعمال العنف والتمرد والثورة على الدولة)[1]، حيث خصصت الدولة مبالغ مالية هامة للتحكم في الوضع ، لذلك بدأت النفقات العسكرية في الارتفاع المستمر، من 904 مليون دولار عام 1990 ليصل إلى 1.277 مليار دولار عام 1993 ثم 1.235مليار دولار سنة1994 ليرتفع إلى 1.881مليار دولار سنة 2000 وأصبح يشكل 12.1% من إجمالي الإنفاق الحكومي واستهلك حوالي 4% من الناتج المحلي ، (أنظر الجدول رقم (3)).

جدول رقم (3) : حجم الإنفاق العسكري في الجزائر (1990-2000)

السنوات	الإنفاق العسكري (دينار الجزائري)	الإنفاق العسكري (مليار.دولار)	نسبته من الإنفاق الحكومي	نسبته من الناتج المحلي(GDP)
1990	8.100.000 (بآلاف د.ج)	0.904	%5.4	%1.7
1991	10.439.000 (بآلاف د.ج)	0.565	%4.4	%1.5
1992	23.026.000 (بآلاف د.ج)	1.053	%7.5	%1.5
1993	29.809.500 (بآلاف د.ج)	1.277	%7.6	%1.2
1994	39.846.557 (بآلاف د.ج)	1.235	%10.1	%2.1

[1]- رابح زاوي ، محور الصراع الأمني الجزائري مع الإرهاب . في بوحنية قوي ومن في حكمه، **مرجع سبق ذكره** ، ص 389.

1995	58.847.450 (بآلاف د.ج)	1.435	%10	%2.5
1996	79.518.585 (بآلاف د.ج)	1.452	%11	%3.2
1997	101.125.585 (بآلاف د.ج)	1.752	%11.9	%2.9
1998	112.248.160 (بآلاف د.ج)	1.911	%12.8	%3.1
1999	121.597.397.000	1.826	%11.8	%3.6
2000	141.576.750.000	1.881	%12.1	%4.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى :- موازنة الدفاع في الجريدة الرسمية الجزائرية [1]

- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام[2]

كما يعزى ارتفاع الإنفاق العسكري في الجزائر خلال هذه الفترة إلى الإنفاق المتزايد على المستوى الإقليمي والدولي ، فعلى المستوى الإفريقي نلاحظ ازدياد الإنفاق العسكري بنحو 8% بالمعدلات الحقيقية في سنة 2000، وكما في السنوات السابقة جاءت جل الزيادة من البلدان الرئيسية الإفريقية (الجزائر وأنغولا والمغرب ونيجيريا وجنوب إفريقيا)[3] ، أما على المستوى العالمي نلاحظ ارتفاع النفقات العسكرية كما هو الحال بالنسبة لأمريكا التي تعتبر أكبر دولة منفقة عسكريا على مستوى العالم ، حيث يقدر انفاقها العسكري في سنة 1993 ب297.676 مليار دولار والذي استحوذ على3.1% من إجمالي النفقات الحكومية و استهلك حوالي 4.3% من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي ، ليواصل ارتفاعه ليصل سنة

[1]-أنظر الملحق

[2]- SIPRI Military Expenditure Database.Posted on mail link:**http://www.sipri.org/**

[2]- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي2003 ، **مرجع سبق ذكره** ، ص502

2005 نحو 503.353 مليار دولار مستحوذا على نسبة11.3% من إجمالي النفقات الحكومية ومستهلكا 3.8% من إجمالي الناتج المحلي .[1]

وتمثل روسيا ودول أوروبا الشرقية أهم مزودي الجزائر بالسلاح خلال الفترة (1990–2000) (أنظر الشكل رقم 1) ، وهذا راجع إلى الحصار المفروض من الدول الغربية على شراء صفقات السلاح على الدولة الجزائرية في تلك الفترة بسب ازمة الشرعية في النظام السياسي الجزائري .

الشكل رقم (01)[2]: منحنى بياني يوضح اتفاقيات الجزائرية للأسلحة و التسليم من مزويديها الرئيسيين (2000–1987)

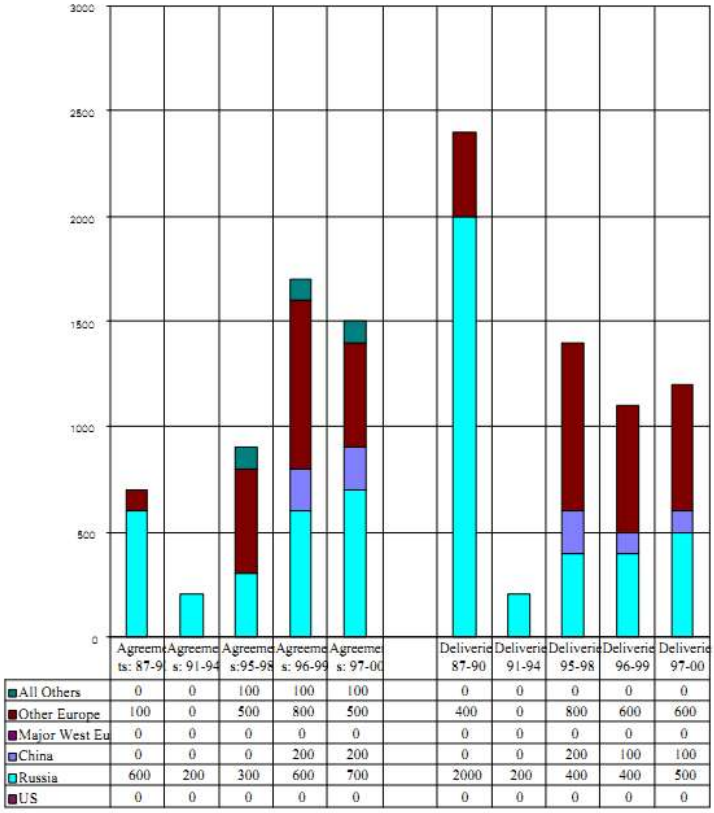

	Agreements: 87-90	Agreements: 91-94	Agreements:95-98	Agreements: 96-99	Agreements: 97-00		Deliveries 87-90	Deliveries 91-94	Deliveries 95-98	Deliveries 96-99	Deliveries 97-00
All Others	0	0	100	100	100		0	0	0	0	0
Other Europe	100	0	500	800	500		400	0	800	600	600
Major West Eu	0	0	0	0	0		0	0	0	0	0
China	0	0	0	200	200		0	0	200	100	100
Russia	600	200	300	600	700		2000	200	400	400	500
US	0	0	0	0	0		0	0	0	0	0

0=Data less than $50 million or nil. All data rounded to the nearest $100 million .

Source: Richard F. Grimmett, Conventional Arms Transfers to the Developing Nations, Congressional Research Service, variouseditions.

[1]-SIPRI Military Expenditure Database.**Op.ct.**

[2]– H– Cordesman and A. Burke; The Military Balance In North Africa in 2002. Washington: Center for Strategic and International Studies, 2002, p54.

وبحسب تقرير التوازن العسكري لشمال إفريقيا لسنة2002، يمكن رصد بعض مكونات منظومة الدفاع و حجم القوات العسكرية للدولة الجزائرية في ما يلي :

جدول رقم(4): من مكونات منظومة الدفاع وحجم القوات العسكرية للجزائر سنة2000

الدبابات	طائرات المقاتلة	هيلوكبتر هجومية	الناقلات المدرعة	غواصات	القوات البرية	القوات الجوية	القوات البحرية	ق. شبه عسكرية
1089	176	63	860	2	107.000	7.000	10.000	181.200

المصدر :H. Cordesman; The Military Balance in North Africa in 2002.Washington : andA. Burke- Center for Strategic and International Studies , 2002 ,p58-59.(بالتصرف)

المطلب الثاني : الإنفاق العسكري في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)

شهدت هذه الفترة نشاط كبير للشبكات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية ، وكذلك أحداث 15 سبتمبر 2001والحرب الدولية على الإرهاب ، بالإضافة إلى ثورات الربيع العربي و سقوط ليبيا وحالة الفوضى التي نتجت عنها .

تشير التقارير الصادرة عن معهد استكهولم لأبحاث السلام خلال الفترة الزمنية(2001-2015) أن الدولة الجزائرية هي من بين أكثر دول العالم من حيث الإنفاق العسكري وباتت تحتل المراتب الأولى ليس فقط على الصعيد الإفريقي وإنما أيضا على المستوى العالمي ، حيث باتت تحتل في سنة 2015 المرتبة 22 عالميا من حيث موازنات الدفاع والمرتبة الحادية عشر عالميا من حيث شراء العتاد العسكري.[1]

ففي سنة 2006 بلغ الإنفاق العسكري الجزائري 3.094 مليار دولار مستحوذا على 9.2% من إجمالي الإنفاق الحكومي ومستهلكا 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي ، ليرتفع إلى 8.652 مليار دولار سنة 2011 وهو بذلك قد استحوذ على 10.8% من إجمالي الإنفاق الحكومي واستهلك نسبة 4.3% من الناتج الإجمالي ، ليصل سنة 2015 إلى 10.413مليار دولار ، أي بنسبة 14.3% من إجمالي الإنفاق

[1]-**www.globalfirepower.com/&prev=search-**

الحكومي و6.2% من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة قدرت ب5.2% عن سنة 2014 ، و زيادة ب210% مقارنة مع سنة 2006[1].

جدول رقم (5): حجم الإنفاق العسكري في الجزائر(2001–2015)

السنوات	الإنفاق العسكري (دينار جزائري)	الإنفاق العسكري (مليار.دولار)	نسبته من الإنفاق الحكومي	نسبته من الناتج المحلي (GDP)
2001	159.968.622.000	2.092	%12.3	%3.8
2002	167.379.503.000	2.101	%10.8	%3.7
2003	170.764.203.000	2.206	%10.1	% 3.3
2004	201.929.600.000	2.802	%10.7	%3.3
2005	214.319.700.000	2.925	%10.4	%2.8
2006	224.766.775.000	3.094	%9.2	%2.6
2007	273.414.880.000	3.946	%8.8	%2.9
2008	334.044.545.000	5.172	%8	%3
2009	398.822.527.000	5.281	%9.1	%3.8
2010	421.866.177.000	5.671	%9.5	%3.5
2011	425.960.422.000	8.652	%10.8	%4.3
2012	723.123.173.000	9.326	%10.2	%4.5
2013	825.860.800.000	10.405	%13.6	%5

[1]-Sam Perlo-FreemanAnd others .Trends in world military expenditure, 2015.p7.Published an article on the link-mail:http**://www.sipri.org/**

2014	955.926.000.000	11.862	%13.5	%5.6
2015	1.047.926.000.000	10.413	%14.3	%6.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى :- موازنة الدفاع في الجريدة الرسمية الجزائرية [1]

- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام[2]

وتجدر الإشارة هنا أن الارتفاع المتزايد للإنفاق العسكري الجزائري خلال الفترة الممتدة (2011-2014) كان يقابله تراجع في النفقات العسكرية على المستوى العالمي حيث تفيد الإحصاءات التي نشرها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام ، أن النفقات العسكرية ارتفعت سنة 2015 ، بعد أربع سنوات متتالية من التراجع حيث زادت بنسبة 1% لتصل إلى 1676مليار دولار ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تصدرت الترتيب ب(596مليار دولار بنسبة تراجع تقدر ب 2.4% عن موازنة 2014) ، ثم تلتها الصين في المرتبة الثانية بموازنة عسكرية قدرت ب215 مليار دولار ، ثم السعودية بإنفاق عسكري يقدر ب 87.2 مليار دولار متقدمة على روسيا التي بلغت نفقاتها العسكرية 66.4مليار دولار ، وفي الوقت نفسه يظهر تحليل اتجاهات الإنفاق العسكري للدول الأربعة على مدار عشر سنوات (2006-2015) أن الموازنة العسكرية الأمريكية انخفضت بنسبة 4% ، بينما تضاعفت بالمقابل الموازنات العسكرية للدول الباقية (الصين بنسبة 132% ، السعودية بنسبة97% ، روسيا 91%)[3] ، في حين أن الموازنة العسكرية للجزائر تضاعفت خلال نفس الفترة ب210%[4].

كذلك نلاحظ بالمقابل تراجع الإنفاق العسكري في إفريقيا بنسبة 5.3% في عام 20015 ليصل إلى مقدار 37.5 مليار دولار وهذا بعد 11سنة من الارتفاع المتواصل ، لكن بقي إجمالي الإنفاق أعلى بنسبة

[1]-أنظر الملحق

[2]- SIPRI Military Expenditure Database.Posted , **Op,cit** .

[2]- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي2003 ، **مرجع سبق ذكره** ، ص502.

[3]- ارتفاع الإنفاق العسكري العالمي 2015، على الرابط :

http://www.aljazeera.net/news/international/2016/4/5/

[4]- خالد بودية ، <<ارتفاع الإنفاق العسكري في الجزائر2015 >>. **جريدة الخبر** ، العدد 8114 ،04/6/ 2016، ص5.

68% سنة2015 عما كان عليه الحال في سنة2006 ، وقدر الإنفاق العسكري في شمال إفريقيا ب17.9مليار دولار سنة 2015 بزيادة 2.1% من عام 2014 وزيادة قدرها 148% من عام 2006[1] ، وبذلك تستخوذ الجزائر على نسبة 58.1% من إجمالي النفقات العسكرية في شمال إفريقيا و27.81% من إجمالي النفقات العسكرية في إفريقيا سنة2015.

وبهذا يتضح أن الإنفاق العسكري في الجزائر واكب التوجه العام على المستوى الإقليمي ، حيث تعرف العديد من البلدان الإفريقية ارتفاعات هامة في الميزانية العسكرية ، إلى جانب إرتفاع هذه النفقات على المستوى العالمي خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، الصين وروسيا .

كذلك تجدر الإشارة هنا إلى أن ارتفاع أسعار النفط والاكتشافات النفطية الجديدة واستغلالها ساهمت بشكل كبير جدا في ارتفاع الإنفاق العسكري في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم في العقد الماضي ، ولكن مع انهيار أسعار النفط بداية من عام 2014 انعكس هذا الاتجاه في العديد من البلدان التي تعتمد على عائدات النفط ومن المتوقع استمرار هذا الانخفاض في الإنفاق العسكري في السنوات القادمة ، حيث كانت التخفيضات المتعلقة بعائدات النفط دراماتيكية في الإنفاق العسكري في عام 2015 ، في فنزويلا (-64%) وأنغولا (-42%) كما سجلت انخفاضات أيضا في البحرين ، بروناي ، تشاد ، الاكوادور ،كزاخستان ، سلطنة عمان وجنوب السودان ، لكن بالمقابل وعلى الرغم من انخفاض عائدات النفط واصلت العديد من البلدان الأخرى المصدرة للنفط في زيادة الإنفاق العسكري في عام 2015 ويتوقع استمرار هذه الزيادة في السنوات المقبلة كذلك في الكثير من هذه البلدان خاصة الجزائر ، أذربيجان ، روسيا ، المملكة العربية السعودية.[2]

[1]-Sam Perlo-FreemanAnd others;**Op,cit** .p6

[2]-'World military spending on the up again - SIPRI',*Defence Web*, 6 April 2016.Published an article on the link-mail:http**://www.sipri.org**

وتفسر التقارير الصادرة عن معهد ستوكهولم إلى أن ارتفاع النفقات العسكرية الجزائرية خلال الفترة (2006–2015) يعود إلى الارتفاع المضطرد للواردات الجزائرية من السلاح ، وتجلى ذلك من خلال عقد اتفاقية بين الجزائر وروسيا في مارس 2006 تقضي بإعفاء روسيا الجزائر من الديون التي عليه والتي ترجع إلى الحقبة السوفيتية (تقدر بحوالي 4.7 مليار دولار) بالمقابل تقوم الجزائر بشراء سلع وخدمات ومنتجات صناعية ومعدات حربية من روسيا بقيمة مماثلة أو أكثر منها ، وعلى إثر هذا الاتفاق تم عقد صفقة أولى قدرت بحوالي 7.5 مليار دولار يتم تسليمها على مراحل .(أنظر الجدول رقم 6)

لتواصل واردات السلاح للجزائر في الارتفاع بزيادة 216% سنة 2012 عما كانت عليه في سنة 2000 (أنظر الشكل رقم 2)، لتصبح تصنّف ضمن الدول الست الأكثر شراء للسلاح بناءا على عقود وقعت في جوان 2013(142 طائرة هليكوبتر مختلفة الاختصاصات)[1]، وتتموقع في المرتبة 11 عالميا لحجم السلاح المستورد لسنة 2015.

الشكل رقم (02): منحنى يبين تطور واردات السلاح لدول مختارة من بينهم الجزائر خلال الفترة (2000–2012)

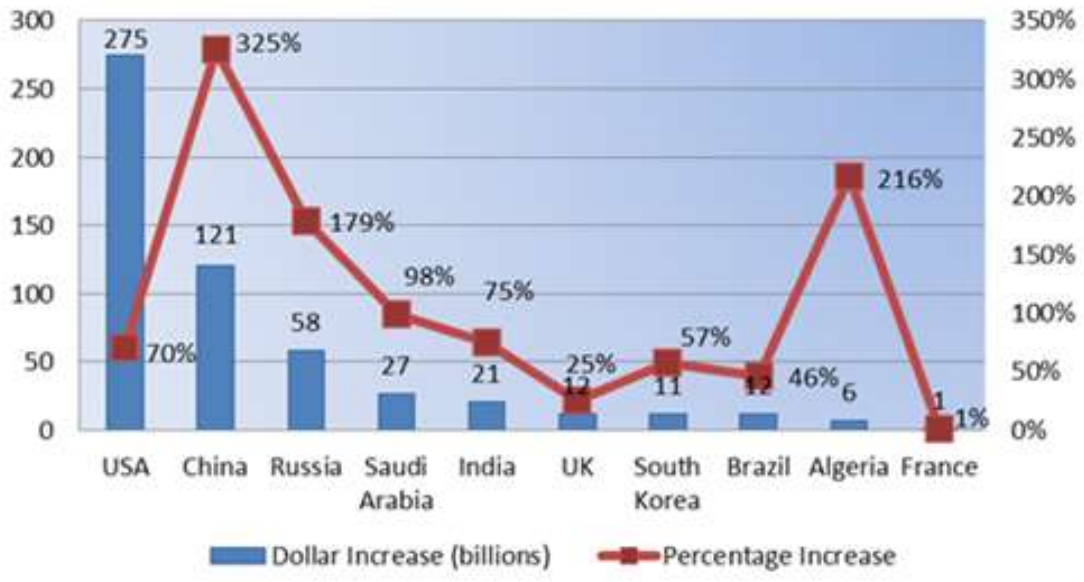

المصدر: SIPRI Military Expenditure Database, **http://www.sipri.org**

[1]– خالد بودية ، الجزائر تشتري 142 طائرة هيلكوبتر هجومية ومتعددة الخدمات . <<**جريدة الخبر**>>، العدد 7734 ،2015/07/06 ص05.

الجدول رقم (06): واردات الدولة الجزائرية من السلاح في الفترة (2006–2010)

Country Recipient	Country Supplier	Order Date	Expected First Delivery	Weapon System/ Equipment	Contract Value
Algeria	Russia	2006	-	300 T-90S MBTs (potential delay in delivery due to order suspension)	$1 billion
Algeria	Russia	2006	-	250 T-72 MBT upgrades (potential delay in delivery due to order suspension)	$200 million
Algeria	Russia	2006	-	400 BMP-2 IFV upgrades (potential delay in delivery due to order suspension)	$200 million
Algeria	Russia	2006	-	8 S-300PMU-2 batteries (potential delay in delivery due to order suspension)	$1 billion
Algeria	Russia	2006	-	24 Tunguska-M1 (SA-19) AD guided missile systems (potential delay in delivery due to order suspension)	$500 million
Algeria	Russia	2006	-	216 Komet-E (AT-14) ATGM systems (potential delay in delivery due to order suspension)	$50 million
Algeria	Russia	2006	-	Metis-M1 (AT-13) ATGM systems (potential delay in delivery due to order suspension)	$50 million
Algeria	Russia	2006	2010	28 SU-30 MKA ground attack fighters	$1.5 billion
Algeria	Russia	2006	2009	16 YAK-130 trainers and simulators	$200 million
Algeria	Russia	-	2010	38 Pantsyr S1 air defense systems	$500 million
Algeria	France	2008	2009	21 FPB 98 fast patrol craft	$200 million
Algeria	United Kingdom	2009	2010	100 AW101 Merlin/AW139 helicopters	$5 billion

المصدر:

Antony. H cordesmam and others**. The North African Military Balance.** Center for strategic international studies, 2010, p36

ومن أهم ممونيها الرئيسين نجد روسيا بنسبة 8% من 2010-2014 ، وهي الفترة التي باعت فيها روسيا سلاحها لنحو 50دولة في العالم كان نصيبها الأوفر للهند والصين والجزائر بإجمالي60% من صادراتها الكلية ، حيث اشترت الجزائر في الفترة(2010-2014) 48 نظاما معلوماتيا متطورا للدفاع الجوي من روسيا ، 50قذيفة ذاتية الدفع قادمة من الصين ، وحاملة ضخمة لطائرات الهليكوبتر من ايطاليا و منه أدى ارتفاع واردات الجزائر للسلاح إلى تصنيفها ضمن 15دولة في العالم تعرف منذ 2006-2015 صعودا لافتا في مشتريات السلاح ، حيث جاءت في هذا الترتيب في الدرجة السابعة بعد العراق وغامبيا والكونغو والأرجنتين وغانا وليبيا.[1]

و يمكن رصد ارتفاع الإنفاق العسكري الجزائري من خلال تطور منظومة الدفاع وحجم القوات العسكرية الجزائرية في ما يلي :

جدول رقم(7): تطور مكونات منظومة الدفاع وحجم القوات العسكرية الجزائرية (2015)

القوى العاملة	11.450.000		طائرات هجومية	99
القوى العاملة العسكرية	512.000		طائرات مقاتلة	89
القوى الاحتياطية العسكرية	400.000		طائرات تدريب	64
المركبات المدرعة	1898		هيلكوبتر	210
الدبابات	975		هيلوكبتر هجومية	34
مدفعية الميدان	350		السفن الحربية الصغيرة	38
أنظمة مدفعية ذاتية الدفع	250		السفن الحربية كورفيت	06
نظام إطلاق متعدد الصواريخ	148		فرقاطة	08
طائرات نقل	225		الغواصات	06

المصدر : http://www.globalfirepower.com/

[1]- خالد بودية ، ارتفاع الإنفاق العسكري في الجزائر2015 ، **مرجع سبق ذكره** ، ص5.

المبحث الثاني : أسباب ارتفاع الإنفاق العسكري في الجزائر

تشير معظم الدراسات والتقارير إلى أنه ثمة عاملين كانا دافعين رئيسيين إلى زيادة الإنفاق العسكري في الجزائر خلال الفترة (1990–2002) وهما محاربة الإرهاب وإصلاح القوات المسلحة(تحديث المعدات والاحتراف) [1] ، بحيث أن الدولة الجزائرية كرّست موارد مالية وبشرية ضخمة لمحاربة الإرهاب على المستوى الداخلي الذي أدى بحياة ما يزيد عن 100ألف شخص ودمر قطاعات بأكملها من المجتمع الجزائري ، ناهيك عن نزوح 5% من سكان البلاد من مواطن سكناهم الأصلية ، وفقدان ما يربو على 7ألاف شخص .[2]

إن الجيش الشعبي الوطني في مواجهته لهذه الظاهرة في ظل العدو غير المتماثل الذي يعتمد على عمليات العصابات والعمليات النوعية كالاغتيالات واستهداف المؤسسات والمنشآت ، كان بحاجة إلى التدريب والتدعيم بالأجهزة و المعدات اللازمة والمتطورة للقضاء على هذه الظاهرة لذلك تطلب الأمر تسريع وتيرة عملية التحديث ، حيث يعتقد المراقبون أن الزيادة المتواصلة لميزانية الجيش ، تهدف إلى الاستجابة لحاجيات المؤسسة العسكرية لتنفيذ إستراتيجية تحديث وعصرنة واحترافية الجيش وتزويده بالتكنولوجيا الحديثة من أجل محاربة التحديات الأمنية المرتبطة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

كما كان لتنامي الهواجس الأمنية للجزائر حول الحدود ودول الجوار تأثير كبير جدا في رفع الميزانية العسكرية ، حيث يرجع المختصون الزيادة في الميزانية إلى الظروف التي تحيط بالجزائر والتهديدات الأمنية المتزايدة في شمال إفريقيا والساحل عن طريق تزايد النشاط الإرهابي وازدياد قوة الجماعات المتشددة ، التي استفادت من فوضى السلاح مع تفشي ظواهر الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والهجرة

---

[1]–معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي2003 ، **مرجع سبق ذكره** ، ص502.

[2]– نسيم بلهول ، <<فهم وبناء العظمة العسكرية من مدخلي الميتاسوسيولوجيا الحربية وفن بحوث العمليات....>> .في بوحنية قوي ومن في حكمه ، ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص298–301.

السرية ، كل هذه التحديات جعلت الجزائر مضطرة إلى اتخاذ إجراءات لحماية حدودها ، وهو ما تطلب رفع موازنة الدفاع والأمن[1] .

هذا إلى جانب تنامي توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب ابتداء من النزاع الحدودي واعتداء المغرب على الجزائر في إطار ما يسمى بحرب الرمال سنة 1963 ،وتمسك الجزائر بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ومساندة الجزائر للشعب الصحراوي ضد المغرب الذي يعتبر الإقليم الصحراوي جزأ لا يتجزأ منه ، ومنه مهّد هذا النزاع الجيو استراتيجي إلى ظهور سباق تسلح بينهما وكان أحد العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العسكري لهما.

المطلب الأول : تنامي التهديدات الجوارية و تزايد النشاط الإرهابي في منطقة الساحل

نظرا للحدود البرية الممتدة للجزائر والتي تربطها بست دول ، وتجعل منها بوابة إفريقيا وامتداد لأعماق القارة الإفريقية ومنطقة الشرق الأوسط ، فإن أمن الجزائر لايمكن فصله عن هذه المنطقة الجغرافية ، والتي مفادها أن منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي تمثل العمق الإستراتيجي لهذا الأمن.

إن ارتباط التهديدات بالبعد الجغرافي للدولة الجزائرية ،جعلها في بيئة أمنية معقدة وبهذا الصدد يقول العميد محند الصالح أسريق "**إن سياسة الدولة تقتضي سياسة دفاع أو عقيدة عسكرية تسمح بالوقاية وبتحضير الدولة لمجابهة التهديدات والأخطار والأزمات وعند الضرورة الحرب .....بعدد يفوق 39مليون نسمة وتتربع على مساحة 2.381.741كلم2 وبحدود برية أكثر من 6700كلم وساحل يمتد على مسافة 1622كلم ، تحتل الجزائر في قلب المغرب موقعا جيواستراتيجيا يجعل منها في آن واحد بلدا مغاربيا وعربيا ومتوسطيا وإفريقيا .. "** [2].

[1]– بوحنية قوي ، **الجزائر والانتقال إلى دور الفاعل في إفريقيا : بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الذاتي** . مركز الجزيرة للدراسات ، 2014، ص4.

[2]– محند الصالح إسريق ، <<مفهوم الدفاع في القانون الجازائري :الجذور والأركان والمبادئ>> .في بوحنية قوي ومن في حكمه ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 44-45.

الشكل رقم (03): خريطة توضح موقع الجزائر الجغرافي

هذا الموقع الجيواستراتيجي الذي تحتله الجزائر بما يشغله من مساحة شاسعة جعله محط انكشاف أمني ومعضلات أمنية حدودية يمكن تلخيصها في ما يلي:

- يعد المجال المتوسطي والإفريقي الذي تحتل الجزائر الجزء الأكبر منه، ساحة للتنافس الإستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والأوربي.[1]
- الانفلات الأمني الموجود في الدول المجاورة، الذي ازداد تعقيدا بعد التدخل الفرنسي في مالي وحلف الناتو في ليبيا ، وأصبحت الجزائر على مستوى حدودها أمام دول فاشلة مشابهة بالفشل الصومالي والأفغاني ، أما بالنسبة لتونس التي تعاني من انكشاف أمني بسب المرحلة الانتقالية وتزايد النشاط الإرهابي على مستوى حدودها مع الجزائر بسب عدم خبرة جيشها غير المتعود

[1]– بوحنية قوي ،**الإستراتيجية الأمنية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقية** ، مركز الجزيرة للدراسات ،2012، ص6.

على مثل هذه الظروف[1] ، بالإضافة إلى ضعف الأداء السياسي وضعف بناء الدولة في كل من النيجر ومالي. [2]

- تزايد نشاط شبكات التهريب والتجارة غير الشرعية وتجارة المخدرات والسلاح والتجارة بالبشر والهجرة السرية على طول الحدود الجزائرية ،حيث شكل هذا هاجسا حقيقيا للقوات الأمنية ، التي تمكنت في حصيلة سنة 2014 من حجز ما يفوق عن 20طن من المخدرات والكيف المعالج ، وأزيد من 192.200 لتر من الوقود المهرب .[3]
- انتشار العديد من الحركات والتنظيمات الإرهابية وتمددها وتزايد المنتمين إليها مثل داعش والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، حيث أدى ذلك إلى انتشار القواعد اللوجستيكية لشراء الأسلحة المنتشر في ليبيا ، وحسب التقديرات فأنه يوجد 21 مليون قطعة سلاح في الجنوب الليبي وحوالي 7 آلاف إلى 43 ألف مقاتل مرتزق.[4]
- صعوبة تأمين الأراضي الجزائرية نظرا لشساعة المساحة بالرغم من تقسيمها إلى ست نواحي عسكرية ، كعملية تنظيمية لتسهيل العملية الأمنية ، حيث لم يعد هذا التقسيم يستجيب للمتطلبات الأمنية في ظل تنامي التهديدات المتعددة ومتنوعة ، واتضح ذلك جليا من خلال الاعتداء الإرهابي للمنشأة النفطية بتقنتورين سنة2013 وذلك بعد تسلل المسلحون عبر الحدود الليبية الجزائرية .[5]

---

[1]– زكرياء وهبي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص207.

[2]– بوحنية قوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص03.

[3]– زكرياء وهبي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص207–208.

[4]– ،**نفس المرجع** ، ص209.

[5]– بوحنية قوي ، الجزائر والانتقال إلى دور الفاعل في إفريقيا : بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الذاتي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص09.

إن هذه التهديدات والمعضلات الأمنية المتزايدة والتي فرضتها البيئة الجغرافية فرضت على الجزائر الاعتماد على زيادة الإنفاق العسكري من أجل تغطية نفقات وزارة الدفاع التي وضعت عدة إستراتيجيات لمواجهة هذا الوضع الأمني المعقد ومنها :[1]

- تدعيم الجيش الشعبي الوطني بالأسلحة والعتاد والأجهزة المتطورة خاصة تلك المتعلقة بتوفير المعلومات اللوجستية ، حيث قامت الجزائر بتدعيم منظومتها الدفاعية عن طريق شراء نظام اتصالات جوية من نوع "هاريس" ونظام رصد عبر الأقمار الصناعية من نوع "إكسيلز" من أجل رصد تحركات المسلحين والإرهابيين في منطقة الساحل الإفريقي من الولايات المتحدة الأمريكية.
- تدعيم الجيش الوطني الشعبي بالموارد البشرية وتكوينها وتدريبها ، خاصة وأن إدارة المعارك الحديثة التي تستعمل فيها التقنيات والتكنولوجيا العالية تتطلب الإطارات البشرية المؤهلة ، ومن أجل هذا قامت المؤسسة العسكرية الجزائرية في إطار التعاون العسكري الثنائي مع الدول الغربية بإرسال البعثات إلى الخارج لكسب المهارات والتجارب ، والسعي إلى عصرنة وإحترافية القوات المسلحة بواسطة التكيف المتواصل للبرامج والوسائل البيداغوجية .

أما في الجانب العملياتي فقد تم وضع إستراتيجية الانتشار الواسع للقوات المسلحة من أجل السيطرة على كافة المنافذ الحدودية من أجل كسر وردع كل العمليات الإرهابية وغير المشروعة حيث تم ذلك عن طريق:

- إلحاق ناحية عسكرية جديدة بالناحية العسكرية السادسة في تمنراست غداة الهجوم على مقر الدرك الوطني بتمنراست في مارس 2012، وذلك لمراقبة الحدود بفضل النظام المراقبة الإلكتروني.[2]

[1]- زكرياء وهبي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص210-212.

[2]- Laurence Aida Ammour , **Evolution De La Politique De Défanse Algérienne**.Paris: Center Français de Recherche Sur Le Rensignment,2013, p05.

- إضافة ناحية عسكرية سابعة بولاية إليزي وتدعيمها بقطاع عملياتي ، بالإضافة إلى نشر حوالي 5 آلاف جندي ودركي على طول الحدود مع ليبيا .[1]
- إقامة قواعد عسكرية دائمة حول المنشآت النفطية والغازية في الجنوب الجزائري في حاسي مسعود بورقلة ، وعين أمناس بإليزي ومناطق أخرى بأدرار.[2]
- كما تم انشاء 80 نقطة عسكرية في الحدود الشرقية مع تونس وإقامة 30 مركزا للدرك الوطني ونشر أكثر من 3000 عنصر في المراكز العسكرية الجوية في حالة استعداد دائم للتدخل العاجل بواسطة طائرات الهليكوبتر، بالإضافة وجود وحدات فرعية تقوم بدوريات مستمرة ليلا ونهارا مدعمة بالإمكانيات اللازمة.[3]
- أما على الحدود الغربية المغلقة منذ عقدين والتي تعد مكان نشط لشبكات التهريب وتجارة المخدرات والشبكات الإجرامية، فقد قام الجيش الجزائري بنشر العديد من الوحدات العسكرية على طول مراكز المراقبة مع فرق خاصة بمكافحة الإرهاب،وتم تشييد مراكز مراقبة جديدة مدعمة بمدرجات لهبوط الطائرات العمودية ، كما قام بحفر خندق بعرض يصل إلى 7أمتار وبعمق يصل إلى 11مترا على طول الحدود الغربية مع المغرب ،كل هذا لضمان تعزيز الأمن والتصدي لكافة العمليات غير المشروعة. [4]

إن التنامي الهواجس الأمنية بالمحيط الجغرافي للدولة الجزائرية جعلها ترفع من إنفاقها العسكري وتتحمل أعباء مالية ضخمة من أجل تطبيق إستراتيجيات أمنية لمواجهة هذه التهديدات الأمنية المتزايدة في سبيل حماية حدودها وتغطية أمنية شاملة لمساحتها الشاسعة .

[1]-**Ibid**.
[2] -**Ibid**-.
[3]-**Ibid** . p06
[4]– <<الجيش الجزائري ينشر عناصره مع الحدود المغربية بعد توسيع الخندق الفاصل بين البلدين >> ، متاح على الرابط الإلكتروني : **http://www.akhbarona.com/world/142738.html**

المطلب الثاني :سباق التسلح (المغربي-الجزائري)

أدى تطور التنافس الإقليمي في المغرب العربي منذ بداية الستينيات من القرن الماضي إلى ظهور سباق تسلح بين الجزائر والمغرب ، حيث ظلت العلاقات الجزائرية – المغربية على مستوى التسلح مطبوعة دائما بالتنافس وفق مبدأ (الفعل –ورد الفعل) في إبرام صفقات السلاح ، كما أكد تقرير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بواشنطن أنه ثمة تنافسا حادا وكبيرا بين الجارتين المغرب والجزائر ، ولا يقتصر على اقتناء الأسلحة ، وإنما تطور التنافس بينهما حول تأهيل العنصر البشري والتحديث التقني.[1]

في تقريره لسنة 2008 أشار المعهد الدولي لأبحاث السلام إلى التنافس الشديد بين الجزائر والمغرب في مجال التسلح ، فالمغرب على الرغم وضعيته الاقتصادية الصعبة كبلد مستورد لا كمنتج للنفط الذي تصاعد سعره سنة2008 ، احتل المرتبة الخامسة بين الدول العربية من حيث الميزانية العسكرية وذلك بإنفاقه حوالي 3.5 مليارات دولار بنسبة 16% من الميزانية العامة للدولة المغربية ، في حين كانت الجزائر تحتل المرتبة الثالثة عربيا من حيث الإنفاق العسكري بمبلغ 2.4مليار دولار عام 2007، صارت في المرتبة الثانية عام 2008 بمبلغ 4.5 مليار دولار بنسبة 8% من الميزانية العامة للدولة الجزائرية. [2]

و تطور هذا السباق بين البلدين إلى إن أصبح يثير تخوفا في منطقة المغرب العربي من نشوب تصادم بين البلدين ، مما جعل الأمم المتحدة في سنة 2009 ترسل تحذيرا للبلدان المغاربية من اشتداد سباق التسلح بينهم ، حيث أشار التقرير السنوي للمعهد الدولي لأبحاث السلام من نفس السنة بأن البلدان المغاربية أصبحت تحتل المرتبة 20 بين الدول الأكثر تسلحا في العالم وتستحوذ على ثلث تجارة السلاح

[1]-Zahra Rahmouni ,<<L'Algérie et le Maroc toujours en tête de la course à l'armement en Afrique>>Disponible sur le lien:http**://www.tsa-algerie.com/20160222/lalgerie-et-le-maroc-toujours-en-tete-de-la-course-a-larmement-en-afrique/**

[2]- Ibid

في القارة الإفريقية .[1] وفي سنة 2013 احتلت الجزائر المرتبة السادسة عالميا من حيث شراء العتاد العسكري وصرفت 9مليار دولار وبذلك تضاعف حجم مشترياتها من الأسلحة ب277مرة ، بينما المغرب جاء في المركز الثاني عشر بإنفاق بلغ 2.8 مليار دولار ومنه ارتفعت مقتنياتها من السلاح ب1460%.[2]

وفي دراسة للمعهد الدولي لأبحاث السلام سنة 2015 عن عمليات نقل الأسلحة الدولية أشار إلى أن واردات إفريقيا قد زادت بنسبة 19% ، تستحوذ الجزائر والمغرب على 56% من الواردات الإفريقية ، وتأتي الجزائر في المرتبة الأولى بنسبة 30% تليها المغرب بنسبة 26%.[3]

يعد الصراع الإقليمي المستمر بين المغرب والجزائر والنزاع على الصحراء الغربية ومشكلة الحدود المغلقة أحد العوامل المشجعة على سباق التسلح خاصة مع انعدام انفراج العلاقات السياسية بين البلدين ، كما أصبح سباق التسلح بين البلدين يشكل مدخلا رئيسيا للعبة النفوذ التي تمارسها القوى الكبرى في المنطقة (أمريكا ، روسيا ،فرنسا) وهي تستثمر في الصراع المغربي الجزائري إلى أبعد الحدود عن طريق جعل المنطقة أحد الأسواق الرئيسية لأسلحتهما.

إن انخراط الجزائر في هذا التنافس الاستراتيجي جعلها ترفع من ميزانيتها العسكرية لتصبح (10ملياردولار سنة2015) وهي ثلاث أضعاف ميزانية المغرب (3.5مليار دولار سنة 2015)[4]وذلك لضمان التفوق الإستراتيجي لصالحها في أية معركة محتملة .

[1]–إدريس ولد قابلة ، المغرب– الجزائر: أمريكا ،روسيا وفرنسا تشعل سباق التسلح بالمنطقة ، << مجلة الحوار المتمدن >> ، العدد 2791 ، 2009/10/06. على الرابط : **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=186975**

[2]– حسين الأشرف ،<< المغرب والجزائر من الدول الأكثر إنفاقا على التسلح بالعالم>> ، على الرابط: **http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2013/03/**

[3]- Zahra Rahmouni ,**op.cit**.

[4]-**SIPRI Military Expenditure Database**;-Op.Cit.

وإذا كانت الدراسة قد اقتصرت على التركيز على هذه الأسباب ، لايمكن أيضا إغفال أو تجاهل سياسة تحديث الجيش الجزائري ، ومشاركة الجزائر في الشراكات الأمنية ، في إطار سياسة محاربة الإرهاب الداخلي والإقليمي والدولي.

المبحث الثالث: انعكاسات الإنفاق العسكري على التنمية في الجزائر

للإنفاق العسكري آثار ايجابية وسلبية على التنمية ، حجم هذا التأثير يتوقف على مرحلة التنمية التي يمر بها المجتمع ، ومدى توافر الموارد الاقتصادية المتاحة وهيكلة الاقتصاد الوطني وأولوية تخصيصها ، ومصادر تمويل النفقات العسكرية وأولوية إنفاقها ، بالإضافة إلى المدة الزمنية التي يستغرقها الإنفاق العسكري في الارتفاع.[1]

لقد أدى الارتفاع المستمر في النفقات العسكرية في الجزائر(**1990-2015**) ، خاصة في الفترة الأخيرة إلى تزايد الجدل حول هذه النفقات وما لها من تأثيرات ، باعتبار أن هذا التزايد سيكون حتما على حساب القطاعات الأخرى و منه تعطيل المسار التنموي بشكل عام ، حيث أجرت يومية الوطن " El Watan " المكتوبة بالفرنسية دراسة أشارت فيها إلى حجم التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر ، إذ ارتفعت ميزانيتي الدفاع والأمن إلى ما قيمته 20مليار دولار سنة 2013 ، ورأت الدراسة في الموقف الأمني الراهن كون ميزانية الدولة الجزائرية تتجه إلى "العسكرة " Lé budget de l'état – miliarisé ، وهو ما أعاد الأسئلة الكبرى في الجزائر حول أمن الدولة الجزائرية ومدى ارتباطه بالمهام الدفاعية ، وهو ما أدى بوزير المالية الأسبق عبد اللطيف بن أشنهو إلى تصريح " **إن ميزانية الدولة ليست شأنا مرتبطا بالدفاع فقط**"[2].

[1]-مي محمد احمد زيادة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص41.

[2]- بوحنية قوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص09.

المطلب الأول : الآثار الايجابية للإنفاق العسكري في الجزائر

حيث يمكن إجمالها في ما يلي:

- تحقيق الاستقرار الداخلي :

إن زيادة الإنفاق العسكري في الجزائر كان لتلبية حاجات الجيش الشعبي الوطني من أجل التجديد والعصرنة ودخول عالم الاحتراف وذلك من أجل مواجهة التهديدات والحفاظ على بقاء الدولة الجزائرية ، خصوصا بعدما ما مرت به من أزمات أمنية داخلية كادت أن تحولها إلى دولة فاشلة "العشرية السوداء" ، ومنه كان الإنفاق العسكري عاملا مهما في تحقيق الأمن والاستقرار ومساعدا في عملية البناء الديمقراطي ، وهي شروط أساسية لقيام التنمية .

إن من أهم الانعكاسات الايجابية للإنفاق العسكري في الجزائر خلال هذه الفترة هو زيادة التغطية الأمنية على كافة الأراضي الجزائرية خاصة الحدودية منها ، ومنه تأمين هذه المناطق سيمهد لتنمية هذه المناطق واستقرارها وفق مبدأ لا تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية ، ووعيا بهذه المهمة توجهت الجزائر إلى تبني الأمن بمفهومه الشامل ، والذي يرتبط بالبناء الاقتصادي والاجتماعي ، وتحويطه بالأمن العسكري .

فالإنفاق العسكري في الجزائر تظهر بذوره في انتشار وحدات الجيش الوطني والوصول إلى أصعب النقاط الجغرافية التي لم تستطع السلطات المدنية للوصول إليها ، وقام بعملية المسح الطوبوغرافي وإعداد الخرائط المسحية والدراسات الجيولوجية والمناخية لهذه المناطق وهي عملية مهمة في اكتشاف الموارد الطبيعية والأحفورية ومنه تدعيم الاقتصاد الوطني بطريقة غير مباشرة ، بالإضافة إلى مجهودات الجيش في دعم الأمن الاقتصادي وذلك من خلال محاربة الجرائم الحدودية التي تهدد الاقتصاد الوطني مثل عمليات التهريب وتجارة الممنوعات وتصدير الجرائم الاقتصادية التي تتم عبر الحدود .

- خلق بيئة آمنة جاذبة للاستثمارات ودعم الاقتصاد الوطني:

إن الأمن و الاستقرار الذي توفر بفضل جهود أفراد الجيش الشعبي الوطني سواء على الصعيد الأمني الداخلي أو الخارجي ، خلق بيئة محفزة لعودة رؤوس الأموال الجزائرية وسمحت زيادة تدفق رأس المال الأجنبي للاستثمار ، مما أدى إلى رفع الإنتاجية ودفع عجلة الاقتصاد الوطني .

إن زيادة الإنفاق العسكري في الجزائر سمحت من زيادة وحدات الجيش الشعبي الوطني وجاهزيتها من أجل تأمين المنشآت الحيوية والإستراتيجية في الجنوب الجزائري خاصة بعد الاعتداء الإرهابي على المنشأة الغازية بتقنتورين ، وحفاظا على الاقتصاد الوطني واستمرار نموه واستقراره وتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية ، وكذلك حفاظا على سلامة العمال الجزائريين والرعايا الأجانب داخل هذه المنشآت الإستراتيجية ، والأهم من ذلك كله هو الحفاظ على السيادة الوطنية التي تعد من أبرز مهام الجيش الوطني الشعبي .[1]

إن الإنفاق العسكري في الجزائر يساهم بدعم عملية التنمية الاقتصادية بصفة كبيرة خصوصا مع شروع وزارة الدفاع الوطني في زيادة تقوية قاعدتها الصناعية لتشمل قطاعات إستراتيجية لتنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات ، من خلال تفعيل بروتوكولات الاتفاق الجزائرية –الإماراتية – الألمانية لتطوير الصناعة الميكانيكية الوطنية حيث شملت العمليات التي باشرتها وزارة الدفاع في هذا الإطار، قطاعات الصناعة الميكانيكية وصناعة السيارات لكل الأرضيات والعربات وآليات النقل ، وكذا قطاع الملابس و الأحذية ووسائل التخييم ، ووحدة تصنيع تجهيزات عتاد الصحة والتجهيزات شبه الصحية ، هذه الشعب الصناعية من شأنها أن تعطي دفع جديد للاقتصاد الوطني في مجالات الصناعة والفلاحة و الأشغال العمومية وتعزيز متطلبات واحتياجات الجيش الشعبي الوطني فيما

[1]– محمد الصالح بوعافية ، << دور الجيش في تأمين المنشآت الإستراتيجية حالة الجزائر منشأة تينقتورين النفطية>> ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، عدد خاص أشغال الملتقى الدولي سياسيات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية ،ص520.

يتعلق بوسائل العتاد وكذا خلق مناصب شغل جديدة (20ألف منصب شغل مباشر و 25000 منصب شغل في إطار المناولة) بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا والخبرة والتي بدورها بدون شك ستساهم في التنمية الوطنية.[1]

كما تساهم المؤسسة العسكرية في تكوين العنصر البشري ، فهي تعد مدرسة لتخريج الإطارات في مختلف التخصصات يمكن الاستفادة منها حتى في المجال المدني ، كما تعد الخدمة الوطنية من أهم جسور التحام المؤسسة العسكرية بالمجتمع في الجزائر ، مما يجعل منها مؤسسة للتنشئة السياسية والاجتماعية تعمل على تنمية معارف الشباب وحسهم الوطني وما تتيحه من فرص الاندماج الاجتماعي ، بالإضافة إلى ذلك توفر المؤسسة العسكرية العديد من الخدمات الاجتماعية التنموية ، كما لها مكاتب وأجهزة خاصة معنية بالتدخل السريع في أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية ومجالات الإغاثة الإنسانية . [2]

المطلب الثاني: الآثار السلبية للإنفاق العسكري في الجزائر.

إذا كان الإنفاق العسكري من وجهة نظر الذين يركزون على الأمن بمفهومه الصلب يؤدي الى حماية الأمن القومي من التهديدات العسكرية و يحافظ على سيادة الدولة و حدودها ، فانه و من وجهة نظر الذين ينطلقون من المفهوم اللين لأمن و التهديدات الجديدة التي ترتبط بالظروف المعيشية و الاقتصادية فان، الانفاق العسكري يشكل عبئا على التنمية الاقتصادية و الازدهار الاجتماعي للدولة .

يمثل الإنفاق العسكري عبئا على الدولة باعتباره إنفاقا على قطاع غير منتج خاصة في الدول النامية ، حيث حددت الأمم المتحدة نسبة الإنفاق العسكري ب 4%، كنسبة من الناتج المحلي لكي لا يكون لهذا

[1]- علي بوشربة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص30.

[2]- <<إنشاء الهياكل ، مخططات تسيير الكوارث ، التعاون المدني العسكري على الصعيد الوطني ، التعاون الدولي : كيف يواجه الجيش الوطني الشعبي الأخطار الكبرى>>. **مرجع سبق ذكره** ، ص15.

الإنفاق آثار سلبية على التنمية [1] ، و ذلك من خلال ترشيد نفقات القطاع العسكري و العمل على خلق توازن بين مختلف القطاعات انطلاقا من ان كل القطاعات تكمل بعضها البعض في اطار سياسة تنموية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل حاجيات المجتمع و مختلف أبعاد الأمن .

إن الإنفاق العسكري في الجزائر كما هو حال الدول العربية والدول النامية الأخرى ،يتجه و منذ استقلال هذه الدول الى الاستحواذ على الموارد الاقتصادية ، مما جعله يشكل عبئا على عملية التنمية فقد تزايدت نسبته من الناتج المحلي بصفة مستمرة على حساب القطاعات الأخرى ،فقد تجاوزت 4.3% سنة 2011 لتصل إلى 6.2% سنة 2015 هذه النسب تعد مرتفعة جدا حتى بالنسبة للدول الأعلى إنفاقا في العالم ، فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية أنفقت عسكريا 3.3% من الناتج المحلي سنة 2015 و الصين أنفقت عسكريا 1.9% من نفس السنة[2].

ويمكن ان نستشف الانعكاسات السلبية الأولية لزيادة الإنفاق العسكري في الجزائر على التنمية خاصة في مجال الصحة والتعليم والخدمات ، حيث يعد قطاع التعليم من أهم الركائز الأساسية لدفع عملية التنمية خاصة في المجال الاقتصادي، الذي أصبح يعرف باقتصاد المعرفة والتكنولوجيا والذي يتطلب ضخ استثمارات كبيرة للنهوض بهذا القطاع ، حيث نلاحظ مثلا دولة مثل كوريا الجنوبية أو سنغافورة تتجاوز نسبة إنفاقها على التعليم كنسبة من الناتج المحلي 22% ويكفي هذا الرقم لنعرف الفارق بين هذه الدول التي حققت طفرات تنموية ضخمة، نتيجة ضخها استثمارات كبيرة على التعليم والبحث العلمي ، في حين لا تتجاوز نفقات التعليم في الجزائر نسبة 4% من الناتج المحلي ولا تتجاوز نفقاتها على البحث والتطوير نسبة 0.01% من الناتج المحلي و هي نسبة قليلة جدا إذا ما تم مقارنتها بما ينفق على القطاع العسكري[3] .

---

[1]- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي2003 ، **مرجع سبق ذكره** ، ص421.

[2]SIPRI Military Expenditure Database-**Op.Cit.**

[3]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **تقرير التنمية البشرية 2014**، ص191–195.

إن صفقات السلاح الكبيرة التي وقعتها الجزائر خاصة في الفترة (2006–2015)، قد التهمت نسبة كبيرة من الريع المالي الناتج عن النفط والغاز (اقتصاد ريعي هش) ، والذي كان بإمكانه –في حاله توجيهه إلى قطاعات اقتصادية هامة– إحداث طفرة كبيرة في جميع مجالات التنمية ، هذه الفرصة البديلة كانت ستنقل الجزائر نقلة نوعية كبيرة ،كانت ستؤثر بالإيجاب على مؤسسات التعليم والصحة والبيئة ، فأغلب مؤسسات التعليم في الجزائر مازالت تفتقد لأبسط المعايير التكنولوجية، التي تعتبر من أسس بناء الاقتصاد الحديث لأنها تعمل على خلق الكوادر التي تسيير هذا الاقتصاد و تسهر على تنميته.

إن الإنفاق على التعليم من شانه أن يسمح للدولة بالاستغناء عن المساعدات الخارجية كما يسمح لها أيضا بالاستثمار في مواردها و هنا نشير إلى امتلاك الجزائر لإمكانيات كبيرة غير مستغلة ، في مجال الطاقات المتجددة لا تستغل الجزائر سوى 0.1% مقابل 99.9 % من الوقود الأحفوري و الذي يسبب نسبة تلوث كبيرة ،إلى جانب الكثير من المعادن غير المستغلة و هذا راجع إلى إفتقارها إلى الكوادر والتكنولوجيا لاستغلال هذه الإمكانيات والتي لايمكن استغلالها إلا عن طريق الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير وليس عن طريق الإنفاق على أسلحة قد تتقادم ولا تستعمل أصلا .

بالرغم من دخول المؤسسة العسكرية الجزائرية في شراكات اقتصادية من أجل النهوض بقطاع الصناعة وتنويع الاقتصاد الوطني ، لكن يبقى القطاع العسكري في الجزائر هو قطاع غير منتج لأنه موجه أساسا للاستهلاك الداخلي ومقتصر على إنتاج بعض العتاد والذخائر والأسلحة الخفيفة ، ويبقى هذا القطاع معتمد على استيراد ما يحتاجه بنسبة كبيرة ومنه اقتطاع جزء كبير من الأموال وبالعملة الصعبة وهذا من شأنه أن يقلل من توجيه الأموال للمشاريع الاستثمارية مما يقلل من حجم النمو في الإنتاج المحلي ، في حين إسرائيل مثلا تبلغ صادراتها من الأسلحة 12مليار دولار سنويا التي تشكل فيها صناعة

الأسلحة ومبيعاتها إلى الخارج بندا أساسيا من بنود صادراتها ومصدرا مهما من مصادر الإضافات إلى الدخل الوطني وتغذية الصناعات المدنية بالتكنولوجيا المتقدمة [1].

إن الموارد المالية الضخمة التي يستحوذ عليها الإنفاق العسكري في الجزائر كان من الممكن توجيهها نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة و البنية التحتية بما يؤدي إلى دفع عملية تنويع الاقتصاد وتوسيع قاعدته وتنويع بنيته الإنتاجية والخروج من دائرة الاقتصاد الأحادي الجانب القائم أساسا على قطاع النفط والغاز، الذي يعتبر قطاعا غير مستقر مما يعرض الاقتصاد الوطني لهزات تقلبات الاسعار مثلما ما تعيشه الجزائر منذ انهيار أسعار النفط بداية من سنة 2014 وما خلفته من ضغوط تضخمية وانهيار أسعار الدينار الجزائري أدى بالحكومة الجزائرية إلى تطبيق سياسة التقشف وتجميد معظم المشاريع التنموية ، بالمقابل استمرار تزايد ارتفاع النفقات العسكرية لتصل سنة 2015 إلى 6.2% من الناتج المحلي ، مما سيؤدي إلى تراجع الاقتصاد الوطني بنسبة 2% خلال 5سنوات المقبلة وهذا يعني تحمل الأجيال القادمة الآثار السلبية لهذه النفقات ، حيث تشير دراسة لأحد الخبراء الأوربيين نشرت سنة 2002 أثبت فيها إلى أن زيادة الإنفاق العسكري بنسبة 1% من إجمالي الناتج المحلي لبلد ما يمكن أن تؤدي خلال 5سنوات إلى تراجع قدرات الاقتصاد الوطني بنسبة 0.7%[2].

لقد أثبتت الدراسات أن الفقر والبطالة وانعدام الأمل لدى الشباب يجعلهم أكثر عرضة للتأثر بالأفكار الانتقامية التي تتبنى العنف خيارا لمعالجة الأوضاع العامة ويجعلهم لقمة سهلة للمجموعات الإرهابية ، ومنه توجيه الإنفاق نحو التنمية يعد من الأولويات الأساسية لمحاربة الظاهرة الإرهابية واقتلاعها من جذورها والحلول الأمنية العسكرية وحدها لا تكفي ، وهذا ما ينطبق على الحالة الجزائرية ، حيث في

[1]– عدنان فرحان الجوراني ، الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 3389، 2011، على الرابط:
http://www.sasapost.com/military-expenditure-report

[2]- جولي أبي غانم، **مرجع سبق ذكره** .

دراسة للخصائص البيوغرافية لأفراد الجماعات المتطرفة والإرهابية في الجزائر أجراها الأستاذ رابح زاوي توصل إلى النتائج التالية :[1]

- المستوى التعليمي المتدني والبسيط هو السمة البارزة في تلك التنظيمات.
- المستوى الاقتصادي المتدني ومعاناة فئة تتمتع بالغالبية المطلقة من شبح البطالة ، خاصة إذا ربطنا ذلك بكون نسبة الشباب العزاب تشكل الغالبية المشكلة لتلك التنظيمات الإرهابية.

وعلى أساس ذلك تعد التنمية المحلية العادلة والمتوازنة والتعليم الجيد أحسن الحلول لمكافحة الإرهاب، ومنه فإن توجيه الإنفاق نحو التنمية يقلل من التهديدات الإرهابية بالمقابل فإن زيادة الإنفاق العسكري سيكون حتما على حساب التنمية .

إن التنافس الإستراتيجي الموجود بين الجزائر والمغرب والذي أدى إلى سباق التسلح بينهما له آثار سلبية مباشرة على التنمية خاصة من ناحية الإهدار المتزايد للموارد الاقتصادية والتي قد تؤدي إلى الانهيار ولنا في الإتحاد السوفيتي أحسن مثال على ذلك ، كما انعكس ذلك على العلاقات الجزائرية المغربية والذي أخذت الطابع التنافسي أكثر منه التعاوني ويظهر ذلك من خلال الأداء السياسي والاقتصادي بينهما باعتبارهما عاملين أساسيين للتقدم والتطور في مجالات عدة ، والاعتماد على زيادة الإنفاق العسكري والتنافس من أجل التسلح بدل الإنفاق على التنمية وتسارع البلدين في توسيع دائرة المجالات الاقتصادية مع الدول الغربية من خلال صفقات السلاح والتنافس في عقد الشركات الأمنية لمواجهة التهديدات الأمنية ، بدل الاستفادة من اتحاد المغرب العربي من خلال تفعيله وزيادة فرص التكامل الذي سينعكس حتما على الأداء التنموي لكلا البلدين وفق معادلة اللعبة غير الصفرية (رابح ، رابح).

[1]–رابح زاوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص398.

عموما يمكن القول بأن للإنفاق العسكري في الجزائر آثار إيجابية وسلبية على التنميةّ ، ومع ذلك يمكن القول أن الدولة الجزائرية كانت بحاجة إلى هذا المستوى من الإنفاق العسكري للوفاء بالاحتياجات الأمنية وتوفير البيئة الآمنة الضرورية للتنمية ، إلا أن استمرار اتجاه ميزانية الدولة الجزائرية نحو العسكرة هذا يؤكد على سيطرة البعد العسكري للأمن الوطني الجزائري على حساب المقاربة الاقتصادية التنموية .

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يتضح أن الإنفاق العسكري في الجزائر عرف تزايدا مستمرا خلال الفترة محل الدراسة (1990–2015) ، حيث كان مواكبا للارتفاع المستمر على المستوى الإقليمي والعالمي لكن هذا الارتفاع كان بشكل كبير خلال العشر السنوات الأخيرة من فترة الدراسة ، حيث قدر سنة 2006 ب3.094مليار دولار أي بنسبة 2.6% من إجمالي الناتج المحلي ، ليصل سنة 2015 إلى 10.431مليار دولار مستهلكا 6.2% من إجمالي الناتج المحلي . و يعزى هذا الارتفاع المستمر للنفقات العسكرية في الجزائر إلى ارتفاع واردات الجزائر للسلاح حيث أصبحت تحتل المرتبة 11 عالميا لحجم السلاح المستورد سنة2015 .

كما أن تزايد الهواجس الأمنية المرتبطة بالحدود والمتعلقة بتزايد نشاط المجموعات الإرهابية وتفشي ظواهر الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والسلاح وتجارة البشر والهجرة السرية، وحالة الفوضى التي تعرضت لها معظم الدول المجاورة للجزائر في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل ، بالإضافة إلى سباق التسلح الموجود بين الجزائر والمغرب ، من أهم الأسباب التي أدت إلى رفع ميزانية وزارة الدفاع الجزائرية من أجل مواجهة هذه التهديدات المعقدة والعابرة للحدود والقارات .

و اذا كان الانفاق العسكري يبرر بحماية الامن القومي الجزائري من التهديدات المتنامية خاصة نشاط الشبكات الإرهابية في منطقة الساحل و الذي يدفع بالجزائر الى تدعيم المؤسسة العسكرية و تجهيزها ، فانه و بالنظر إلى انعدام التوازن بين ميزانية القطاع العسكري و القطاعات الاقتصادية الأخرى في الفترة محل الدراسة كما هو موضح في الملحق و بالنظر ايضا الى طبيعة التهديدات الجديدة فان استمرار ارتفاع النفقات العسكرية في الجزائر سوف تكون له انعكاسات سلبية على التنمية و على الامن القومي الجزائري و هذا يدفعنا الى تنبيه صانعي القرار على ترشيد الموارد المالية للدولة لقطع الطريق على

المتربصين بالأمن الجزائري على المستوى الداخلي و الخارجي ،خاصة و ان التدخل في الشؤون الداخلية اصبح يأخذ بذرائع الإنسانية و تحرير وتنمية الشعوب .

وللاستثمار في هذه الايجابيات والتغلب على هذه السلبيات ، يجب على الجزائر التوجه نحو تبنّي الأمن بمفهومه الواسع الذي يقتضي استخدام ما هو متاح من الموارد بشكل متوازن بين مختلف القطاعات ، وذلك من أجل تحقيق تنمية متوازنة بالإضافة إلى بلوغ القوة العسكرية اللازمة لفرض كيانها وحماية مواطنيها .

الخاتمة

الخاتمة :

عالجت الدراسة تأثير الإنفاق العسكري على التنمية في الجزائر خلال الفترة الزمنية (1990-2015) ، ومن خلال مناقشة فصول الدراسة ، تم الوصول إلى مجموعة من النتائج التي من شأنها أن تؤكد الفرضيات والإجابة على الإشكالية المطروحة وهي كالتالي :

- إن الإنفاق العسكري هو من النّفقات الأساسيّة الّتي تعتمد عليها الدّولة من أجل تطوير القطاع العسكريّ كأحد المجالات المستهدفة في التنمية من جهة ، ومن جهة أخرى من أجل تلبية المتطلبات الأمنية ،فالأمن يتعلق بالحماية والدفاع عن كيان الدولة ووحدة أراضيها من التهديدات الداخلية و الخارجية وتحصيل أهداف المواطنين عامة واهتماماتهم المتعلقة بالاستقرار والطمأنينة والتماسك الاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تتوقف العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية على تحقيق التوازن بينهما خاصة في الدول النامية ، لأن الإفراط في الإنفاق العسكري قد يحول الموارد المالية والتكنولوجيا والموارد البشرية بعيدا عن التنمية ، بالمقابل يعد الإنفاق العسكري عاملا مهما في تحقيق الأمن والاستقرار وهما من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية .
- إن المكانة الخاصة التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية في الجزائر، والتي تستمدها من الخصائص الفريدة التي تتمتع بها ،بالإضافة إلى أن التوجهات الجديدة التي سلكتها المؤسسة العسكرية في الجزائر في إطار مهمة الدفاع الوطني ، جعلها أكثر نزوعا نحو الاحترافية والتحديث خاصة، وأنها أصبحت تواجه تهديدات كبيرة والمتمثلة في محاربة الإرهاب على

المستوى الداخلي و على المستوى الدولي ، واستمرارها في تأدية أدورها التنموية في مختلف المجالات ، يجعلها في حاجة دائمة للتطوير والتجديد وهو ما يتطلب ميزانية معتبرة .

- إن الإنفاق العسكري في الجزائر عرف تزايدا مستمرا خلال الفترة محل الدراسة (1990-2015) ، حيث كان مواكبا للارتفاع المستمر للإنفاق على المستوى الإقليمي والعالمي ، لكن هذا الارتفاع كان بشكل كبير خلال العشر السنوات الأخيرة من فترة الدراسة ، وتجاوز حدود 4% من الناتج المحلي في الخمس سنوات الماضية ، وهي النسبة التي ركزت الأمم المتحدة عدم تجاوزها من طرف الدول النامية،حتى لا تكون هناك تأثيرات سلبية على التنمية.
- إن تنامي الهواجس الأمنية المرتبطة بالمحيط الجغرافي للدولة الجزائرية جعلها ترفع من نفقاتها العسكرية وتتحمل أعباء مالية ضخمة من أجل تطبيق إستراتيجيات أمنية لمواجهة هذه التهديدات الأمنية المتزايدة في سبيل حماية حدودها وتغطية أمنية شاملة لمساحتها الشاسعة .
- إن التنافس الإستراتيجي بين الجزائر والمغرب ، والذي أدى إلى سباق تسلح تحت غطاء محاربة الإرهاب وتحديث الجيش ، كان عامل مهم في رفع الميزانية العسكرية في الجزائر ، والذي له تأثير على التنمية في الجزائر ، وهذا باعتبار أن ما تنفقه الجزائر عسكريا هو ثلاثة أضعاف ما تنفقه المغرب ، كان من الممكن استثمار هذا الإنفاق في تنمية المناطق الحدودية بين البلدين وتفعيل اتحاد المغرب العربي .

ومع ذلك يمكن القول أن الدولة الجزائرية كانت بحاجة إلى هذا المستوى من الإنفاق العسكري للوفاء بالاحتياجات الأمنية وتوفير البيئة الآمنة الضرورية للتنمية ، إلا أن استمرار اتجاه ميزانية الدولة الجزائرية نحو العسكرة يؤكد على البعد العسكري للأمن الوطني الجزائري على حساب المقاربة الاقتصادية التنموية .

ومنه توصي الدراسة بأن الاستثمار في هذه الايجابيات والتغلب على هذه السلبيات ، يجب على الجزائر التوجه نحو تبنّي الأمن بمفهومه الواسع الذي يقتضي استخدام ما هو متاح من الموارد بشكل متوازن بين مختلف القطاعات ، "**لأن الأمن ليس هو المعدات العسكرية ، وإن كان يتضمنها ، والأمن ليس القوة العسكرية ، وإن كان يشملها ، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي ، وإن كان ينطوي عليه ، إنّ الأمن هو التنمية ومن دون تنمية لايمكن أن يوجد أمن ، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع ،لا يمكن أن** تظل آمنة"[1].

[1]- روبرت ماكنمارا ، نقلا عن سليمان حربي ، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

الوثائق الرسمية :

1-الأمم المتحدة ،**إعلان الحق في التنمية** ،قرار رقم 41/128 المؤرخ في04ديسمبر1986

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . **دستور سنة 1963**. الجزائر، .1963

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**الميثاق الوطني 05جويلية 1976**،.1976

4-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **دستور 22 نوفمبر .1976**

5-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الميثاق الوطني لسنة 1986** .

6-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **دستور سنة 1989** . الجزائر،1989.

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية،قانون رقم 89-26 مؤرخ في 03 جمادى الثانيةعام1410الموافق 3ديسمبرسنة1989 يتضمن قانون المالية لسنة1990،العدد1.

8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية،قانون رقم90-36 مؤرخ في 14 جمادى الثانيةعام1411الموافق31ديسمبرسنة 1990،يتضمن قانون المالية لسنة1991العدد57.

9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ،قانون رقم 91-29 مؤرخ في9 جمادى الثانية عام1413الموافق16ديسمبر 1991 ،يتضمن قانون المالية لسنة1992،العدد65.

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الجريدة الرسمية،قانون رقم93-01مؤرخ في26رجب عام 1413 الموافق 19 يناير سنة 1993، يتضمن قانون المالية لسنة 1993 ،العدد04.

11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، مرسوم تشريعي رقم93-18مؤرخ في 1رجب عام 1414 الموافق 29 ديسمبر 1993،يتضمن قانون المالية لسنة1994، العدد88.

12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، أمر رقم94-03 مؤرخ في 27 رجب عام 1415 الموافق 31 ديسمبر 1994 ، يتضمن قانون المالية لسنة1995،العدد87.

13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، أمر رقم 95-27 مؤرخ في 8شعبان عام 1416 الموافق 30ديسمبر 1995 ، يتضمن قانون المالية لسنة1996 ،العدد82.

14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ،أمر رقم 96-31 مؤرخ في 19 شعبان عام 1417 الموافق30ديسمبر 1996 ، يتضمن قانون المالية لسنة1997،العدد85.

15- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ،قانون رقم97-02 مؤرخ في 2رمضان عام 1418 الموافق31ديسمبر 1997 ،يتضمن قانون المالية لسنة1998،العدد89.

16- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ،قانون رقم98-12 مؤرخ في 13 رمضان عام 1419 الموافق31ديسمبر 1998،يتضمن قانون المالية لسنة1999،العدد98.

17- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ،قانون رقم99-11 مؤرخ في 15 رمضان عام1420 الموافق23ديسمبر 1999،يتضمن قانون المالية لسنة2000، العدد92.

18- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، قانون رقم01-12مؤرخ في27 ربيع الثاني عام 1422الموافق 19 يوليو سنة 2001 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 ،العدد38 .

19- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، أمر رقم02-01 مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1422 الموافق 25 فبراير سنة2002 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة2002 ،العدد15.

20- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ،قانون رقم 03-05 مؤرخ في 13 ربيع الثاني عام1424 الموافق 14 يونيو سنة 2003 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2003 ، العدد37.

21- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ،قانون رقم03-22مؤرخ في 4 ذي القعدة عام1424 الموافق 28ديسمبر سنة2003 ، يتضمن قانون المالية لسنة 2004،العدد83.

22- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، قانون رقم 05-05 مؤرخ في 18 جمادى الثانية 1426 الموافق 25 يونيو سنة 2005، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 ، العدد85.

23-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، أمر رقم 06-04 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام1427 الموافق 15 يونيو سنة2006 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ، العدد47.

24-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، أمر رقم07-03 مؤرخ في 18 رجب عام 1428 الموافق 24 يوليو سنة2007 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2007 العدد47.

25- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، أمر رقم 08-02 مؤرخ في 21 رجب عام 1429 الموافق 24 يوليو سنة 2008 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 العدد42.

26- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، أمر رقم 09-01 مؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة2009 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 العدد44.

27- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، أمر رقم 10-01 مؤرخ في 16 رمضان عام1431 الموافق 26غشت سنة2010 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 العدد49.

28- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، قانون رقم 11-11 مؤرخ في 16 شعبان عام 1432 الموافق 18 يوليو سنة2011 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 ، العدد40.

29- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، أمر رقم12-03 مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1433 الموافق 13 فبراير سنة 2012 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2012 ، العدد08.

30- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، قانون رقم 12-12 مؤرخ في 12صفر1434 الموافق 26ديسمبرسنة2012 ،يتضمن قانون المالية لسنة 2013، العدد 72.

31- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، قانون رقم 13-08 مؤرخ في 27 صفر1435 الموافق 30ديسمبرسنة2013 ،يتضمن قانون المالية لسنة2014، العدد68.

32- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، أمر رقم 15-01 مؤرخ في 7 شوّال 1436 الموافق 23 يوليو سنة2015 ، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة2015 ، العدد40.

التقارير :

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 1994**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة.2004**

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة.2008**

4-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **تقرير التنمية البشرية 2014.**

الكتب :

1- الأغا فؤاد ، **علم الاجتماع العسكري** .الأردن:دار أسامة للنشر والتوزيع ،ط1 ،2001 .

2- بكّار عبد الكريم ، **مدخل إلى التنمية المتكاملة** .دمشق :دار القلم ، ط1، 1999.

3- بن العجمي بن عيسى محسن ، **الأمن و التنمية** . الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،ط1، 2011.

4-حجازي محمد ،**الجغرافيا السياسية** . مصر :جامعة القاهرة ،1997/1996.

5- دورتي جيمس وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة :وليد عبد الحي .بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، ط1، 1985.

6- ركن بحري و مسفر بن صالح الغامدي، **تطوير الأجهزة الأمنية المعنية بأمن منطقة الحدود البرية و مراقبة الملاحة البحرية وتأثيرها على الأمن** ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ،2012.

7- سيليريه بيير ، **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإستراتيجية** ، ت:أجمد عبد الكريم . دمشق : الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1988 .

8- السيد حسين عدنان،**نظرية العلاقات الدولية**، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت .2003

9- شلبي محمد ،**المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم ،المناهج ،الاقترابات والأدوات** .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1997.

10- صافي عدنان ، **الجغرافيا السياسية بين الماضي و الحاضر** . الأردن : مركز الكتاب الأكاديمي للنشر ، 1999.

11-عباس عبد الرزاق ، **الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية**. بغداد: مطبعة اسعد ،.1976

12- عريقات حربي موسى ، **مبادئ في التنمية والتخطيط الاقتصادي** .عمان: دار الفكر ، ط.11992

13-غريفيتش مارتن و أوكلاهان تيري ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** .الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث ، ط1، 2008.

14- قوي بوحنية ومن في حكمه ، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني** .عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1، 2015.

15-(___)(___) ، **ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية جامعة قاصدي مرباح ورقلة**.عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع ،ط1، .2015

16-الكيالي عبد الوهاب،**الموسوعةالسياسيةج1**.بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1999.

17- مقلد اسماعيل صبري ،**العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**.القاهرة:المكتبةالأكاديمية،1991.

18-معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي،**التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي2003**. ت: فادي محمود وآخرون. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،2004.

19-ولد دادة أحمد وآخرون ،**الجيش والسيادة والسلطة في الوطن العربي** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002.

المجلات العلمية الدورية :

1-بوعافية محمد الصالح ، << دور الجيش في تأمين المنشآت الإستراتيجية حالة الجزائر منشأة تينقتورين النفطية>> ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، عدد خاص أشغال الملتقى الدولي سياسيات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية.

2-بوكميش لعلى ،<<الحق في التنمية كأساس لتنمية الموارد البشرية و تحقيق التنمية الشاملة >>،**مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية**، العدد 11، جوان 2013.

3- بوشربة علي ، <<الصناعات العسكرية دفع قوي للصناعة الوطنية >> ، **مجلة الجيش** ، العدد 618 ، الجزائر ، جانفي2015.

4-ب.بوعلام ،<<40 سنة تمر على تأسيس الخدمة الوطنية مدرسة البناء والتشييد>> ، **مجلة الجيش** ، العدد573 ، الجزائر ، أفريل 2008.

5- الحربي عبد الله سليمان ، <<مفهوم الأمن (مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)>>، **المجلة العربية للعلوم السياسية** العدد19،2008.

6-حجاج قاسم ، <<التدخل الإنساني للجيش الشعبي الوطني في مواجهة الكوارث الطبيعية دراسة للشراكة عسكري- مدني خلال فيضان وادي مزاب سنة 2008>>**مجلة دفاتر السياسة والقانون جامعة قاصدي مرباح ورقلة** ، العدد 14،جانفي2016.

7- عوني مالك ، <<الأمن غير التقليدي : اتجاهات تهديد "موازية " للأمن في المنطقة العربية>>**مجلة السياسة الدولية**. العدد 186،مصر ،أكتوبر .2011

8- غربي محمد،<<من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن:حالة منطقة البحرالمتوسط>>**مجلة دفاتر السياسة والقانون جامعة قاصدي مرباح ورقلة** ، العدد 01، جوان 2009.

9- قوي بوحنية ، **الجزائر والانتقال إلى دور الفاعل في إفريقيا : بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الذاتي** . مركز الجزيرة للدراسات ، 2014.

10- (__) (__) ، **الإستراتيجية الأمنية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقية** مركز الجزيرة للدراسات ،2012.

11- كاخيا إسماعيل إبراهيم ،<<ضبط التسلح في المنطقة وأثره على التوازن الاستراتيجي العربي الإسرائيلي>> ، **مجلة الفكر السياسي**، العدد 20 ،سوريا ،.2004

12- منصر جمال ، <<تحولات في مفهوم الأمن : من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف>> ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون جامعة قاصدي مرباح ورقلة** ، العدد 01 ، جوان 2009 .

13- المومني رياض و الخطيب فوزي ،<<الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية في الأردن:دراسة تطبيقية>> ، **مجلةاليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، المجلد 9 العدد4 ، 1990

14-<<التعاون الجزائري – الإماراتي – الألماني في مجال الصناعات العسكرية>>، **مجلة الجيش** ، العدد588، الجزائر ، جويلية 2012، ص45.

15-<<الجيش الوطني دائما في الموعد >>.**مجلة الجيش** ، العدد545 ، الجزائر ، ديسمبر .2008

16-<<إنشاء الهياكل ، مخططات تسيير الكوارث ، التعاون المدني العسكري على الصعيد الوطني ، التعاون الدولي : كيف يواجه الجيش الوطني الشعبي الأخطار الكبرى>>. **مجلة الجيش** ،العدد 527 ، الجزائر ، جوان 2007.

الرسائل العلمية :

1- باباعربي مسلم ، الجيش والانتخابات في الجزائر(2004/1991)، **مذكرة مقدمة لاستكمال الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية** ، جامعة الجزائر،2004/.2005

2- عصفور فؤاد يوسف حابس ، <<أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق(الأردن،سوريا،مصر،إسرائيل >> ،**مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد** ،جامعة اليرموك "الأردن" سنة 1996.

3- عميرة اسماعيل ، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري ، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص التنظيم والعمل** ، جامعة الجزائر ، 2009.

4- زيادة احمد مي محمد ،**جدلية العلاقة بين الانفاق العسكري و النمو الاقتصادي :دراسة تطبيقية على اسرائيل – الدول العربية** . قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة الأزهر "غزة ،"2014.

المجلات والجرائد:

1-بودية خالد ، <<ارتفاع الإنفاق العسكري في الجزائر2015 >>. **جريدة الخبر** ، العدد 8114 ،04/6/ 2016.

2-(__) (__) ، <<الجزائر تشتري 142 طائرة هيلكوبتر هجومية ومتعددة الخدمات>> . **جريدة الخبر**، العدد 7734 ،2015/07/06.

مقالات من الانترنت:

1- أبي غانم جولي ،**<<** العلاقة التبادلية بين الانفاق العسكري والتنمية **>>**،**مجلة الدفاع اللبناني**. العدد78 ،تشرين الأول 2011م ، متاح على الرابط: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content 2

2- بوشلوح سكينة ، << سباق التسلح الدولي>> ، متاح على الرابط:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2011/4/1

3- بابا عربي مسلم ، <<المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي>> ، متاح على الرابط:

http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=12174.0;wap2

4- دياب محمد،<<جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية>>.متاح على الرابط:

https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/kl7-9kZCJSY

5-<<ملخص كتاب سباق التسلح الدولي الهواجس والطموحات و المصالح >>، متاح الرابط:

http://www.opu-dz.com/site/ar/index.php?option=mod_livre

6-<<ارتفاع الإنفاق العسكري العالمي 2015>>، متاح على الرابط :

http://www.aljazeera.net/news/international/2016/4/5/

7- <<الجيش الجزائري ينشر عناصره مع الحدود المغربية بعد توسيع الخندق الفاصل بين البلدين >>،متاح على الرابط :

http://www.akhbarona.com/world/142738.html

8- ولد قابلة إدريس ، <<المغرب- الجزائر: أمريكا ،روسيا وفرنسا تشعل سباق التسلح بالمنطقة>> ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2791 ، 2009/10/06. على الرابط :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=186975

9-الأشرف حسين ،<< المغرب والجزائر من الدول الأكثر إنفاقا على التسلح بالعالم>> ، على الرابط :

http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2013/03 /

10-عدنان فرحان الجوراني ، <<الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية >>، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 3389، 2011، على الرابط: http://www.sasapost.com/military-expenditure-

المراجع باللغة الأجنبية :

ouvrages

1-Ammour Laurence Aida, **Evolution de La Politique de défanse Algérienne**. Paris: Center Français De Recherche Sur Le Rensignment,2013.

Rapports

1- **Antony. H cordesmam and others. The North African Military Balance. Center for strategic international studies, 2010.**

2- Cordesman.H andA. Burke; The Military Balance in North Africa.

Center for Strategic and International Studies ; 2002.

Sites Internet:

1- Freeman- Sam Perlo And others . Trends in world military expenditure, 2015.p7.Published an article on the link-mail:http**://www.sipri.org**

2- Rahmouni Zahra ,<<L'Algérie et le Maroc toujours en tête de la course à l'armement en Afrique>>Disponible sur le lien: http**://www.tsaalgerie.com/20160222/lalgerie-et-le-maroc-toujours-en-tete-de-la-course-a-larmement-en-afrique/**

3-SIPRI Military Expenditure Database.Posted on mail link:http://www.sipri.org/-4-'World military spending on the up again - SIPRI', *Defence Web,* 6 April 2016. Published an article on the link-mail:http**://www.sipri.org/-**

5- **http:www.globalfirepower.com/&prev=search**

الملحق

ملحق يوضح ميزانيات وزارة الدفاع مقارنة ببعض ميزانيات الوزارات الأخرى للدولة الجزائرية من سنة 1990 إلى غاية 2015.

الجدول " ا " (تابع)

القطاعات	بالاف الدنانير
1 - 2 - الموارد العادية الاخرى :	
201 - 006 - حاصل ودخل الاملاك الوطنية	3.000.000
201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية	7.000.000
201 - 008 - الايرادات النظامية.....	-
المجموع الفرعي (2)	10.000.000
مجموع المواد العادية	88.000.000
2 - الجباية البترولية :	
201 - 009 - الجباية البترولية	48.500.000
المجموع العام للارادات	36.500.000

الجدول "ب"

توزيع الاعتمادات المفتوحة بصدد ميزانية التسيير لسنة 1990 حسب كل دائرة وزارية

الوزارات	بالاف الدنانير
- رئاسة الجمهورية	482.500
- مصالح رئاسة الحكومة	369.200
- الدفاع الوطني	8.100.000
- الشؤون الخارجية	1.305.515
- العدل.....	1.110.000
- الشؤون الدينية.....	63.300
- الداخلية	11.795.100
- التربية.....	30.028.473
- الشبيبة	2.008.100
- الاقتصاد.....	2.850.000
- الشؤون الاجتماعية	379.435
- الفلاحة.....	452.300
- الصناعة.....	227.098

الجدول " ب "

توزيع الاعتمادات المفتوحة بصدد ميزانية التسيير لسنة 1991 حسب كل دائرة وزارية

بالاف الدنانير

الوزارات	المبالغ
– رئاسة الجمهورية	470.171
– مصالح رئيس الحكومة	606.360
– الدفاع الوطني	10.439.000
– الشؤون الخارجية	1.407.945
– العدل	1.631.000
– الشؤون الدينية	71.000
– الداخلية	13.301.240
– الشبيبة	350.848
– الاقتصاد	3.220.000
– الشؤون الاجتماعية	642.000
– الفلاحة	737.756
– المناجم والصناعة	471.511
– الصحة	2.382.560
– النقل	759.871
– التربية	30.500.000
– التجهيز	481.457
– الجامعات	6.500.000
– البريد والمواصلات	108.195
– مصالح الوزير المنتدب للتكوين المهني	2.003.000
– مصالح الوزير المنتدب للبحث والتكنولوجيا	231.565
المجموع الفرعي	76.316.379
– التكاليف المشتركة :	41.983.621
المجموع العام	118.300.000

الجدول " 1 " (تابع)

(بالاف الدنانير)

1 - الموارد العادية	المبالغ
1 - 2 الايرادات العادية :	
006 - 201 - حاصل ودخل الاملاك	2.000.000
007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية	4.500.000
008 - 201 - الايرادات النظامية	-
المجموع الفرعي 2	6.500.000
مجموع الموارد العادية	115.500.000
2 - الجباية البترولية	
011 - 201 - الجباية البترولية	207.200.000
المجموع العام للايرادات	322.700.000

الجدول " ب "

توزيع الاعتمادات المفتوحة بصدد ميزانية التسيير لسنة 1992 حسب كل دائرة وزارية

الوزارات	المبلغ بالاف الدنانير
رئاسة الجمهورية	835.516
مصالح رئيس الحكومة	554.494
الدفاع الوطني	23.026.000
الشؤون الخارجية	3.996.255
الداخلية والجماعات المحلية	17.572.546
العدل	2.389.096
الاقتصاد	7.672.129
الطاقة	485.372
التربية الوطنية	57.434.036
العمل والشؤون الاجتماعية	280.038
الصناعة والمناجم	486.119
المجاهدين	311.315
الثقافة والاتصال	1.870.947
الشؤون الدينية	1.968.210
الصحة والسكان	12.802.303
النقل	1.328.013
الفلاحة	3.242.899

الجدول " أ "

الايرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة لسنة 1993.

بآلاف الدنانير

المنتوجات العادية	المبالغ بملايين (دج)
الموارد العادية	
1 - 1) الموارد الجبائية :	
201 - 001 حاصل الضرائب المباشرة.....	37.200.000
201 - 002 حاصل التسجيل والطابع.....	9.000.000
201 - 003 حاصل الضرائب المختلفة على الاعمال.....	44.300.000
201 - 004 حاصل الضرائب غير المباشرة.....	9.000.000
201 - 005 حاصل الجمارك.....	30.000.000
المجموع الفرعي 1	**129.500.000**
1 - 2) الموارد العادية الاخرى :	
201 - 006 حاصل دخل الاملاك الوطنية.....	3.000.000
201 - 007 الحواصل المختلفة للميزانية.....	9.500.000
201 - 008 الايرادات النظامية.....	-
المجموع الفرعي 2	12.500.000
مجموع الموارد العادية	142.000.000
2 - الجباية :	
201 - 011 الجباية البترولية.....	193.600.000
المجموع العام للايرادات	**335.600.000**

الجدول " ب "

توزيع الاعتمادات المفتوحة بصدد ميزانية التسيير لسنة 1993 حسب كل دائرة وزارية

القطاعات	بآلاف دج
رئاسة الجمهورية	685.480
مصالح رئيس الحكومة	622.000
الدفاع الوطني	29.809.500
الشؤون الخارجية	3.967.113
الداخلية	18.720.678
العدالة	2.971.000
الإقتصاد	8.482.481
الطاقة	365.143

الجدول "ب"

توزيع الاعتمادات المخصصة بصدد ميزانية التسيير لسنة 1994
حسب كل وزارة

القطاعات	بآلاف د.ج
رئاسة الجمهورية	727.918
مصالح رئيس الحكومة	696.574
الدفاع الوطني	39.846.557
الشؤون الخارجية	4.007.125
الداخلية والجماعات المحلية	22.257.809
العدالة	3.951.790
الاقتصاد	9.005.880
الطاقة	414.454
التربية الوطنية	84.258.412
العمل والحماية الاجتماعية	1.330.374
الصناعة والمناجم	679.778
المجاهدين	12.905.314
الاتصال	2.388.733
الشؤون الدينية	2.342.230
الصحة والسكان	17.819.286
النقل	1.874.303
الفلاحة	4.135.797
التجهيز	4.351.786
السكن	1.861.737
التكوين المهني	4.228.842
الشبيبة والرياضة	2.767.000
البريد والمواصلات	165.170
السياحة والصناعات التقليدية سابقا	83.151
المجموع الفرعي	222.100.020
التكاليف المشتركة	101.172.857
المجموع العام	323.272.877

الجدول " ب "

توزيع الاعتمادات، بعنوان ميزانية التسيير لسنة 1995، حسب كل وزارة

الوزارات	المبلغ (بالاف دج)
رئاسة الجمهورية	870.905
مصالح رئيس الحكومة	814.840
الدفاع الوطني	58.847.450
الشؤون الخارجية	5.159.470
الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والاصلاح الإداري	25.774.225
العدل	4.659.785
المالية	9.514.085
إعادة الهيكلة الصناعية والمساهمة	39.630
الصناعة والطاقة	1.229.062
المجاهدين	16.304.105
الاتصال	1.943.979
التربية الوطنية	86.880.000
التعليم العالي والبحث العلمي	16.877.192
الفلاحة	4.765.362
التجهيز والتهيئة العمرانية	5.211.471
السكن	2.183.105
الصحة والسكان	21.171.423
الشبيبة والرياضة	3.415.694
التكوين المهني	4.547.261
الثقافة	938.248
الشؤون الدينية	2.698.655
العمل والحماية الاجتماعية	1.768.163
البريد والمواصلات	170.841
النقل	2.923.045
التجارة	1.175.637
الصناعات الصغيرة والمتوسطة	31.217
السياحة والصناعة التقليدية	115.600
المجموع الفرعي	280.030.450
التكاليف المشتركة	157.945.529
المجموع العام	437.975.979

الجدول " ب "

توزيع الاعتمادات، بعنوان ميزانية التسيير لسنة 1996، حسب كل دائرة وزارية

الوزارات	المبلغ (بالاف دج)
رئاسة الجمهورية	1.165.915
مصالح رئيس الحكومة	1.104.600
الدفاع الوطني	79.518.585
الشؤون الخارجية	7.828.120
الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والاصلاح الإداري	37.128.003
العدل	5.851.750
المالية	11.659.110
إعادة الهيكلة الصناعية والمساهمة	61.442
الصناعة والطاقة	1.490.219
المجاهدين	20.006.975
الاتصال	2.569.555
التربية الوطنية	106.558.630
التعليم العالي والبحث العلمي	19.559.000
الفلاحة	5.498.408
التجهيز والتهيئة العمرانية	6.477.768
السكن	2.570.021
الصحة والسكان	28.994.126
الشبيبة والرياضة	4.363.521
التكوين المهني	5.721.000
الثقافة	1.163.610
الشؤون الدينية	3.221.890
العمل والحماية الاجتماعية	2.383.459
البريد والمواصلات	199.445
النقل	3.514.558
التجارة	1.536.054
الصناعات الصغيرة والمتوسطة	48.141
السياحة والصناعة التقليدية	270.088
المجموع الفرعي	360.463.993
التكاليف المشتركة	186.536.007
المجموع العام	547.000.000

الجدول " ب "

توزيع الاعتمادات، بعنوان ميزانية التسيير لسنة 1997، حسب كل دائرة وزارية

الوزارات	المبالغ (بآلاف دج)
رئاسة الجمهورية	1.148.696
مصالح رئيس الحكومة	1.074.018
الدفاع الوطني	101.125.565
الشؤون الخارجية	7.754.770
الداخلية والجماعات المحلية والبيئة	36.332.388
العدل	6.650.545
المالية	12.173.950
الصناعة وإعادة الهيكلة	621.774
الطاقة والمناجم	839.280
المجاهدين	23.058.087
الاتصال والثقافة	3.681.164
التربية الوطنية	111.394.291
التعليم العالي والبحث العلمي	19.188.104
الفلاحة والصيد البحري	5.827.862
التجهيز والتهيئة العمرانية	6.098.548
السكن	2.512.834
الصحة والسكان	28.536.391
الشباب والرياضة	4.315.696
العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني	7.664.908
الشؤون الدينية	3.321.160
البريد والمواصلات	194.712
النقل	3.380.506
التجارة	1.557.827
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	45.785
السياحة والصناعة التقليدية	389.831
المجموع الفرعي	388.888.692
التكاليف المشتركة	251.711.308
المجموع العام	640.600.000

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 1998 حسب كل دائرة وزارية

الوزارات	المبالغ (بآلاف د.ج)
رئاسة الجمهورية	1.346.883
مصالح رئيس الحكومة	1.208.982
الدفاع الوطني	112.248.160
الشؤون الخارجية	8.242.365
الداخلية والجماعات المحلية والبيئة	43.095.013
العدل	8.291.458
المالية	14.980.996
الصناعة وإعادة الهيكلة	646.321
الطاقة والمناجم	933.719
المجاهدين	27.169.201
الاتصال والثقافة	3.788.601
التربية الوطنية	124.668.015
التعليم العالي والبحث العلمي	24.306.558
الفلاحة والصيد البحري	7.089.589
التجهيز والتهيئة العمرانية	7.643.556
السكن	2.767.341
الصحة والسكان	29.802.363
الشباب والرياضة	4.800.361
العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني	11.149.772
الشؤون الدينية	3.932.887
البريد والمواصلات	1.205.156
النقل	3.449.949
التجارة	1.834.414
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	46.683
السياحة والصناعة التقليدية	436.858
التضامن الوطني والعائلة	48.000
المكلف بالعلاقات مع البرلمان	20.000
المجموع الفرعي	445.153.201
التكاليف المشتركة	326.568.449
المجموع العام	771.721.650

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 1999 حسب كل دائرة وزارية

الوزارات	المبالغ (د.ج)
رئاسة الجمهورية	1.953.549.000
مصالح رئيس الحكومة	790.114.000
الدفاع الوطني	121.597.397.000
الشؤون الخارجية	8.429.403.000
الداخلية والجماعات المحلية والبيئة	66.261.129.000
العدل	9.169.119.000
المالية	16.263.442.000
الصناعة وإعادة الهيكلة	278.937.000
الطاقة والمناجم	936.131.000
المجاهدين	31.694.779.000
الاتصال والثقافة	4.244.466.000
التربية الوطنية	128.047.426.000
التعليم العالي والبحث العلمي	34.857.516.000
الفلاحة والصيد البحري	16.167.088.000
التجهيز والتهيئة العمرانية	5.142.293.000
السكن	22.889.832.000
الصحة والسكان	31.621.985.000
الشباب والرياضة	4.948.043.000
العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني	42.846.649.000
الشؤون الدينية	4.122.939.000
البريد والمواصلات	1.205.785.000
النقل	1.425.120.000
التجارة	2.023.765.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	48.052.000
السياحة والصناعة التقليدية	434.649.000
التضامن الوطني والعائلة	51.009.000
المكلف بالعلاقات مع البرلمان	21.042.000
المجموع الفرعي	557.471.659.000
التكاليف المشتركة	260.221.056.000
المجموع العام	817.692.715.000

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2000 حسب كل دائرة وزارية

الوزارات	المبالغ (د.ج)
رئاسة الجمهورية	2.040.050.000
مصالح رئيس الحكومة	745.059.000
الدفاع الوطني	141.576.750.000
الشؤون الخارجية	9.666.026.000
الداخلية والجماعات المحلية والبيئة	74.375.002.000
العدل	9.339.474.000
المالية	17.485.253.000
الصناعة وإعادة الهيكلة	265.840.000
الطاقة والمناجم	744.677.000
المجاهدين	60.045.758.000
الاتصال والثقافة	4.312.419.000
التربية الوطنية	132.753.160.000
التعليم العالي والبحث العلمي	38.580.667.000
الفلاحة والصيد البحري	16.134.111.000
التجهيز والتهيئة العمرانية	5.203.036.000
السكن	21.757.873.000
الصحة والسكان	33.900.742.000
الشباب والرياضة	5.232.669.000
العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني	46.969.113.000
الشؤون الدينية	5.006.559.000
البريد والمواصلات	1.170.550.000
النقل	3.458.903.000
التجارة	2.075.976.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	62.470.000
السياحة والصناعة التقليدية	455.878.000
التضامن الوطني والعائلة	51.544.000
المكلف بالعلاقات مع البرلمان	20.961.000
المجموع الفرعي	633.430.520.000
التكاليف المشتركة	331.897.644.000
المجموع العام	965.328.164.000

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2001 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (د.ج)
رئاسة الجمهورية	2.394.253.000
مصالح رئيس الحكومة	970.471.000
الدفاع الوطني	159.968.622.000
العدل	10.976.968.000
الداخلية والجماعات المحلية	103.934.298.000
الشؤون الخارجية	10.913.919.000
المالية	21.803.459.000
النقل	3.587.768.000
التجارة	2.212.728.000
المساهمة وتنسيق الإصلاحات	178.160.000
الطاقة والمناجم	989.846.000
الشؤون الدينية والأوقاف	6.099.618.000
المجاهدين	102.179.916.000
تهيئة الإقليم والبيئة	415.409.000
الأشغال العمومية	2.211.745.000
التربية الوطنية	153.248.773.000
التعليم العالي والبحث العلمي	47.122.250.000
البريد والمواصلات	1.085.943.000
التكوين المهني	10.649.263.000
الفلاحة	17.484.923.000
التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني	91.734.000
الصناعة وإعادة الهيكلة	293.232.000
العمل والضمان الاجتماعي	48.325.241.000
السكن والعمران	18.880.722.000
العلاقات مع البرلمان	40.564.000
السياحة والصناعة التقليدية	564.808.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	300.602.000
الموارد المائية	3.494.300.000
الصحة والسكان	45.747.615.000
الاتصال والثقافة	4.628.546.000
الشباب والرياضة	6.499.692.000
المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة	115.725.000
المجموع الفرعي	**787.411.113.000**
التكاليف المشتركة	161.348.887.000
المجموع العام	**948.760.000.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2002 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	2.506.098.000
مصالح رئيس الحكومة	941.982.000
الدفاع الوطني	167.379.503.000
العدل	11.641.727.000
الداخلية والجماعات المحلية	121.240.812.000
الشؤون الخارجية	12.010.480.000
المالية	21.916.941.000
النقل	3.647.290.000
التجارة	2.336.190.000
المساهمة وتنسيق الإصلاحات	204.000.000
الطاقة والمناجم	1.103.012.000
الشؤون الدينية والأوقاف	6.322.864.000
المجاهدين	107.260.148.000
تهيئة الإقليم والبيئة	523.285.000
الأشغال العمومية	2.248.580.000
التربية الوطنية	158.042.316.000
التعليم العالي والبحث العلمي	58.743.195.000
البريد والمواصلات	1.142.179.000
التكوين المهني	12.498.979.000
الفلاحة	16.888.293.000
التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني	30.708.319.000
الصناعة وإعادة الهيكلة	335.847.000
العمل والضمان الاجتماعي	20.593.852.000
السكن والعمران	18.966.645.000
العلاقات مع البرلمان	47.249.000
السياحة والصناعة التقليدية	689.612.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	502.083.000
الموارد المائية	3.949.121.000
الصحة والسكان	49.117.107.000
الاتصال والثقافة	4.774.232.000
الشباب والرياضة	6.272.508.000
المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة	147.450.000
المجموع الفرعي	844.703.899.000
التكاليف المشتركة	205.462.268.000
المجموع العام	1.050.166.167.000

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2003 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (د ج)
رئاسة الجمهورية	3.314.317.000
مصالح رئيس الحكومة	2.376.563.000
الدفاع الوطني	170.764.203.000
الداخلية والجماعات المحلية	146.113.832.000
الشؤون الخارجية	13.614.693.000
العدل	14.661.606.000
المالية	24.469.981.000
المساهمة وترقية الاستثمار	193.500.000
التجارة	2.771.198.000
الطاقة والمناجم	1.272.577.000
الشؤون الدينية والأوقاف	6.498.814.000
المجاهدين	103.629.384.000
التهيئة العمرانية والبيئة	601.435.000
النقل	3.845.438.000
التربية الوطنية	186.105.928.000
الفلاحة والتنمية الريفية	19.140.132.000
السياحة	750.960.000
الأشغال العمومية	2.339.322.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	60.731.718.000
الاتصال والثقافة	5.478.439.000
الموارد المائية	4.498.831.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	452.173.000
التعليم العالي والبحث العلمي	68.282.507.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.785.805.000
التكوين والتعليم المهنيين	14.176.664.000
السكن والعمران	40.075.394.000
الصناعة	366.220.000
العمل والضمان الاجتماعي	22.582.493.000
التشغيل والتضامن الوطني	43.618.683.000
العلاقات مع البرلمان	72.160.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	634.454.000
الشباب والرياضة	9.054.942.000
المجموع الفرعي	**974.274.366.000**
التكاليف المشتركة	**167.411.534.000**
المجموع العام	**1.141.685.900.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2004 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزاريـــة	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	3.380.899.000
مصالح رئيس الحكومة	1.810.456.000
الدفاع الوطني	201.929.600.000
الداخلية والجماعات المحلية	143.701.002.000
الشؤون الخارجية	15.009.178.000
العدل	15.864.804.000
المالية	25.887.895.000
التجارة	4.555.968.000
الطاقة والمناجم	17.116.359.000
الشؤون الدينية والأوقاف	6.486.626.000
المجاهدين	104.912.774.000
التهيئة العمرانية والبيئة	611.564.000
النقل	15.909.544.000
التربية الوطنية	186.620.872.000
الفلاحة والتنمية الريفية	9.214.410.000
السياحة	722.253.000
الأشغال العمومية	2.350.256.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	63.770.452.000
الاتصال والثقافة	5.102.512.000
الموارد المائية	4.562.607.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	339.989.000
التعليم العالي والبحث العلمي	66.497.092.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.837.879.000
التكوين والتعليم المهنيين	14.803.552.000
السكن والعمران	4.119.421.000
الصناعة	365.837.000
العمل والضمان الاجتماعي	14.189.944.000
التشغيل والتضامن الوطني	31.691.242.000
العلاقات مع البرلمان	79.107.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	620.408.000
الشباب والرياضة	7.473.184.000
المجموع الفرعي	**971.537.686.000**
التكاليف المشتركة	**228.462.314.000**
المجموع العام	**1.200.000.000.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2005 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبلغ (دج)
رئاسة الجمهورية	4.375.904.000
مصالح رئيس الحكومة	2.078.411.000
الدفاع الوطني	214.319.700.000
الداخلية والجماعات المحلية	149.273.426.000
الشؤون الخارجية	23.366.072.000
العدل	18.475.167.000
المالية	26.972.811.000
الطاقة والمناجم	3.232.852.000
الموارد المائية	5.069.691.000
المساهمات وترقية الاستثمارات	241.371.000
التجارة	2.825.403.000
الشؤون الدينية والأوقاف	7.480.001.000
المجاهدين	110.081.231.000
التهيئة العمرانية والبيئة	706.729.000
النقل	1.814.563.000
التربية الوطنية	216.908.890.000
الفلاحة والتنمية الريفية	9.626.084.000
الأشغال العمومية	2.716.461.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	63.282.262.000
الثقافة	2.925.686.000
الاتصال	769.098.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	479.592.000
التعليم العالي والبحث العلمي	78.671.380.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.088.656.000
العلاقات مع البرلمان	100.422.000
التكوين والتعليم المهنيين	16.402.855.000
السكن والعمران	4.737.855.000
الصناعة	354.646.000
العمل والضمان الاجتماعي	21.362.666.000
التشغيل والتضامن الوطني	42.351.597.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	681.728.000
الشباب والرياضة	9.596.782.000
السياحة	767.006.000
المجموع الفرعي	**1.043.136.998.000**
التكاليف المشتركة	**212.136.002.000**
المجموع العام	**1.255.273.000.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2006 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	4.375.766.000
مصالح رئيس الحكومة	2.047.229.000
الدفاع الوطني	224.766.775.000
الداخلية والجماعات المحلية	186.801.848.000
الشؤون الخارجية	32.409.098.000
العدل	19.548.923.000
المالية	26.262.627.000
الطاقة والمناجم	3.664.963.000
الموارد المائية	4.625.415.000
المساهمات وترقية الاستثمارات	269.295.000
التجارة	2.999.487.000
الشؤون الدينية والأوقاف	8.168.033.000
المجاهدين	110.081.456.000
التهيئة العمرانية والبيئة	1.069.551.000
النقل	5.623.943.000
التربية الوطنية	222.455.012.000
الفلاحة والتنمية الريفية	21.183.889.000
الأشغال العمومية	2.798.151.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	70.337.276.000
الثقافة	7.346.539.000
الاتصال	3.553.324.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	958.384.000
التعليم العالي والبحث العلمي	85.669.925.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.051.631.000
العلاقات مع البرلمان	103.955.000
التكوين والتعليم المهنيين	16.985.289.000
السكن والعمران	5.076.173.000
الصناعة	394.262.000
العمل والضمان الاجتماعي	19.736.360.250
التشغيل والتضامن الوطني	75.746.163.750
الصيد البحري والموارد الصيدية	701.061.000
الشباب والرياضة	11.380.291.000
السياحة	818.283.000
المجموع الفرعي	**1.179.010.378.000**
التكاليف المشتركة	**260.538.445.000**
المجموع العام	**1.439.548.823.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2007 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	4 .394 .699 .000
مصالح رئيس الحكومة	2 .175 .006 .000
الدفاع الوطني	273 .414 .880 .000
الداخلية والجماعات المحلية	244 .817 .020 .000
الشؤون الخارجية	31 .317 .666 .000
العدل	24 .066 .918 .000
المالية	32.325.735.000
الطاقة والمناجم	4.429.255.000
الموارد المائية	10.514.027.000
الصناعة وترقية الاستثمارات	826.476.000
التجارة	5.517.547.000
الشؤون الدينية والأوقاف	10.394.981.000
المجاهدين	107.985.593.000
التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	2.381.494.000
النقل	7.374.778.000
التربية الوطنية	268.969.543.000
الفلاحة والتنمية الريفية	23.264.371.000
الأشغال العمومية	3.489.757.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	110.263.858 000
الثقافة	7.615.736.000
الاتصال	4.440.315.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	1.191.754.000
التعليم العالي والبحث العلمي	104.449.439.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.422.772.000
العلاقات مع البرلمان	124.947.000
التكوين والتعليم المهنيين	19.314.685.000
السكن والعمران	6.954.302.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	36.421.110.000
التضامن الوطني	67.648.206.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	838.839.000
الشباب والرياضة	18.180.859.000
المجموع الفرعي	**1.436.526.568.000**
التكاليف المشتركة	**216.171.697.000**
المجموع العام	**1.652.698.265.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2008 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	5.366.128.000
مصالح رئيس الحكومة	1.375.138.000
الدفاع الوطني	334.044.545.000
الداخلية والجماعات المحلية	332.685.725.000
الشؤون الخارجية	27.576.146.000
العدل	31.893.479.000
المالية	38.518.737.000
الطاقة والمناجم	6.182.274.000
الموارد المائية	11.205.385.000
الصناعة وترقية الاستثمارات	1.135.312.000
التجارة	7.061.767.000
الشؤون الدينية والأوقاف	13.698.635.000
المجاهدين	141.444.685.000
التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	4.935.845.000
النقل	8.338.229.000
التربية الوطنية	327.291.761.000
الفلاحة والتنمية الريفية	173.908.788.000
الأشغال العمومية	4.330.012.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	143.966.628.000
الثقافة	14.221.955.000
الاتصال	5.488.981.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	1.442.188.000
التعليم العالي والبحث العلمي	129.190.158.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.723.089.000
العلاقات مع البرلمان	157.513.000
التكوين والتعليم المهنيين	22.629.195.000
السكن والعمران	8.721.964.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	82.332.697.000
التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج	85.164.664.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	1.105.471.000
الشباب والرياضة	16.317.305.000
المجموع الفرعي	**1.983.454.399.000**
التكاليف المشتركة	**379.733.797.000**
المجموع العام	**2.363.188.196.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2009 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	6.582.456.000
مصالح الوزير الأول	2.559.069.000
الدفاع الوطني	398.822.527.000
الداخلية والجماعات المحلية	374.858.579.000
الشؤون الخارجية	44.720.570.000
العدل	42.291.467.000
المالية	46.319.589.000
الطاقة والمناجم	18.744.254.000
الموارد المائية	7.748.356.000
الصناعة وترقية الاستثمارات	1.569.062.000
التجارة	8.562.274.000
الشؤون الدينية والأوقاف	14.359.100.000
المجاهدين	151.085.449.000
التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	5.697.994.000
النقل	8.215.955.000
التربية الوطنية	378.552.936.000
الفلاحة والتنمية الريفية	210.881.313.000
الأشغال العمومية	5.155.451.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	181.805.829.000
الثقافة	18.875.680.000
الاتصال	8.515.150.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	1.585.673.000
التعليم العالي والبحث العلمي	155.160.798.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.953.240.000
العلاقات مع البرلمان	188.069.000
التكوين والتعليم المهنيين	26.366.588.000
السكن والعمران	9.983.593.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	71.010.011.000
التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج	93.218.307.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	1.327.486.000
الشباب والرياضة	18.621.872.000
المجموع الفرعي	**2.315.338.697.000**
التكاليف المشتركة	**345.918.953.000**
المجموع العام	**2.661.257.650.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2010 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.530.516.000
مصالح الوزير الأول	2.845.611.000
الدفاع الوطني	421.866.177.000
الداخلية والجماعات المحلية	392.402.144.000
الشؤون الخارجية	31.264.497.000
العدل	45.499.435.000
المالية	48.775.355.000
الطاقة والمناجم	26.413.795.000
الموارد المائية	7.845.277.000
الاستشراف والإحصائيات	577.076.000
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	3.504.113.000
التجارة	10.538.816.000
الشؤون الدينية والأوقاف	14.573.089.000
المجاهدين	168.001.904.000
التهيئة العمرانية والبيئة	4.027.488.000
النقل	19.345.233.000
التربية الوطنية	662.916.579.000
الفلاحة والتنمية الريفية	116.020.744.000
الأشغال العمومية	5.572.020.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	195.011.838.000
الثقافة	22.700.130.000
الاتصال	7.567.720.000
السياحة والصناعة التقليدية	2.067.612.000
التعليم العالي والبحث العلمي	173.483.802.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	2.027.647.200
العلاقات مع البرلمان	194.649.000
التكوين والتعليم المهنيين	28.498.036.000
السكن والعمران	10.675.181.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	72.325.886.000
التضامن الوطني والأسرة	95.462.389.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	1.482.697.000
الشباب والرياضة	23.484.072.000
المجموع الفرعي	**2.624.501.528.200**
التكاليف المشتركة	**821.498.294.800**
المجموع العام	**3.445.999.823.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2011 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8 329 601 000
مصالح الوزير الأول	1 774 314 000
الدفاع الوطني	631 076 546 000
الداخلية والجماعات المحلية	425 960 422 000
الشؤون الخارجية	30 125 652 000
العدل	66 851 302 000
المالية	61 382 220 000
الطاقة والمناجم	31 916 135 000
الموارد المائية	12 258 443 000
الاستشراف والإحصائيات	939 109 000
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	4 135 439 000
التجارة	17 761 594 000
الشؤون الدينية والأوقاف	16 480 327 000
المجاهدين	169 614 694 000
التهيئة العمرانية والبيئة	3 266 759 000
النقل	28 874 103 000
التربية الوطنية	569 317 554 000
الفلاحة والتنمية الريفية	296 931 209 000
الأشغال العمومية	6 912 595 000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	227 859 541 000
الثقافة	23 173 218 000
الاتصال	8 158 012 000
السياحة والصناعة التقليدية	3 992 419 000
التعليم العالي والبحث العلمي	291 441 690 000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3 306 639 000
العلاقات مع البرلمان	241 660 000
التكوين والتعليم المهنيين	50 124 762 000
السكن والعمران	13 181 921 000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	123 058 041 000
التضامن الوطني والأسرة	154 578 698 000
الصيد البحري والموارد الصيدية	2 015 997 000
الشباب والرياضة	34 042 021 000
المجموع الفرعي	**3 319 082 637 000**
التكاليف المشتركة	**972 098 543 000**
المجموع العام	**4 291 181 180 000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2012 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	12.577.574.000
مصالح الوزير الأول	2.447.889.000
الدفاع الوطني	723.123.173.000
الداخلية والجماعات المحلية	622.260.318.000
الشؤون الخارجية	29.716.600.000
العدل	75.487.291.000
المالية	104.196.257.000
الطاقة والمناجم	31.783.386.000
الموارد المائية	50.291.662.000
الاستشراف والإحصائيات	961.428.000
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار	4.395.874.000
التجارة	22.189.764.000
الشؤون الدينية والأوقاف	29.630.963.000
المجاهدين	191.635.982.000
التهيئة العمرانية والبيئة	3.407.118.000
النقل	28.387.232.000
التربية الوطنية	544.383.508.000
الفلاحة و التنمية الريفية	242.383.415.000
الأشغال العمومية	12.342.022.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	404.945.348.000
الثقافة	19.618.095.000
الاتصال	10.739.311.000
السياحة والصناعة التقليدية	4.289.735.000
التعليم العالي والبحث العلمي	277.173.918.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال	3.927.269.000
العلاقات مع البرلمان	228.806.000
التكوين والتعليم المهنيين	49.132.325.000
السكن والعمران	18.204.576.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	186.100.734.000
التضامن الوطني والأسرة	165.845.327.000
الصّيد البحري والموارد الصّيدية	2.647.204.000
الشباب والرياضة	36.141.213.000
المجموع الفرعي	**3.910.595.317.000**
التكاليف المشتركة	**697.655.158.000**
المجموع العام	**4.608. 250.475.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.305.494.000
مصالح الوزير الأول	3.363.645.000
وزارة الدفاع الوطني	825.860.800.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	566.450.318.000
وزارة الشؤون الخارجية	30.383.812.000
وزارة العدل	68.308.083.000
وزارة المالية	81.376.609.000
وزارة الطاقة والمناجم	36.273.458.000
وزارة الموارد المائية	41.056.640.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	23.302.271.000
وزارة المجاهدين	221.050.281.000
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة	2.711.530.000
وزارة النقل	20.022.340.000
وزارة التربية الوطنية	628.664.041.000
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	215.686.294.000
وزارة الأشغال العمومية	9.923.617.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	154.122.325.000
وزارة الثقافة	21.604.452.000
وزارة التجارة	23.114.603.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	264.582.513.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	269.375.000
وزارة التكوين والتعليم المهنيين	47.635.070.000
وزارة السكن والعمران	15.513.582.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	276.503.735.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	306.925.642.000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية	2.710.849.000
وزارة الشباب والرياضة	34.352.001.000
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	4.149.500.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.308.384.000
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية	2.230.922.000
وزارة الاتصال	11.813.725.000
المجموع الفرعي	**3.952.575.911.000**
التكاليف المشتركة	383.038.573.000
المجموع العام	**4.335.614.484.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.422.733.000
مصالح الوزير الأول	2.712.507.000
وزارة الدفاع الوطني	955.926.000.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	540.708.651.000
وزارة الشؤون الخارجية	30.617.909.000
وزارة العدل	72.365.637.000
وزارة المالية	87.551.455.000
وزارة الطاقة والمناجم	41.050.228.000
وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار	4.452.530.000
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	233.232.749.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	24.260.117.000
وزارة المجاهدين	241.274.980.000
وزارة الموارد المائية	38.922.265.000
وزارة النقل	13.148.714.000
وزارة الأشغال العمومية	19.405.864.000
وزارة السكن والعمران والمدينة	19.449.647.000
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة	2.405.141.000
وزارة الاتصال	18.630.359.000
وزارة التربية الوطنية	696.810.413.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	270.742.002.000
وزارة الثقافة	25.233.155.000
وزارة التكوين والتعليم المهنيين	49.491.196.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	135.822.044.000
وزارة التجارة	23.801.125.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	277.547.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	274.291.555.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	365.946.753.000
وزارة الشباب والرياضة	36.791.134.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.680.186.000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية	3.007.737.000
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية	2.323.410.000
المجموع الفرعي	**4.243.755.743.000**
التكاليف المشتركة	470.696.623.000
المجموع العام	**4.714.452.366.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.387.854.000
مصالح الوزير الأول	3.683.124.000
الدفاع الوطني	1.047.926.000.000
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	42.251.388.000
الداخلية والجماعات المحلية	586.812.042.000
العدل	77.588.291.000
المالية	92.422.138.000
الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية	للبيـــــان
الصناعة والمناجم	5.544.058.000
الطاقة	46.832.108.000
المجاهدين	252.333.450.000
الشؤون الدينية والأوقاف	27.068.643.000
التجارة	24.466.345.000
التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية	6.269.283.000
الفلاحة و التنمية الريفية	255.301.097.000
الموارد المائية والبيئة	21.364.492.000
السكن والعمران والمدينة	22.870.480.000
الأشغال العمومية	20.150.760.000
النقل	12.732.139.000
التربية الوطنية	746.643.907.000
التعليم العالي والبحث العلمي	300.333.642.000
التكوين والتعليم المهنيين	50.803.924.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	235.093.821.000
الثقافة	25.789.795.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	131.883.688.000
العلاقات مع البرلمان	276.609.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	381.972.062.000
الشباب والرياضة	40.641.561.000
الاتصال	18.985.961.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.985.130.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	2.417.248.000
المجموع الفرعي	**4.492.831.040.000**
التكاليف المشتركة	479.447.454.000
المجموع العام	**4.972.278.494.000**